



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

" أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين "

إعداد :

إسحاق ابراهيم سليم الشيش

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م

" أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين "

إعداد الطالب:

إسحاق ابراهيم سليم الشيش

بكالوريوس محاسبة - جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين

إشراف :

الدكتور كامل أبو كويك

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة

مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2018 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة الرسالة

" أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين "

إسم الطالب : إسحاق إبراهيم سليم الشيش

الرقم الجامعي : 21511876

إشراف : الدكتور كامل أبو كويك

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 3/10/2018 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتوقيعهم أدناه :

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة (مشرف): د. كامل أبو كويك

التوقيع:

2. ممتحناً داخلياً: د. ابراهيم عوض

التوقيع:

3. ممتحناً خارجياً: د. مروان ابو هلال

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2018 م

الإهداء

إلى أجمل شيء في حياتي، إلى أمي وأبي الذين قال تعالى فيهما "وإِذَا بَلَغَ الْبُيُوتَ الْعُكُوفَ وَقَالُوا لَبِئْسَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ" الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما"

إلى رفيقة دربي وإلى أبنائي جميعاً

أخوتي الأعزاء


أهديكم دراستي

مع محبتي

الباحث: إسحاق إبراهيم سليم الشيش

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

إسحاق إبراهيم سليم الشيش

التاريخ : 2018/10/3

الشكر و العرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وبالشكر تزيد النعم
فلولا فضل الله علينا لما كنا اليوم في هذه المرحلة من حياتنا الأكاديمية
فالشكر موصول إلى كل من ساهم ويساهم معنا في حياتنا العلمية
وأخص بالذكر الدكتور الفاضل كامل ابو كويك، لإشرافه ومتابعته لي في إعداد هذه
الدراسة، وإلى جميع أساتذتي ومعلمي الأفاضل في برنامج التنمية المستدامة في
جامعة القدس.
وإلى كل من ساعدني في إعداد هذه الدراسة

فهرس المحتويات

| | |
|----|---------------------------------------------|
| أ | إقرار: |
| ب | الشكر و العرفان |
| ت | فهرس المحتويات |
| ح | فهرس الجداول والأشكال والملاحق |
| د | مصطلحات |
| ر | الملخص |
| 1 | الفصل الأول |
| 1 | الإطار العام للدراسة |
| 1 | 1.1 مقدمة |
| 2 | 2.1 مشكلة الدراسة: |
| 3 | 3.1 أهداف الدراسة: |
| 3 | 4.1 أهمية الدراسة: |
| 4 | 5.1 حدود الدراسة |
| 5 | 6.1 معيقات الدراسة |
| 6 | الفصل الثاني |
| 6 | الإطار النظري والدراسات السابقة |
| 6 | 1.2 المبحث الاول: السياسة المالية |
| 7 | 2.2 المبحث الثاني: الضرائب |
| 14 | 3.2 المبحث الثالث: الإستثمار |
| 30 | 4.2 المبحث الرابع: الإعفاء الإستثماري |
| 34 | 5.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة |
| 48 | الفصل الثالث |

| | |
|----|-----------------------------------------------|
| 48 | منهج وإجراءات الدراسة |
| 48 | 1.3 منهج الدراسة |
| 49 | 2.3 مجتمع الدراسة: |
| 49 | 3.3 عينة الدراسة: |
| 53 | 4.3 أداة الدراسة |
| 54 | 5.3 صدق الإستبانة |
| 59 | 6.3 ثبات أداة الدراسة: |
| 60 | 7.3 فرضيات الدراسة: |
| 62 | 8.3 نموذج الدراسة: |
| 62 | 9.3 متغيرات الدراسة: |
| 63 | 10.3 فئات مقياس أداة الدراسة |
| 63 | 11.3 مقياس ليكرت الخماسي: |
| 64 | 12.3 فحص التوزيع الطبيعي للبيانات |
| 65 | 13.3 المعالجة الإحصائية |
| 66 | 14.3 مفاتيح التصحيح |
| 67 | الفصل الرابع |
| 67 | تحليل نتائج الدراسة والمعالجة الإحصائية |
| 88 | الفصل الخامس |
| 88 | الإستنتاجات والتوصيات |
| 88 | 1.5 الإستنتاجات |
| 89 | 2.5 التوصيات |
| 90 | أولاً: المراجع العربية |
| 92 | ثانياً: المراجع الاجنبية |
| 92 | ثالثاً: الشبكات العنكبوتية |
| 93 | رابعاً: المراجع والمصادر الأخرى |

| | |
|----------|---------------------------|
| 95..... | الملاحق |
| 95 | ملحق رقم(1) |
| 95 | الاستبانة |
| 100..... | ملحق رقم(2) |
| 100..... | اسماء اعضاء لجنة التحكيم |
| 100..... | ملحق رقم(3) |
| 100..... | اسماء المحللين الاحصائيين |
| 101..... | ملحق رقم(4) |
| 101..... | جدول الدراسات السابقة |
| 106..... | ملحق رقم(5) |
| 106..... | تسهيل مهمة |
| 107..... | ملحق رقم (6) |
| 107..... | معادلة روبرت ماسون |

فهرس الجداول والاشكال والملحق

| الصفحة | المحتوى |
|--------|-------------------------------------------------------------------|
| 20 | الشكل رقم(1): إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في فلسطين |
| 22 | الشكل رقم(2): عدد الشركات الجديدة المسجلة في فلسطين ورؤوس اموالها |
| 62 | الشكل رقم(3): نموذج الدراسة |

| الصفحة | المحتوى |
|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 49 | جدول(3-1): فئات المجتمع والعينة في الإستبانة |
| 50 | جدول(3-2): خصائص عينة موظفي ضريبة الدخل الديموغرافية |
| 52 | جدول(3-3): خصائص عينة موظفي هيئة تشجيع الإستثمار الديموغرافية |
| 54 | جدول(3-4): يبين عدد فقرات الإستبانة حسب كل محور من محاورها |
| 55 | جدول(3-5): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية. |
| 56 | جدول(3-6): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاءات الإستثمارية والجبابة وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل. |
| 56 | جدول(3-7): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاءات الإستثمارية والتقدير الذاتي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل. |
| 57 | جدول(3-8): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل. |
| 57 | جدول(3-9): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاءات الإستثمارية وإستثمارية ضريبة الدخل. |
| 58 | جدول(3-10): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار . |
| 59 | جدول(3-11): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الدرجة الكلية لكل محور . |
| 60 | جدول(3-12): نتائج معامل كرو نباخ ألفا لثبات أداة الدراسة. |
| 60 | جدول(3-13): طريقة التجزئة النصفية. |
| 63 | جدول(3-14): مقياس ليكرت الخماسي. |
| 64 | جدول(3-15): يوضح مقياس أداة الدراسة متدرج من خمسة حقول. |
| 64 | جدول(3-16): يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكولموجروف - سميرنوف (K-S) لبيانات الشركات. |
| 65 | جدول(3-17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لشابيرو ويلك (Shapiro Wilk) لبيانات هيئة تشجيع الإستثمار . |
| 66 | جدول(3-18): مفاتيح التصحيح. |
| 67 | جدول(4-19): مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |
| 68 | جدول(4-20): مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار |
| 70 | جدول(4-21): الإعفاءات الإستثمارية والجبابة وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |
| 71 | جدول(4-22): الإعفاءات الإستثمارية والتقدير الذاتي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |

| | |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 72 | جدول(4-23): الإعفاءات الاستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |
| 73 | جدول(4-24): الإعفاءات الاستثمارية وإستمرارية دفع ضريبة الدخل. |
| 74 | جدول(4-25): ملخص الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |
| 75 | جدول(4-26): الإعفاءات الاستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر هيئة تشجيع الإستثمار. |
| 76 | جدول(4-27): الإعفاءات الاستثمارية والتقدير الذاتي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر هيئة تشجيع الإستثمار. |
| 77 | جدول(4-28): الإعفاءات الاستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر هيئة تشجيع الإستثمار. |
| 78 | جدول(4-29): الإعفاءات الاستثمارية وإستمرارية دفع ضريبة الدخل. |
| 79 | جدول(4-30): ملخص الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر هيئة تشجيع الإستثمار. |
| 80 | جدول(4-31): مدى إستفادة الشركة او المؤسسة من قانون تشجيع الاستثمار من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |
| 81 | جدول(4-32): مدى إستفادة الشركة او المؤسسة من قانون تشجيع الاستثمار من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الاستثمار |
| 82 | جدول(4-33): نتائج تحليل التباين للإندجار المتعدد للتأكد من صلاحية النموذج لأختبار الفرضية الصفرية لأثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |
| 83 | جدول(4-34): تحليل الإندجار البسيط لمعاملات الإندجار لأثر الإعفاء الإستثماري على الجباية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل. |
| 84 | جدول(4-35): نتائج تحليل التباين للإندجار المتعدد للتأكد من صلاحية النموذج لأختبار الفرضية الصفرية لأثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار. |
| 84 | جدول(4-36): تحليل الإندجار البسيط لمعاملات الإندجار لأثر الإعفاء الإستثماري على الجباية من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار. |

| الصفحة | المحتوى |
|--------|------------------------------------------|
| 95 | الملحق رقم(1): نموذج الاستبانة |
| 100 | الملحق رقم(2): أسماء اعضاء لجنة التحكيم |
| 100 | الملحق رقم(3): أسماء المحللين الاحصائيين |
| 101 | الملحق رقم(4): جدول الدراسات السابقة |
| 106 | الملحق رقم(5): تسهيل مهمة |
| 107 | الملحق رقم(6): معادلة روبرت ماسون |

مصطلحات

1. الضريبة: هي إقتطاع مالي إجباري غير عقابي، تحدده الدولة ويلتزم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون بأدائه للدولة بصفة نهائية وبدون مقابل خاص مباشر، وذلك تمكيناً للدولة من القيام بوظائفها الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية (قدي،2011).
2. الإقرار الضريبي: هو عبارة عن بيان يوضح فيه المكلف إيراداته ونفقاته ومن ثم صافي الدخل الخاضع للضريبة، وينتهي بتحديد مبلغ الضريبة المستحقة وواجبة الدفع وهو يشمل: تفاصيل الإيرادات، الإعفاءات الشخصية والعائلية، النفقات، والإستقطاعات التي تخصم من الإيرادات لحساب الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم تحديد الدخل الذي سيخضع في السنة المالية للضريبة (منصور،2004).
3. الإيرادات العامة(إيرادات الدولة): هي عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإتفاق على المرافق والمشروعات العامة، ووضع سياساتها موضع التنفيذ، أي أنها المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وهي جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي تُرد إلى خزينة الدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة (الشلة،2005).
4. التحصيل الضريبي(الجبائية): هو إستيفاء الخزينة العامة للضريبة حين إستحقاقها، حيث أن الإيرادات الضريبية تشكل الركيزة الأساسية في الإيرادات التي تصب في الخزينة العامة للدولة (معالي،2015).
5. السياسة الضريبية: هي إستعمال الضرائب والإتفاق الحكومي كأداة في تطبيق السياسة الإقتصادية والمالية (عطوان،2013).
6. السياسة المالية: أن توجه حكومة الدولة مخططاتها الإقتصادية، وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية صرفها (أبو هليل،2016).
7. المالية العامة: عرف التقليديون المالية العامة بأنه ذلك العلم الذي يبحث في الوسائل التي تُحصَل بها الدولة الإيرادات العامة اللازمة (القيسي،2015).
8. الإستثمار: الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخل في الوقت الحالي أو المستقبليّ (خضر،2017).
9. الإعفاء الضريبي: تنازل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة، بناءً على تشريع ضريبي أو غيره عن إيراد خاضع أصلاً للضريبة وفقاً لإعتبارات إجتماعية وإقتصادية (الادلبي،2003).

10. الحوافز الضريبية: هي الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة وفقاً لأحكام قانون تشجيع الاستثمار (قانون رقم [1] لسنة 1998).
11. المستثمر: أي شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر أو سبق له أن يستثمر في فلسطين بموجب أحكام القوانين السابقة و قانون رقم (1) لسنة 1998 (قانون رقم [1] لسنة 1998) .
12. لجنة الحوافز: اللجنة المشكلة من قبل مجلس الإدارة والتي تقوم بمراجعة وتقييم طلبات المستثمرين لتأكيد الإستثمار وفقاً لأحكام القانون (رقم [1] لسنة 1998).
13. قانون تشجيع الإستثمار: هو القانون الذي صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني فيما يخص تشجيع الإستثمار في أراضي السلطة الفلسطينية من حيث الحوافز والتسهيلات الإستثمارية للمستثمرين سواء مستثمرين محليين أم أجنب .
14. ضريبة الدخل: هي أحد أنواع الضرائب المتعارف عليها والأكثر إنتشاراً في النظم الضريبية الحديثة، لأنها تلبى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية، لأن الدخل هو المصدر الأساسي والطبيعي والذي تقع عليه الضرائب بشكل دوري ويعبر عن قدرة المكلفين للدفع .
15. السياسة الجبائية: هي جزء من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات وفنون السياسة الإقتصادية، والتي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع وهي برنامج تخططه وتنفذه الدولة، مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لإحداث أثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي (شريف، 2010).

الملخص

هدفت الدراسة إلى فحص الإعفاء الإستثماري والتعرف على دوره وأثره على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين، وأعدمت الدراسة الإعفاء الإستثماري متغيراً مستقلاً، وإيرادات ضريبة الدخل متغيراً تابعاً متمثلة في: (1) الجباية (2) تقديم الإقرار الضريبي (3) التقدير الذاتي (4) الإستثمارية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفحص أثر الإعفاء الإستثماري الممنوح حسب قانون رقم (1) لسنة 1998 على إيرادات ضريبة الدخل للسلطة الوطنية في المحافظات الشمالية، وتم الحصول على البيانات من خلال إستبانة صُممت خصيصاً لهذا الغرض، وورّعت على عينة عشوائية من العاملين في دوائر ضريبة الدخل في المحافظات الشمالية وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار بلغ حجمها (164) موظفاً، وتم إعداد نموذجين من الإستبانة، النموذج الأول ووزع منه (134) إستبانة على العاملين في دوائر ضريبة الدخل، ووزع من النموذج الثاني (30) إستبيان على موظفي هيئة تشجيع الإستثمار.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي لفحص مدى ملائمة الشرائح الضريبية الواردة في القانون، ومدى استفادة الشركة من قانون تشجيع الاستثمار، وذلك من خلال الدراسة الرئيسية والتي تمثلت في الإستبانة، وإستخدم الباحث تطبيق SPSS للعلوم الإجتماعية لتحليل البيانات، وتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد لفحص مدى تأثير الإعفاءات الإستثمارية على كل من التقدير الذاتي والإقرار الضريبي والإستثمارية للشركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل من الجباية، التقدير الذاتي، الإقرار الضريبي وإستثمارية الشركة من وجهة نظر كل من موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار.

وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصت على عدد من التوصيات: (1) ضرورة وضع ضوابط لإجراءات منح الإعفاء الإستثماري للشركات في حصولهم على الإعفاء الإستثماري (2) ضرورة قيام المشرع الفلسطيني بتعديل القوانين الضريبية (3) الحاجة إلى تطوير الحوافز والإعفاءات الإستثمارية في القانون (4) ضرورة وضع إنتزامات على الشركات الحاصلة على الإعفاء الإستثماري لضمان استمرارية هذه الشركات ومسؤوليتها عن دفع الضريبة بعد إنتهاء فترة الإعفاء.

كلمات مفتاحية: الإعفاء الإستثماري، ضريبة الدخل، الجباية، الإستثمارية، التقدير الذاتي، الإقرار الضريبي.

"Effect of investment exemption on income tax revenues in Palestine"

Prepared by: Ishag Ibrahim saleem alaheesh

Supervisor: D. kamel abo kuwiek

Abstract

The study aimed to identify the role of the investment exemption laws and its impact on Palestine income tax revenues. The study adopted the investment exemption as an independent variable and income tax revenues as dependent variable. The independent variable include (1) collection, (2) tax declaration, (3) self-assessment, (4) continuity.

In order to achieve the objectives of the study, a descriptive analytical method was adopted to examine the impact of the investment exemption granted by Law No.1 on Palestinian Authority income tax revenues in the northern governorates. In addition the study measured the relevance of income tax laws and investment exemption laws by using Spearman Brown correlation coefficient, Jitman coefficient and Pearson correlation coefficient and examine the impact of the investment exemption on Palestinian Authority income tax revenues by using multiple regression model. To reach that end a questionnaire designed and distributed for the study sample which size was 164 of employees from income tax departments in the northern governorates and the Investment Promotion Authority. Two models of questionnaires were prepared and distributed, first one was distributed 134 questionnaires for income tax departments employees and the second distributed 30 questionnaires for the staff of the Investment Promotion Authority.

The study found that there is an effect of investment exemption on income tax revenue through collection of income tax, Tax declaration, and company continuity of company in commitments in tax requirements from the point of view of both employee's Income tax department and the Palestinian Investment Commission.

In light of the results of the study, the study recommended several recommendations:- (1) The need to establish controls for the procedures of granting investment exemption to companies in order to obtain investment exemption, (2) The importance of Palestinian legislator to amend the tax brackets, (3) The needs to develop incentives and investment exemptions existing in the law, (4) The

needs to put obligations on companies granted exemption to ensure the continuity of these companies tax liability after the period of exemption.

Keywords: Investment Exemption, Income tax Collection, Continuity, Self-assessment, tax declaration

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

الضريبة سياسة إتبعَت منذ عقود وحتى قرون من الزمن كأسلوب من أساليب التحفيز الإقتصادي للدولة والفرد على حد سواء، وكانت تلعب دوراً هاماً في جميع نواحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وقد إزدادت أهمية هذه الآثار لإتساع دور الدولة وإزدياد تدخلها وتطور مفهوم السياسة المالية حيث أصبحت الضريبة شأنًا عالمياً.

الضريبة هي إقطاع نقدي وليس عيني مثل الأراضي لذلك تشكل الضرائب النقدية القاعدة الإقتصادية الرئيسية للضرائب بصفتها الأكثر مناسبة للإقتصاد (عفيف، 2014) أو أنها فروض إلزامية تحدد من خلال الدول، ويلتزم الافراد بدفع قيمتها دون مقابل من أجل تقديم المساعدة للدول في تحقيق الأهداف المجتمعية، وتعتبر مساهمة ذات طبيعة نقدية أو عينية ويقدمها الافراد للدول التي يعيشون فيها، سواء أكانوا يحصلون على فائدة من الخدمات العامة أو لا، وتفرض الدول هذه الضرائب لإرتباطها مع أهداف إقتصادية وسياسية ومالية (الحليقة، 2017).

ومن أجل تلبية الحاجات التنموية للدولة، لا بد من أدوات تقوم بإستخدامها الحكومة لتنفيذ مخططاتها تلك ومنها السياسات المالية، ونخص بالذكر الحوافز الضريبية التي تعتبر من أكثر الأدوات إثارة للجدل ما بين مؤيد ومعارض، فمنهم من يرى أنها مجرد هدر لأموال الدولة، ودعموا آراءهم بتجارب كثيرة من الدولة التي إستبدلت هذا النظام بنظام ضريبي بسيط ومعدلات ضريبية منخفضة، وفيهم من يرى في هذه الأداة وسيلة لجذب وتوجيه الإستثمارات، وذلك بإعتبارها تلعب دوراً كبيراً في الإدخار والإستثمار والعمل والإنتاج والمنافسة.

إن الإستثمار بمفهومه البسيط هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح (حمدان، 2012)، فلذلك إستراتيجية المستثمر لا بد وأن تعكس عدة عوامل أهمها: الدخل، الإلتزام، القدرة على تحمل نتائج الإستثمار، معرفة كيفية الحصول على المعلومات التي تعزز المهارة الإستثمارية وفهم الفكرة الأساسية والمضمون الذي يقوم عليه الإستثمار، كما ويجب عليه معرفة الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون للمستثمر (القرا صالح، 2007) فإنه لا بد من ضروري معرفة

أهم العوامل المؤثرة على الإستثمار في منطقة ما وهي: الموقع الاستراتيجي، البيئة السياسية المستقرة، الإعفاءات لتشجيع الاستثمار والوصول للسوق العالمي، بالإضافة إلى الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة.

2.1 مشكلة الدراسة:

يعد الإستثمار من العوامل المهمة والمؤثرة على تنمية إقتصاد الدول، فنظراً للإستثمارات والمحددات الخارجية، فإنه يتأثر بشقيه الخاص والعام في فلسطين، ويتحكم الإستثمار بأداء الإقتصاد الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية كانت تتوقع وتتفاعل بإستقرار الأوضاع السياسية والأمنية وتطور أداء الإقتصاد الفلسطيني، فقامت بخلق وتحسين البيئة الملائمة لجذب الإستثمارات الخاصة، وذلك من خلال تحسين البيئة القانونية؛ فتم إصدار أول قانون لتشجيع الإستثمار في فلسطين عام 1995، وتم بعدها إصدار قانون رقم (1) لعام 1998، حيث إحتوى على عدد من المزايا والإعفاءات الخاصة بالمستثمرين المحليين والأجانب، وفي عام 2014 تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية"ماس"، 2014).

ولكي يتم إحداث تنمية في فلسطين، كان لا بد من التوجه للإهتمام بزيادة الإيرادات الذاتية وتشجيع الاستثمار، وهذا ليس بالأمر السهل في ظل الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، كونه يعاني من واقع الإحتلال ومعوقاته، ولكي تتعافى السلطة الفلسطينية من العجز في موازنتها فكان لا بد لها من التطرق إلى القوانين التي من شأنها إن تؤثر على زيادة الإيرادات، ففي الإعفاء الإستثماري تنظر السلطة إلى زيادة مواردها في المستقبل، وعليه فان مشكلة البحث تظهر من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر الإعفاء الاستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين ؟

ويتفرع عن السؤال مجموعة من الأسئلة تمثل مشاكل فرعية كما يلي:

1. ما هو تأثير الإعفاء الاستثماري على الجباية ؟
2. ما هو تأثير الإعفاء الاستثماري على التقدير الذاتي ؟
3. ما هو تأثير الإعفاء الاستثماري على الإقرار الضريبي ؟
4. ما هو تأثير الإعفاء الاستثماري على استمرارية الشركات في العمل ؟

3.1 أهداف الدراسة:

صدر قانون تشجيع الإستثمار في فلسطين لتطوير التنمية الإقتصادية والتشجيع على إقامة المشاريع الإنمائية والتطويرية، وتحسين طرق الجباية وإصدار التشريعات المتعلقة بالإعفاءات الإستثمارية، والوصول إلى أرباح صافية تعود بمردوداتها إلى خزينة السلطة الفلسطينية، لذلك كان لابد من الإستمرار في فحص مدى فاعلية الإعفاء الإستثماري في تحسين الإيرادات داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وعليه فإن الهدف الأساسي من الدراسة هو التعرف على أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين ما بعد فترة الإعفاء الإستثماري.

ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي، فلا بد من وجود عدد من الأهداف الفرعية التي تسعى الدراسة لتحقيقها أيضاً، وإفادة أصحاب القرار من أجل الإستمرار بمنح الإعفاء الإستثماري في ضريبة الدخل أو إيجاد طرق بديلة، وذلك من خلال ما يلي:

1. التعرف على تأثير الإعفاء الإستثماري على الجباية في ضريبة الدخل (بعد إنتهاء الفترة القانونية المستخدمة للإعفاء).
2. التعرف على تأثير الإعفاء الإستثماري على التقدير الذاتي في ضريبة الدخل (بعد إنتهاء الفترة القانونية المستخدمة للإعفاء).
3. التعرف على تأثير الإعفاء الإستثماري على تقديم الإقرار الضريبي في ضريبة الدخل (بعد إنتهاء الفترة القانونية المستخدمة للإعفاء).
4. التعرف على تأثير الإعفاء الإستثماري على استمرارية المكلفين الحاصلين على الإعفاء في ضريبة الدخل (بعد إنتهاء الفترة القانونية المستخدمة للإعفاء).

4.1 أهمية الدراسة:

منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 إتخذت بعض القرارات لتحقيق الهدف الضريبي بوجهه الإيجابي، مثل مشروع قانون ضريبة الدخل رقم (17) عام 2004، وقانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني رقم (1) عام 1998، وذلك كون الإستثمار الفلسطيني من أهم الأساسيات في التنمية الإقتصادية وتأثيره الإيجابي على ضريبة الدخل في السلطة الوطنية الفلسطينية، فكان لابد من الإهتمام بالإعفاءات الإستثمارية والحوافز لتشجيع الإستثمار لتحقيقها أهدافها بشكل يتلاءم مع الإحتياجات الفلسطينية، وبالتالي فالإعفاء الإستثماري هو أيضاً من الأساسيات في دعم الإقتصاد الفلسطيني وتتميته، والجباية التي يمكن زيادتها وتحصيلها هي جزء داعم للإيرادات التي تقوم عليها ميزانية السلطة الفلسطينية فذلك لابد من حمايتها والحفاظ عليها، ومن هنا تتبع

أهمية هذه الدراسة والتي من خلالها يمكن بلورة مبرراتها من خلال تأثيرها على إيرادات ضريبة الدخل، وذلك بتشجيعها للإستثمار في فلسطين عبر النقاط التالية:

- 1- ضرورة إيجاد تشريعات تحمي الإيرادات وتعززها بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري .
- 2- الإيرادات من الأساسيات في دعم الإقتصاد الفلسطيني وتميمته، وبالتالي الجباية التي يمكن زيادتها وتحصيلها هي جزء داعم لهذه الإيرادات التي تقوم عليها ميزانية السلطة الفلسطينية فلا بد من الحفاظ عليها وحمايتها.
- 3- هل حققت الإعفاءات الإستثمارية الفلسطينية البند الموكل لها، وهو قدرتها على تشجيع الإستثمار بشكل يتلاءم مع الإحتياجات الفلسطينية ام لا.

مما سبق نرى ان أهمية الدراسة تتبع من جانبين يمكن توضيحهما :

اولا- الجانب النظري

1. ترجع اهمية هذه الدراسة لكونها تبحث في موضوع يتسم بالأهمية، فالإعفاءات تمثل جزءاً من إيرادات الحكومة المالية والحفاظ على هذه الإيرادات وحمايتها، حيث انها تمثل أحد دعائم بناء الوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

2. تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات الحديثة التي تتناول موضوع الإعفاء الإستثماري وأثره على جباية الضرائب وما له من أهمية على النمو الإقتصادي الوطني .

ثانيا- الجانب التطبيقي

إفادة المعنيين والمؤسسات ذات العلاقة بمعرفة أهمية الإعفاء الإستثماري، وما يمكن أن تقدمه الدراسة من مقترحات وحلول تسهم في مدى أهمية الإعفاء الإستثماري وتزويد المعنيين بفكرة عن هذه الجوانب، حيث تفيد معرفة نقاط الضعف والقوة لأصحاب القرار في معالجة هذه النقاط وتصحيحها .

5.1 حدود الدراسة

تخضع هذه الدراسة للمحددات التالية:

- أ- الحدود المكانية: مثلت الحدود المكانية للدراسة المحافظات الشمالية من فلسطين.
- ب- الحدود الزمانية: تبحث الدراسة في الفترة مابين عام 2017-2018 م.
- ت- الحدود البشرية: شكل مجتمع الدراسة موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار.

6.1 معوقات الدراسة

- أ- صعوبة الحصول على البيانات الرسمية من هيئة تشجيع الإستثمار .
- ب- صعوبة الحصول على البيانات من وزارة المالية مما أدى الى اللجوء للإستبانات.
- ت- الظروف السياسية وصعوبة التواصل مع المحافظات الجنوبية مما أدى الى إقتصار الدراسة على المحافظات الشمالية.
- ث- قلة الدراسات السابقة الحديثة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: السياسة المالية

1-1 مفهوم السياسة المالية

كل دولة لها سياساتها الخاصة بها وذلك من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية وإنجاح سياساتها الإقتصادية المتبعة، ومن هذه السياسات: السياسة المالية والتي تعني أن توجد حكومة الدولة مخططاتها الإقتصادية وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية إنفاقها، وهذا يعني توضيح من أي مصدر يأتي الدخل وفيما يُنفق وما هي إتجاهات الإنفاق الأهم من غيرها كأجور الموظفين الحكوميين والمشاريع الخدمائية المختلفة والهدف من ذلك كله هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الإقتصادي والإجتماعي، وعدم حدوث إختلال في الموازنة. تختلف مصادر الدخل من دولة إلى أخرى كما تختلف أهميتها، فبعض الدول تعتمد إعتماً كلياً في الحصول على دخلها من الضرائب، بينما تعتمد دول أخرى على مخزونها من البترول مثل السعودية والتي يعتبر النفط فيها مصدراً رئيسياً للدخل (أبو هليل، 2016).

1-2 أدوات السياسة المالية

هناك مجموعة من الأدوات المتعارف عليها في الدولة لتنفيذ وتطبيق سياستها المالية، وتختلف هذه الأدوات حسب طبيعة الدولة وظروفها الخاصة بها ومن أهم هذه الأدوات:

- **الضرائب:** وتشمل جميع أنواع الضرائب مثل ضريبة الدخل، ضرائب الشركات، الضرائب غير المباشرة، الرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات المحلية منها والخارجية من حيث الإستيراد. ومن الأمثلة على طرق إستغلال الضرائب في السياسة المالية أن تخفّض الدولة نسبة الضرائب على الموظفين أصحاب الدخل المنخفض، والذي يؤدي إلى زيادة إستهلاكها للسلع، وترفعها على أصحاب الدخل المرتفع وهو أمر لا يؤثر على إستهلاكها فهو مرتفع بجميع الأحوال.
- **الإنفاق الحكومي:** يتم التحكم بالإنفاق الحكومي بحسب حجمه وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، فهو ذو تأثير قوي على تلك النشاطات، والتأثير على بعض تلك الأنشطة سيؤثر على أنشطة أخرى مرتبطة بها، وعلى الرغم من أن الإنفاق الإجمالي ثابت لا ينتهي ولا يزيد، إلا أن إعادة توزيعه على الأنشطة الإقتصادية يؤثر

بشكل كبير، كأن تزيد نسبة الإنفاق على نشاط إقتصادي معيّن وتخفيضه على آخر كوسيلة تحفيز، كما يحدث عند خفض الإنفاق على التعليم والدراسة وتحويل النسبة التي تم حفظها لزيادة نشاط آخر.

- الدين العام: من حيث الجانب السياسي فإن حجم الدين العام ومقدار نموه وطريقة الحصول عليه، فهو مهم لتأثيره القوي على الأوضاع الإقتصادية العامة للدولة، على سبيل المثال تمر الدولة بأزمة مالية في فترة التضخم الإقتصادي فتبيع السندات الحكومية للمواطنين، ويكون ذلك لأصحاب الدخل المتوسطة والكبيرة وعند العجز عن السداد فإنها تلجأ إلى تقليل التضخم عن طريق تقليل الاستهلاك (ابوهليل، 2016).

2.2 المبحث الثاني: الضرائب

2-1 مفهوم الضريبة

الضريبة بالإنجليزية (Tax) وهي مساهمة مالية إلزامية يتم فرضها على الأنشطة، التفتحات، الوظائف والدخل سواء الخاص في الأفراد أو المنشآت، وتُعرف الضريبة أيضاً بأنها نوع من أنواع العوائد المالية، وتُفرض من قبل حكومة الدولة على مجموعة من القطاعات، ومنها الأعمال التجارية، مثل الخدمات والسلع، ومن التعريفات الأخرى للضريبة أنها مبالغ مالية تفرضها الحكومات من أجل الحصول على دعم مالي للخدمات التي تُقدّمها، وتُعتبر الضريبة نوعاً من أنواع الالتزامات على الأشخاص والأعمال، وعادةً ما تُشكل نسبةً مئويةً من المال، ويتمّ تحديدها مُسبقاً (فيضي، 2017).

تعتبر الضرائب من أهم أشكال الإيرادات العامة للدول، حيث تمتلك نظريتها أهمية كبيرة بين النظريات المستخدمة، وتتميز بدورها المهم في المساهمة بالوصول للأهداف الخاصة بالسياسة المالية، لذلك ظهرت العديد من المفاهيم والتعريفات المرتبطة بالضرائب، فتعرف بأنها فروض إلزامية تحدد من خلال الدول ويلتزم الأفراد بدفع قيمتها بدون مقابل، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية، وتعرفها عادةً الحلايقة بأنها مساهمة ذات طبيعة نقدية أو عينية ويقدمها الأفراد سواء أكانوا يحصلون على فائدة من الخدمات العامة أم لا، وتفرض الدول هذه الضرائب لإرتباطها مع أهداف إقتصادية وسياسية ومالية (الحلايقة، 2017).

وتستمد الضريبة أركانها من أركان النظام الضريبي الذي تمثله في تلك الدولة، والذي يتكون من السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية والإدارة القضائية.

2-2 خصائص الضريبة

كما سبق أن أشرنا، أن الضريبة مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرةً أو بشكل غير مباشر، فإنه يبرز لدينا خصائص أساسية للضريبة أهمها: (عواضة، 2013)

أ- الضريبة تأدية نقدية وليست بدلاً يدفع عيناً أو خدمة شخصية يؤديها المكلف، والخدمة العسكرية لا يمكن أن تعتبر ضريبة نظراً للصفات الخاصة التي تتميز بها، كذلك فإن الضريبة يدفعها الشخص الطبيعي والمعنوي، فلا يعقل أن تكون الضريبة عيناً وحتى وإن قامت الدولة بالحجز أو مصادرة أملاك مكلف إمتنع عن دفع الضريبة، إلا أن ما يتم مصادرته يباع في المزاد العلني وإذا تبقى شيء تعيده إلى المكلف الذي تمت مصادرة أملاكه.

ب- تفرض وتحصل الضريبة بصورة جبرية، تقتطع وتجبى بدون مقابل أو منفعة خاصة وتهدف الى تحقيق النفع العام، فعندما يقوم المواطن بدفع الضريبة فلا ينتظر الحصول على خدمة مباشرة وإنما يقوم بدفعها مساهمة منه في تحمل الدول أعباء نفقاتها التي تعود بالنفع على كافة المواطنين.

ت- تختص الدولة بفرضها وجمعها من الأفراد، ويمكن تفويض الغير بتحصيل الضريبة كما هو الحال عند تفويض البلديات لتحصيل بعض الضرائب.

ث- إن فرض الضريبة مظهر من مظاهر السيادة للدولة ، وهي تفرض بموجب قانون، فلا ضريبة ولا رسم الا بقانون ولا يجوز إلغائها أو تعديلها إلا بموجب قانون فالقانون يضيف عليها صفة الجبر فالمكلف ليس مخيراً بدفع الضريبة، ولا يتوقف دفعها على ارادة المكلف أو ارادة الضريبة، إن الضريبة واجبة الأداء بقوة القانون الضريبي ومن يمتنع عن دفعها فإن الدولة تجبره على ذلك بقوة القانون.

ج- تدفع بصورة نهائية وغير مستردة حتى في حال وجود فائض في موازنة الدولة، أي أن المكلف لا يمكنه إسترداد المال الذي يدفعه على سبيل الضريبة بأي شكل من الأشكال، وذلك بخلاف الذي يدفع المال للدولة على سبيل القرض(السندات) إذ أنه يسترد قرضه من فوائد بعد أمد طويل أو قصير.

وعليه فإن الضرائب هي وسيلة الدولة لتحقيق العدالة الإجتماعية والتأثير في النشاط الإقتصادي من خلال إقتطاع الأموال من المكلف (المستهلك والمنتج) بهدف تسخيرها لتنمية الدولة وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتقليل الفجوة بين فئات المجتمع ، فالأهداف التي تحققها الضريبة دائمة وأبدية لا ترتبط بوضع أو حالة معينة في الدولة، سواء كانت دول نامية أو دول متقدمة.

2-3 أهداف الضريبة

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي، بإعتباره مصدراً هاماً للإيرادات العامة، بالإضافة إلى الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور الدولة، كما أن للضريبة دوراً هاماً في البلاد النامية لصفة أساسية لتعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى مشروعات تحقق أغراض التنمية، ولذا فهي تستخدم لتشجيع المدخرات وتأثيرها على الميل للإستثمار وتوجيهه إلى الأنشطة الاقتصادية، إنما تمثل البنية الأساسية ومن أهم أهداف الضريبة في العصر الحديث بصورة عامة: (بن سنوسي وجديد، 2014)

أ- الأهداف المالية: ويقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بإتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الإستثمارات الحكومية.

ب- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في تحقيق الإستقرار عبر الدولة الاقتصادية، عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الإنكماش، لزيادة الإنفاق وزيادة فترة التضخم من أجل امتصاص القيمة الشرائية، كما قد تستخدم لتشجيع نشاط إقتصادي معين، لمنحه فترة اعفاء الموارد الأولية اللازمة لهذا النشاط، بإعتباره نشاط حيوي يحقق التنمية الاقتصادية.

ت- الأهداف السياسية: أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففرض رسوم جمركية تدفعه على المنتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يعتبر إستعمالاً للضريبة لأهداف سياسية، فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل إستخدام الرسوم الجمركية لتصل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها من أجل تحقيق أغراض سياسية.

ث- الأهداف الاجتماعية: إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية قد جعلت للضريبة أغراض أخرى غير الغرض المالي، ومن بينها الغرض الاجتماعي فهي تستخدم كوسيلة هامة في تحقيق جملة من الغايات الاجتماعية.

إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع للتقليل من الفوارق الاجتماعية ويتم ذلك بعدة طرق، كفرض ضرائب على الثروة كما الحال في فرنسا وألمانيا، وتشجيع النسل في الدول

التي ترغب في زيادة عدد سكانها كالدول الأوروبية، فقد تلجأ هذه الدول لسن قوانين ضريبية تتضمن تخفيضات الضريبة، كما هو الحال بالنسبة إلى فرنسا، وقد لجأت ألمانيا إلى التخفيضات الضريبية قصد زيادة عدد سكانها، وبعد ضربتها في الحرب العالمية الثانية عدلت من هذا النظام في عام 1946.

وفي المقابل قد تستعمل في تحديد النسل، حيث تقوم هذه الدول برفع معدلات الضرائب على الدخل، وينخفض عدد أفراد الأسرة كما هو الحال في الهند والصين.

معالجة أزمة السكن، فالضريبة تستخدم للحد من مشاكل السكن وذلك إما بإعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لفترة معينة، كما قد تستعمل الضرائب في تسهيل الضرائب في تشجيع إستهلاك بعض السلع المضرّة بالصحة كالكحول والتبغ وغيرهما..، فنقرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها أو حتى الإزعاج المحقق في إنتاجها.

2-4 القواعد الأساسية للضرائب

يقصد بقواعد الضريبة تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي الخزينة العمومية و مصلحة الممولين، وبعد آدم سميث أول من حدد هذه القواعد الأساسية ولقد صاغها في أربعة قواعد وهي: (بن سنوسي وجديد، 2014)

أ- **قاعدة المساواة:** وهي إعتبار العدالة الضريبية من المبادئ المهمة للنظام الضريبي الفعال، حيث تسعى السلطة المشرّعة للضريبة إلى تطبيق هذه العدالة اثناء توزيع الأعباء بين أصحاب الضرائب، حيث تطور هذا المفهوم مع تطور المجتمعات، فيقصد بالعدالة عند التقليديين بأنها مساهمة كافة أفراد المجتمع بتحمل النفقات الخاصة بالدولة وفقاً لمقدرة التكلفة النسبية لكل مهمة، أي تتناسب مساهمتهم مع دخولهم .

ب- **قاعدة اليقين:** هي قاعدة تشير إلى الضريبة الجيدة التي تكون محددة بشكل واضح، بمعنى أن تكون ضريبة مريحة ومعينة، فأسلوب وموعد تحصيلها معروفان وسعرها واضح ومحدد وتشير هذه القاعدة إلى وجود معرفة مسبقة عند الفرد المكلف بالضريبة من الدولة .

ت- **قاعدة الثبات:** وهي أن حصيلة الضرائب لا تتغير نتيجة للتغيرات الإقتصادية، وتحديداً في فترة الكساد الإقتصادي، ولكن تزداد حصيلة الضرائب غالباً عند زيادة الإنتاج والدخول العامة.

ث- قاعدة المرونة: هي أن يصحب التغيير بالدخل من الناحية المكانية والزمانية تغيير بحصيلة الضرائب، أي أن الضرائب المرنة هي التي تشهد زيادة بقيمتها بسبب إرتفاع معدلاتها مع عدم ظهور إنكماش في وعائها الضريبي، ومن ثم ظهور إنخفاض بحصيلتها.

2-5 أنواع الضرائب

توجد عدة أنواع للضرائب، ولكل منها مجال خاص فيها ومن أهم هذه الأنواع : (الحلايقة، 2017)

أ- الضرائب على الأشخاص:

وهي من أقدم أنواع الضرائب المعروفة منذ العصور الوسطى، حيث فُرضت على كافة الأفراد وتتميز بسهولة حسابها وتحصيلها وفرضها.

ب- الضرائب على المال

هي التي تُفرض على كافة أموال فرد ما، وتتميز بالعدالة والوفرة ولكن لا يمكن حصر كافة أملاك الأفراد مما يؤدي إلى تشجيع التهرب الضريبي .

ت- الضرائب المباشرة وغير المباشرة

وهي الضرائب الشائعة والمنتشرة في العصر الحديث، ولكن من الصعب التفريق بينها فلذلك يتم الإعتماد على إستخدام مجموعة من المعايير للمقارنة بين هذه الضرائب، وهذه المعايير هي:

- 1) ثبات الخدمة أو المنتج الخاص للضريبة: وهي كافة المواد والتي تفرض على الضرائب، ففي حال كانت ثابتة بشكلٍ مستمر تعد من الضرائب المباشرة، أما في حال لم تكن ثابتة عندها تعد من الضرائب غير المباشرة .
- 2) معيار التحصيل: وهو الإستناد إلى طبيعة الجهة التي تحصل الضرائب أو الوسيلة المستخدمة في تحصيلها، ويختلف هذا المعيار بين دول العالم .
- 3) نقل العبء الخاص بالضرائب: وهو التمييز بين الضرائب غير المباشرة والمباشرة، وذلك بالإعتماد على الأفراد الذين يتحملونها، حيث تعتبر الضريبة مباشرة عندما يتحملها المكلف الأخير بها، بينما تصنف الضريبة بأنها غير مباشرة في حال نقلت من المكلف بها إلى شخص آخر .

2-6 تطور الضرائب في الإقتصاد

شهدت الضرائب تطوراً في الفكر الإقتصادي بالتزامن مع ظهور العديد من المراحل الفكرية الإقتصادية، ومن أهمها: (1) الإقتصادي الفيزيوقراطي وهو مجال فكري ظهر في القرن الثامن عشر للميلاد في فرنسا، وأهتم مفكرو هذا الإقتصاد بالضرائب الموحدة والمفروضة على الأراضي الزراعية كونها تعد المصدر الوحيد لتوفير الثروات، وإن أصحاب هذه الأراضي هم الفئة المجتمعية التي تنتج إيراد بشكل صافي، فلذلك لا توجد أية جدوى لفرض الضرائب على أصحاب الطبقات الأخرى. (2) الضرائب في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي: إن هذا الفكر إهتم بضرورة تحقيق التوازن بين تقديرات الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أن أفضل إدارة مالية تعتمد على وجود توازن في الميزانية، ويتم تقادي أي مخاطرة لظهور عجز فيها، حيث أنه ظهرت في هذه المرحلة الفكرية مجموعة من الأفكار الضريبية عند عدد من المفكرين الضريبيين من أهمهم: (ثابتي، 2012)

أ- الضرائب عند آدم سميث

حيث حرص على تحديد أربعة أسس للضرائب وشملت: الجباية، التحصيل الملائم، اليقين والعدالة، وأشار سميث إلى ضرورة الحاجة إلى الضرائب لأنها تعد من الوسائل الرئيسية للتمويل الخاص بالدول .

ب- الضرائب عند ديفد ريكاردو

حيث رأى أن القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية يجب أن تبتعد عن تدخل الدول، ولكن عندما تريد الدول مواجهة النفقات الخاصة بها يجب أن تقتطع قيمة هذه الضرائب، كما يعتبرها ريكاردو نوعاً من أنواع الربح الخاص بالملكية العقارية والمؤثرة على السعر العقاري ولا تؤثر على سعر المستهلك.

2-7 النظام الضريبي في فلسطين

يرتبط النظام الضريبي في فلسطين كغيرها من الدول بالنظام السياسي، الإجتماعي والقانوني، والإلتزام بدفع ضريبة يفرضه القانون الضريبي، من خلال نصوصه التي يضعها المشرع حسب ما نص عليه الدستور كما في المادة(88) من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، حيث أن فرض الضرائب العامة والرسوم وتعديلها وإلغائها لا يكون إلا بقانون، ولا يُعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة في القانون، وعليه فإن القانون الأساسي الفلسطيني(الدستور) قد حدد فرض الضرائب والرسوم من خلال القانون فقط كما هو الأمر في جميع القوانين والديساتير لجميع دول العالم.

ولابد من القول أن عناصر النظام الضريبي قد تمت صياغتها في إتفاق باريس الإقتصادي، إلا أنها تعتبر امتداداً وانعكاساً للسياسة المالية التي كانت تمارسها السلطات الإسرائيلية، وقد جاءت صياغة النظام الضريبي داعمة للعلاقات الإقتصادية بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، حيث سمحت إتفاقية باريس الإقتصادية للسلطة الفلسطينية إنتهاج سياسة ضريبية مباشرة مستقلة، ويشمل ذلك ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضرائب الملكية وضرائب ورسوم الحكم المحلي، كما نصت الإتفاقية على قيام إسرائيل بتحويل 75% من ضرائب الدخل التي تخصمها من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، و100% من الضرائب المخصصة من العاملين في المستوطنات إضافة إلى ذلك يتوجب على الجانبين العمل معاً لمنع الإزدواج الضريبي في السلطة الوطنية الفلسطينية (ابو زعيتر، 2012).

أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة، فقد نصّت الإتفاقية على إلزام السلطة الوطنية بسياسة إسرائيل بشأن ضريبة القيمة المضافة، حيث تم الإتفاق على أن لا تقل ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية عن ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل أكثر من 2%، أي أنها خاضعة للتغيير حسب التغييرات التي يتم إقرارها في إسرائيل، وان تكون ذاتها مطبقة على السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً وتم وضع آلية لمقاصة الضرائب التي يحصلها كل طرف والمستحقة للطرف الآخر.

وبشكل عام قد مرّ التشريع الضريبي في فلسطين بعدة مراحل يمكن إجمالها بما يلي:

- أ- مرحلة الإنتداب البريطاني حتى عام (1948): هي الفترة التي تم فرض أول ضريبة دخل في فلسطين .
- ب- مرحلة الوصاية الاردنية والمصرية (1948-1967): وفي هذه الفترة تم تطبيق القانون رقم (25) لسنة 1964 الأردني على الضفة الغربية، وتطبيق القانون رقم 13 لعام 1947 المصري على قطاع غزة .
- ت- مرحلة الإحتلال الإسرائيلي (1967-1994): خلال هذه الفترة تم الإبقاء على تطبيق نفس القانون الأردني والمصري وتم اصدار أوامر عسكرية وتطبيقها .
- ث- مرحلة السلطة الفلسطينية (1994): قامت السلطة الفلسطينية بالحفاظ على الوضع السابق من قوانين وتشريعات، ومن ثم بدأت بتشريع قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 وتعديلاته في سنة 2008، وكذلك إصدار قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011، وقامت على توسيع الشرائح الضريبية وزيادة الإعفاءات الممنوحة للأفراد، وتراوحت ضريبة دخل الشركات في فلسطين حسب القوانين والتعديلات التي تم اعتمادها بنسبة من 15% إلى 20% حسب أرباح صافي الشركات ونوع الشركة .

3.2 المبحث الثالث: الإستثمار

3-1 ماهية الإستثمار

الإستثمار على مستوى الإقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية، مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية، مشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيئة المخططات العمرانية، مشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الإجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الإقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية، كالصناعة، الزراعة، الإسكان، الصحة، التعليم والسياحة، ويعتبر الإستثمار مصطلحاً إقتصادياً حديث النشأة، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع إقتصادي معين، يعود بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجاباً على الإقتصاد الوطني، كما يشير المصطلح إلى أنه متغير إقتصادي يسعى إلى الأستغلال الأمثل لرأس المال الذي تملكه جهة معينة تهدف من هذا الإستغلال إلى تحقيق منفعة ذات مردود مادي وريح كبير، وذلك بالإعتماد على أساليب وطرق إقتصادية حديثة، كذلك يُعتبر إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات إنتهى عمرها الإفتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة.

3-2 مفهوم الإستثمار

هو رأس المال المستخدم في إنتاج وتوفير الخدمات أو السلع وقد يكون إستثمار ثابت كالأسهم الممتازة والسندات أو إستثمار متغير مثل ملكية الممتلكات، وهو أيضاً الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت، من أجل الحصول على دخل في الوقت الحالي أو المستقبلي، فالإستثمار على مستوى الإقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية، مثل: مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية، مشروعات تمديدات المياه والصرف الصحي وتهيئة المخططات العمرانية، مشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء، وكذلك مشروعات التنمية الإجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية (الصناعة، الزراعة، الإسكان، الصحة، التعليم والسياحة)، ويمكن تعريفها أيضاً على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى أصول إنتاجية موجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات إنتهى

عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة (خضر، 2017).

3-3 أهمية الاستثمار

إن للاستثمار أهمية لما لها من مردودات على الإقتصاد القومي والدخل القومي وعلى الأفراد، وتتلخص كما يلي:

رفع مستويات الإنتاج، وبالتالي التأثير إيجابياً بالدخل القومي وزيادة نسبة المتوسط لنصيب كل فرد، تحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم، وتقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية، فتح الآفاق أمام العاطلين عن العمل للإنخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة، رفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة، إمداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنيين والإداريين من شتى التخصصات، إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تتماشى مع رغباتهم، وفتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية إستغلالها في الشراء (الحباري، 2016).

3-4 أنواع الاستثمار

إن أنواع الاستثمار تتفاوت من نوع لآخر وذلك بحسب الهدف الذي وجدت لأجله، وتوجد أنواع متعددة للاستثمار ومتنوعة طبقاً للهدف والغرض والوسائل والعائد والمخاطر، ومن أبرز هذه الأنواع: (هاجر، 2016)

أ- الإستثمار الوطني: هي التدفقات المالية المحلية للدولة ومدى مساهمتها في الإستثمار.

ب- الإستثمار الأجنبي: هي التدفقات المالية الوافدة على دولة غير دولته الأصلية.

ت- الإستثمار الإستراتيجي: هي خطة توزيع الأصل بين أسهم وسندات وشبه نقود وبيع وعقارات، في ضوء توقعات المستثمر لأسعار الفائدة ومعدل التضخم والنمو الأقتصادي وما يحيط بالإستثمار من مخاطر.

ث- الإستثمار المباشر: هو الذي يجريه صاحب المال بنفسه لإقامة المشاريع المختلفة.

ج- الإستثمار العام: هو إستثمار تُنفّذه منشأة أو مجموعة منشآت تتبع ملكيتها للدولة ضمن شركة عامة.

- ح- الإستثمار الخاص: هو إستثمار يُنفّذه فرد أو مجموعة أفراد بشكل قانوني ضمن شركة خاصة.
- خ- الإستثمار الإجتماعي: هو السعي نحو رفع رفاهيّة الأفراد الإجتماعيّة، مثل المشروعات الثقافيّة والرياضيّة.
- د- الإستثمار طويل الأجل: يتراوح زمنها بين خمس وعشر سنوات وأحياناً أكثر، كمشروعات التشجير، إنتاج الأخشاب، إقامة السدود المائيّة الضخمة و برامج استحداث تقنيات جديدة، بما في ذلك من أعمال البحث العلمي والتصميم ثم التطبيق العملي انتاجياً.
- ذ- الإستثمار قصير الأجل: يتراوح زمنها بين عام واحد وثلاثة أعوام (ويصل أحياناً إلى خمسة أعوام) كإشادة بناء، إستصلاح أرض، تأسيس مصنع أو إقامة مرفق.

3-5 محددات الإستثمار

مع كل المؤشرات التي يعود الإستثمار بها بالفائدة، إلا أن هناك بعض المحددات التي تقوم بمثابة عائق أحياناً في طريق تنمية هذا الإستثمار منها: (خضر، 2017)

- أ- الشغف في الإستثمار.
- ب- الإحتمالات الإستثمارية.
- ت- ما يحيط بالمنشأة من ظروف سياسية وإقتصادية وأمنية.
- ث- طبيعة السياسات الاقتصادية في منطقة الإستثمار.
- ج- عدم التناسب في سعر الفائدة.
- ح- الإفتقار إلى عنصر الإستقرار.

3-6 مجالات الإستثمار

هناك مجالات متعددة للإستثمار وتختلف المجالات وفقاً للهدف ووفقاً لرأس المال: (هاجر، 2016)

- أولاً: مجالات الإستثمار وفقاً للهدف

الإستثمار في مجال الصناعة: هو إنتاج أو تجارة سلع خاصة بالإستثمار أو الإستهلاك مثل: مشاريع صناعية.

الإستثمار في مجال السياحة: هو تقديم خدمات خاصة بالإستثمار مثل المشاريع السياحية.

الإستثمار في مجال الزراعة: هو إنتاج خدمات وسلع خاصة بالإستثمار والإستهلاك مثل المشاريع الزراعية.

• ثانياً: مجالات الإستثمار و وفقاً لرأس المال

الإستثمار الوطني: تشمل مجالات الإستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي وينفذه شخص أو مجموعة أشخاص أو منشأة أو مجموعة منشآت خاصة أو مجموعة منشآت عامة.

الإستثمار الأجنبي: إمتلاك إحدى المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى وتنتم الإستثمارات الخارجية بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

3-7 أهداف الإستثمار

يوجد العديد من الأهداف العامة للإستثمار وأهمها: (منة، 2017)

- أ- يهدف الإستثمار إلى تحقيق الأرباح الرأسمالية والعوائد التي تحافظ على القوة الشرائية للمستثمر، وبهذا يتم توفير الحماية للمال ضد إنخفاض القوة الشرائية بسبب التضخم.
- ب- الحفاظ على الإستمرار في تنمية الثروة المالية، وتحقيق عوائد مالية مقبولة مع زيادة قيمة رأس المال.
- ت- الحصول على أعلى قيمة للدخل الحالي، عن طريق التركيز على الإستثمارات التي تحقق عوائد مالية عالية دون الإلتفات لأي إعتبارات كالمخاطر.

3-8 العوامل المشجعة على الإستثمار

هناك مجموعة من العوامل التي يتم إعتادها وإستخدامها وإعتبارها أعمال مشجعة على الإستثمار منها: (الحياري، 2016)

- أ- العوامل السياسية والإقتصادية الملائمة: فيجب أن تتسم بالوضوح والإستقرار، وأن تتسجم معها القوانين والتشريعات مع إمكانية تطبيق هذه السياسة. إن الإستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الإستيراد والتصدير، تحويل الأموال والتوسع في المشاريع، حيث يجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، و ذلك يعني أن تشجيع الإستثمار لا يتحقق في قانون ولو إحتوى على الكثير من المزايا والإعفاءات والإستثناءات، لكن يتحقق نتيجة جملة من السياسات الإقتصادية

المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من جهة، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من جهة أخرى.

ب- البنية التحتية اللازمة للإستثمار وخصوصاً المناطق الصناعية الملائمة: وذلك من حيث توفير الكهرباء، الماء، المواصلات والإتصالات بدرجة أفضل إن لم تكن مساوية لأغلب دول العالم، فنظرية التنمية الإقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية، ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، وأيضاً يندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية والمصارف الخاصة وأسواق الأسهم والأوراق المالية، فالمهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه وإتصالات وإجازات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتعمل على توفير تكاليف الإستثمار.

ت- البنية الإدارية المناسبة: بعيداً عن إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، حيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الإستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة، سواء من وزارة الكهرباء أو الصناعة أو التموين أو البلديات.

ث- ضرورة ترابط وإنسجام القوانين مع بعضها وعدم تناقضها ووضوحها وعدم إختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة.

3-9 الإستثمار في فلسطين

إن موقع فلسطين الإستراتيجي، ولحاجتها لتطوير البنية التحتية على نطاق واسع، ووجود الأسواق الناشئة غير المستغلة بالإضافة إلى حقيقة أن الإقتصاد الفلسطيني قائم على القطاع الخاص، فكلها عوامل تجعل من فلسطين مكاناً خصباً ذو مكانة كبيرة للإستثمار، فالإستراتيجية الفلسطينية الإقتصادية مرتكزة وموجهة بشكل أساسي نحو التصدير للخارج، حيث بالفعل بدأت عمليات دمج مع مؤسسات إقليمية ودولية عن طريق شبكة من الإتفاقات الحرة والإتحادات التجارية، وتؤثر أهداف الخطة الحالية على تحسين الإتصال بالأسواق الأجنبية، والتغلب على العقبات والمعوقات التي تحد من حركة السلع والأشخاص لهذا السوق، فإن تشجيع الإستثمار في فلسطين لا يهدف فقط إلى زيادة حجم الإقتصادي الفلسطيني، بل يركز أيضاً على زيادة العمالة في القطاع الخاص، وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، حيث أن زيادة دخل الفرد قد يؤدي إلى تعزيز الإستقرار في المنطقة إذا ما تحقق جنباً إلى جنب مع تسوية سلمية عادلة، وقد أصدرت السلطة الفلسطينية بخصوص هذا الجانب مجموعة من القوانين الإقتصادية لتشجيع

ودعم المستثمرين المحتملين من أي مخاطر وتعزيز مرجعية إستثماراتهم المالية، وتقديم لهم الإعفاءات الضريبية وتخفيضات على ضريبة الدخل، فقانون تشجيع الإستثمار يشجع الإستثمار ورؤوس الأموال في جميع القطاعات من كل الشركات المحلية والأجنبية المسجلة لممارسة الاعمال في فلسطين (العنتاوي، 2017).

ويتأثر الإستثمار في فلسطين بمجموعة من المحددات والعوامل الداخلية والخارجية، فالتغيرات على مستوى الإستثمار ترتبط إلى حد كبير بحدوث تغيرات على الأوضاع الأمنية والسياسية وتطور الاداء والذات لمؤسسات السلطة الفلسطينية والبيئة القانونية الناظمة، وشكلت التطورات في العملية السياسية والإجراءات التصعيدية الإسرائيلية على الأرض، العامل الأكثر تأثيراً على المناخ الإستثماري في المنطقة الفلسطينية، وبشكل عام فيمكن تقسيم المراحل التي مر بها الإستثمار في فلسطين إلى أربعة مراحل أساسية، ومنها تظهر التطورات على مستوى الإستثمار خلال تلك المراحل ممثلاً في إجمالي قيمة التكوين الرأسمالي الثابت في فلسطين: (ماس، 2014)

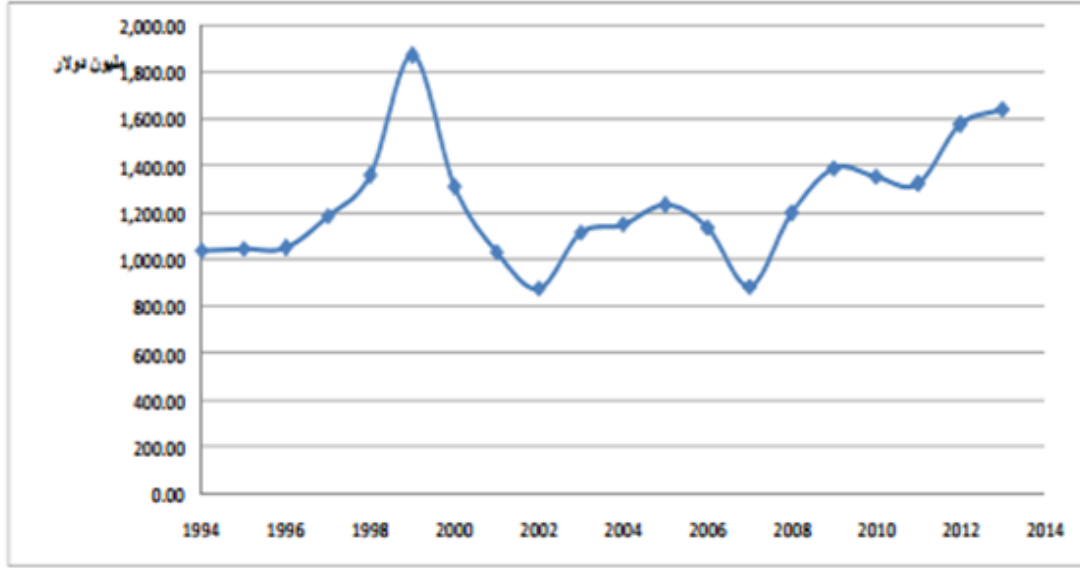
3-9-1 المرحلة الأولى (1994-1999)

تمثل المرحلة التالية لتوقيع إتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، ورافق هذه الفترة هدوء نسبي وتوقعات متفائلة بخصوص العملية السياسية وإستقرار الوضع السياسي والأمني، وإنعكس ذلك في تزايد مستويات الإستثمار، حيث إرتفع حجم الإستثمار السنوي خلال تلك الفترة من 1042 مليون دولار عام 1994 إلى أكثر من 1874 مليون دولار في العام 1999، وشهد العام الأخير (1999) الإرتفاع الأكبر في حجم الإستثمارات حيث زادت بنسبة 38% مقارنة بالعام السابق، ويمكن أن يُعزى جزء من هذا التطور في مستوى الإستثمار إلى صدور أول قانون لتشجيع الإستثمار على المجلس التشريعي 1998.

3-9-2 المرحلة الثانية (2000-2002)

مع إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية وما رافقها من إجراءات إسرائيلية تصعيدية من حصار، إغلاق وتدمير للبنية التحتية، تراجعت غالبية المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية الفلسطينية، وبإعتباره المؤشر الأكثر حساسية لحالة عدم الإستقرار، تراجع مستوى الإستثمار السنوي بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، وتدل البيانات بالشكل (1) على حدوث إنسحاب كبير للإستثمارات في المناطق الفلسطينية، نتيجة تدهور الوضع الأمني وإنعدام ثقة المستثمرين وخوفهم على إستثماراتهم، فقد هبط حجم الإستثمار في العام 2002 إلى مستوى 87.5 مليون دولار.

شكل(1): إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في فلسطين
خلال الفترة (1994-2013) بالاسعار الثابتة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

3-9-3 المرحلة الثالثة (2003-2007)

شهدت هذه المرحلة هدوءاً نسبياً بعد وصول التصعيد الإسرائيلي الخطير إلى ذروته في العام 2002، وإجتياح غالبية المدن والتجمعات الرئيسية الفلسطينية، أضف إلى ذلك الإجراءات التصحيحية التي جاءت في سياق عملية الإصلاح والتنمية ونشر مبادئ الشفافية والحوكمة على صعيد الممارسات الحكومية، وانعكس هذا الهدوء والتقدم المحرز في عملية الإصلاح المالي والإداري بإسترجاع ثقة المستثمرين، وانعكس ذلك في زيادة مستوى الإستثمار بأكثر من 27% في العام 2003 وحده، وإستمرت الزيادة في الإستثمارات في السنوات اللاحقة ولكن بوتيرة أقل، إلى أن بلغ حجم الإستثمار في العام 2005 نحو 1234 مليون دولار، ولكن التطورات المرتبطة بفوز حركة حماس بالإنتخابات البرلمانية الفلسطينية، والحصار الذي فرض على المناطق الفلسطينية، والإنقسام الداخلي ساهمت بشكل كبير في إضطراب المناخ الإستثماري مرة أخرى، الأمر الذي ترجم في تراجع الأستثمارات لتصل إلى أقل من 888 مليون دولار في العام 2007 وهي مستويات قريبة من تلك التي كانت سائدة في العام 2002.

3-9-4 المرحلة الرابعة (2008-2013) :

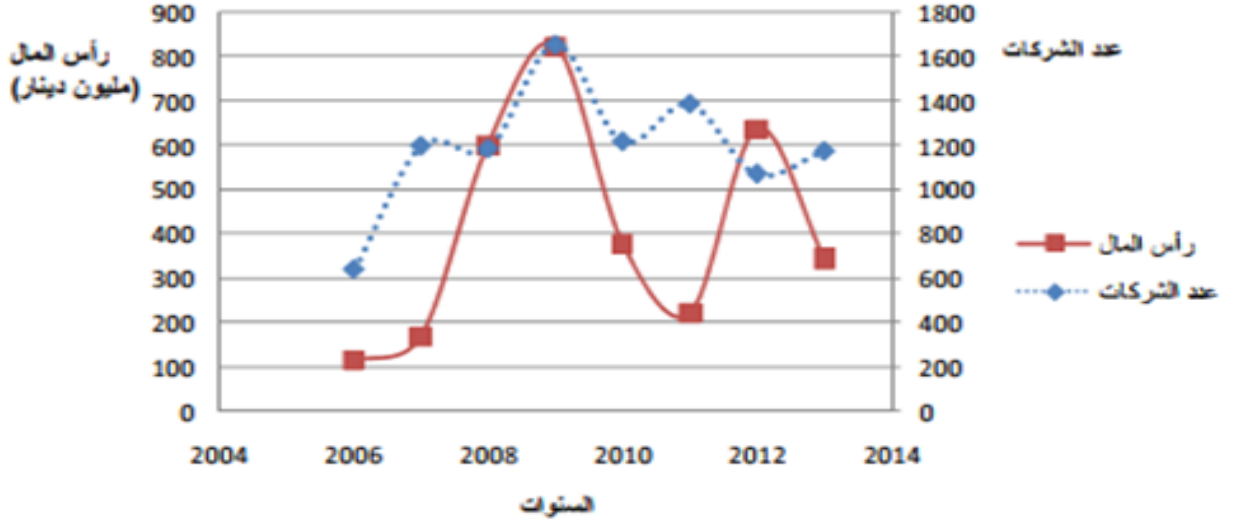
مع تعزز حالة الإنقسام وما ترتب عليها من تشكيل حكومتين واحدة في الضفة والاخرى في غزة، بدأ المجتمع الدولي والجهات المانحة بضخ المساعدات والمنح للحكومة الفلسطينية في الضفة، وإنعكس ذلك إيجاباً على الأداء الإقتصادي والبيئة الإستثمارية في الضفة الغربية، وتشير البيانات إلى زيادة الإستثمارات بشكل ملحوظ، وخصوصاً في العام 2008 لتصل الى حوالي 1200 مليون دولار بزيادة بلغت نحو 312 مليون دولار عن العام 2007، وتحقق ثبات نسبي في حجم الإستثمار في السنوات اللاحقة عند مستوى 1300 مليون دولار سنوياً تقريباً حتى العام 2011، وشهد العام 2012 زيادة ملحوظة في الإستثمارات حيث بلغ حجم الإستثمار أكثر من 1646 مليون دولار، لكن من الملاحظ من البيانات التفصيلية إستحواذ الأبنية على الحصة الأكبر من الإستثمارات المتحققة في العامين على التوالي، وساهم تركيز الإستثمار بالأبنية في هذين العامين على تعويض المستويات المنخفضة المتحققة.

مؤشر آخر مهم في الإستدلال على ملائمة البيئة الإستثمارية ويتمثل بعدد الشركات، وتتسجم البيانات المرصودة مع تطورات حجم الإستثمارات خلال الفترة (2006-2012)، إذ تقيد بيانات الإدارة العامة لتسجيل الشركات والترخيص الصناعي في وزارة الإقتصاد بأن عدد الشركات الجديدة المسجلة سنوياً شهد تزايداً مستمراً منذ عام 2007، ففي حين بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية عام 2006 (637 شركة) إرتفع العدد الى 1196 شركة في العام 2007 برأس مال بلغ 166 مليون دينار أردني وشهد العام 2008 زيادة كبيرة في رأس المال المستثمر في الشركات الجديدة حيث بلغت 2009 لتبلغ 1653 شركة برأس مال بلغ نحو 824 مليون دينار.

وفي ذلك إشارة واضحة للمناخ الإستثماري المناسب في الضفة الغربية أما الأعوام 2010 و 2011 فتراجعت عن المستويات السائدة في العام 2009 وشهدت إستقراراً نسبياً في إعداد الشركات المسجلة ورؤوس أموالها، ومن الملاحظ أيضاً إنخفاض عدد الشركات المسجلة في العام 2012 حيث لم تتجاوز 1070 شركة في حين بلغت رؤوس أموالها حوالي 636 دينار.

شكل (2) : عدد الشركات الجديدة المسجلة في فلسطين ورؤوس أموالها

خلال الفترة 2006-2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

3-10 البيئة الإستثمارية في الأراضي الفلسطينية

نظراً لتطور الأحداث السياسية وما واكبها، فتحت السلطة الوطنية المجال الإستثماري في مختلف القطاعات الإقتصادية حسب ما نص عليه قانون الإستثمار الفلسطيني رقم (1) لعام 1998م، لتشجيع الإستثمار في فلسطين، وهذا القانون يعتبر الإطار التشريعي الذي يكفل للمستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين الحماية اللازمة، والضمانات الضرورية لأموال المستثمر، ويسهل عليهم إتخاذ قراراتهم بهذا الشأن، وإشتمل القانون على العديد من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين، كما نص على إنشاء هيئة عامة للإستثمار تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الإستثمار، وتتمتع هذه الهيئة بشخصية إعتبارية مستقلة، وأوكل القانون لهذه الهيئة وضع السياسات الإستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الإستثمارية، بما يضمن تحقيق التنمية الإقتصادية في فلسطين وفق الأهداف والبرامج والأولويات المستهدفة، كما قام المشرع وصانع القرار الفلسطيني بعمل تعديلات 2014 في مواد القانون من أجل إيجاد قانون عصري لتشجيع الإستثمار في فلسطين وتخفيض تكلفته وتعويض مستوى المخاطر الذي يواجهه المستثمرون الراغبون بالإستثمار في فلسطين فهي في أشد الحاجة إلى جذب الإستثمار لتمويل

الخطط التنموية من خلال خلق مناخ إستثماري يتضمن كل العناصر القانونية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية الملائمة .

ولذلك فإن السلطة الفلسطينية وضعت مجموعة من القوانين الضريبية التي يمكن أن تزيد من إيراداتها، وعلى الجانب الآخر وضعت قوانين لتحفيز الإستثمار مما له أثر من إنعاش الإستثمار وتقوية الإقتصاد الفلسطيني، وترى السلطة الفلسطينية بذلك بأنه لا بد من تحقيق التوازن بين القوانين الضريبية وقوانين تشجيع الإستثمار التي من شأنها تهيئة الظروف لزيادة الإستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل.

حيث تُعتبر فلسطين غنية من ناحية الفكر الإقتصادي ومنطقة كبيرة في مجال الإستثمار، ولكن الظروف السياسية المحيطة والمتغيرات تجعل مجال الإستثمار بحاجة إلى حوافز كثيرة تتجاوز تلك المؤثرات والمخاطر، والسلطة الفلسطينية بحاجة الى إيرادات لدعم الموازنة فهي تسعى دائماً للتمويل من خلال الإيرادات المحلية وعلى الضرائب بشكل خاص (مركز المعلومات الفلسطيني-رفا، 2011).

3-11 القوانين والاتفاقيات التي تُعنى بتشجيع الاستثمار وأثرها على القرار الاستثماري

3-11-1 قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني

عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ مجيئها إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على القيام بإعداد الكثير من القوانين ومشاريع القوانين، من أجل تنظيم الحياة في الأراضي الفلسطينية بعد انسحاب الإحتلال الإسرائيلي منها، سواء في النواحي السياسية، الإجتماعية، القانونية أو الاقتصادية وغيرها.. من أجل إيجاد جو من الإستقرار في حياة المواطن، ومن أجل الرقي والتطور للحاق بالركب المحيط من حولنا، وكان من أهم القوانين التي تتعلق بالنهوض بإقتصاد الأراضي الفلسطينية هو قانون تشجيع الإستثمار الصادر عام 1995 وهذا لا يعني عدم أهمية القوانين ومشاريع القوانين الأخرى، فهناك العديد من القوانين المكملة لمهام وأهداف هذا القانون بل وتسير جنباً إلى جنب، من أجل إنجاز الأهداف الموضوعة له، فقد أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمجلسها التشريعي عام 1995 هذا القانون وتم تعديله عام 1998 ليتلاءم مع التطورات، حيث أصدرته السلطة الفلسطينية من أجل التخفيف من وطأة المخاطر الناجمة عن عدم الإستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية من ناحية، وإجتذاب الإستثمارات الأجنبية والمحلية من ناحية أخرى، وقد لخص قانون تشجيع الإستثمار (رقم 1 لسنة 1998) أهدافه عبر

نص المادة الثانية منه، حيث نصّت على أنه "يهدف قانون الإستثمار لتحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات" (مركز المعلومات الفلسطيني - وفا، 2011).

3-11-2 أهم وسائل دعم الإستثمار في فلسطين

- أ- تأسيس الهيئة المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الإستثمار في فلسطين.
- ب- تقديم الضمانات للمستثمرين، والإستثمارات القائمة في فلسطين.
- ت- منح الحوافز للمستثمرين.
- ث- توفير المناخ الملائم لتشجيع الإستثمار في فلسطين.

3-11-2-1 تأسيس الهيئة المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الإستثمار في فلسطين

من خلال المادة الثانية يتبين أن المشرّع الفلسطيني قد وضع الوسائل الجوهرية من أجل الوصول للأهداف المرجوة من القانون، فحسب الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون فقد تأسست الهيئة المسؤولة بشكل مباشر تحت الإشراف على تنفيذ هذا القانون بحذافيره، وحسب المادة الثانية عشر من القانون فقد سميت بالهيئة العامة لتشجيع الإستثمار، بحيث تتمتع تلك الهيئة بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمزاولة نشاطها وفقا لأحكام القانون، ويكون لتلك الهيئة مقر يستطيع ذوي العلاقة مراجعته، وتتكون الهيئة من مجلس مختص يضم في عضويته ممثلين عن القطاع العام والخاص، بحيث يكون رئيس هذا المجلس هو وزير الإقتصاد والتجارة، ويكون لتلك الهيئة كادرها الإداري الكامل كأى مؤسسة وتتمتع بجميع الصلاحيات الممنوحة لها وفق هذا القانون، ووفق هذا القانون فإن هذه الهيئة تتمتع بأكثر من 20 مهمة حسب المادة الخامسة عشر من القانون، ولعل أهم ما تتمتع به هو عملية المصادقة على منح المشاريع الأحقية للإستفادة من هذا القانون وكذلك الأمر المراقبة ووقف الإستفادة من القانون في تجاوز بعض المشاريع للقانون، بالإضافة إلى الكثير من المهام الرئيسية التي لا تقل أهميتها عن غيرها، ولكن لا مجال في هذا البحث التطرف لها كاملة (قانون رقم 1 لسنة 1998، تشجيع الاستثمار).

13-11-2-2 منح الحوافز للمستثمرين

بالنسبة للحوافز التي يقدمها القانون للمستثمرين أو الذين يودون الإستثمار في الأراضي الفلسطينية، فقد أعطى القانون حوافز من الناحية الإجرائية والتي تتعلق بالثقة والأمان على ما يستثمر في الأراضي الفلسطينية، بحيث تتعهد السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم تأميم المشاريع بشكل مطلق إلا عن طريق اللجوء إلى القضاء، كما نصت المادة السابعة من القانون على أنه "لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها كما لا يجوز الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ عليها إلا عن طريق القضاء"، كما لا يجوز مصادرة المشاريع أو نزع الملكية عنها إلا في حالات المصلحة والمنفعة العامة، وذلك بعد تعويض صاحب المشروع عن خسائره التي قد تنشأ عن نزع الملكية كما ورد في المادة الثامنة، حيث نصت على أنه " لا يجوز نزع عقارات المشروع كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل عن قيمة العقار على أساس القيمة السوقية للعقار والخسائر الأخرى التي قد تلحق به نتيجة نزع الملكية"، كما قدم القانون نوعاً آخر من الحوافز الإجرائية، وهي حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المتحققة إلى الخارج كما ورد في المادة العاشرة من القانون، حيث ضمنت هذه المادة حرية التمويل لأي إيراد مالي إلى الخارج وبأي عملة قابلة للتحويل يقبل بها المستثمر، كما ضمن القانون حسب المادة السادسة منه في الفقرة الأولى أنه لا يجوز التمييز بين أي من المستثمرين من حيث التمتع بالإميازات الممنوحة حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة على أنه "لا يُستثنى أي مستثمر مهما كان، من التمتع بالإميازات الممنوحة وفقاً لأحكام هذا القانون"، كما أعطى القانون ضمانات إجرائية من النواحي القانونية في حل النزاعات ما بين المستثمر والهيئة العامة للإستثمار الممثلة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ضمن آلية لحل النزاعات بحيث أنه إذا إعتقد أحد الطرفين وهما المستثمر والسلطة الوطنية بان هناك نزاعاً قد نشأ بينهما، فإنه بالإستطاعة لأي من الطرفين الطلب بإجراء مفاوضات بينهما لحل النزاع القائم وفق أحكام هذا القانون، فإذا ما فشلت المفاوضات في الفترة المحددة يحق لأي من الطرفين اللجوء إلى طرف ثالث مستقل وملزم للتحكيم بينهما أو للمحاكم الفلسطينية، وذلك حسب ما ورد في المادة 39 من هذا القانون والمادة 40. وهذا من ناحية الضمانات والحوافز الإجرائية التي كفلها القانون لمن أراد الإستثمار في الأراضي الفلسطينية، حيث أعطى القانون ضمانات تضاهي بل وتزيد عن الضمانات الإجرائية التي أعطتها الكثير من البلدان المجاورة من حيث نوعية هذه الضمانات كما سيتبين لاحقاً عند إجراء دراسة مقارنة ما بين قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني والقوانين المشابهة في بعض الدول المجاورة (قانون رقم (1) السنة 1998، تشجيع الإستثمار).

3-11-2-3 تقديم الضمانات للمستثمرين

الضمانات والحوافز التي يوفرها قانون تشجيع الإستثمار هي الضمانات والحوافز المادية، وتكون على شكل إعفاءات جمركية وضريبية، فقد تعددت المواد القانونية في هذا القانون التي أعطت للمستثمر ولمن أراد الإستثمار الحوافز المادية المغرية، فمثلاً حسب ما ورد من حوافز الإستثمار بالنسبة للموجودات الثابتة لأي مشروع يستفيد من هذا القانون و بحسب المادة 22 من القانون فإنه يتوجب إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من جميع الجمارك والضرائب، شريطة إدخالها إلى الأراضي الفلسطينية في الوقت المحدد من قبل الهيئة العامة للإستثمار، وكذلك بالنسبة لقطع الخيار المستوردة للمشروع فإنها تُعفى من الجمارك والضرائب، على أن لا تزيد عن قيمة 15 % من قيمة الموجودات الثابتة للمشروع، وكذلك تُعفى جميع الموجودات الثابتة التي تلزم لتوسيع المشروع وتطويره من الجمارك والضرائب شريطة أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية للمشروع، وكذلك أي زيادة تطراً على قيمة الموجودات الثابتة، ناتجة عن إرتفاع الأسعار لتلك الموجودات في بلد المنشأ أو زيادة أجور الشحن أو سعر التحويل، وكذلك منح القانون المشاريع التي تصادق عليها هيئة تشجيع الإستثمار وحاصلة على التراخيص اللازمة حوافز مادية على أساس رأس مال المشروع، فقد قسم القانون هذه الفئات إلى ثلاثة أقسام، بحيث تُمنح الإعفاءات المنصوص عليها في القانون وفقاً لهذا التقسيم، حيث قسمها حسب المادة 23 من القانون إلى مشاريع يتكون:

- أ- رأسمالها من مائة ألف دولار حتى أقل من مليون، حيث منحها القانون إعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات من تاريخ بداية إنتاجها، وبعدها أخضعها لضريبة دخل على ربحها الصافي بمعدل 10 % لغاية ثمانية سنوات إضافية.
- ب- رأسمالها من مليون دولار حتى أقل من خمسة ملايين دولار، حيث منحها إعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات من تاريخ بداية إنتاجها، ثم بعدها أخضعها لضريبة دخل على صافي ربحها بمعدل 10 % ولغاية إثني عشر سنة إضافية.
- ت- رأسمالها أكثر من خمسة ملايين دولار كذلك منحها إعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات من تاريخ مزاولتها نشاطها، ثم بعدها أخضعها لضريبة على صافي ربحها لمدة ست عشرة سنة إضافية بمعدل إسمي قدره 10% (قانون رقم (1) السنة 1998، تشجيع الاستثمار) .

13-11-2-4 توفير المناخ الملائم لتشجيع الإستثمار في فلسطين

أضاف القانون في المادة 23 من القانون (رقم 1 لسنة 1998) مشاريع لها صفة خاصة من حيث النوع ورأس المال، ويصادق عليها فقط مجلس الوزراء وبقرار منه، فقد أعطاه القانون إعفاء لمدة خمس سنوات من ضريبة الدخل من تاريخ بداية نشاطها ثم بعدها أخضعها لضريبة دخل بمعدل 10 % على صافي ربحها لمدة عشرين سنة إضافية، كما أن القانون حسب المادة الرابعة والعشرين منه فإنه وضع إستثناءات من أجل زيادة مدة الإعفاءات، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء فهو المخول بذلك إذا ما ارتأى مجلس الوزراء المصلحة العامة من وراء زيادة مدة الإعفاء، وخاصةً إذا تميّز حسب مجال عمل المشروع، الموقع الجغرافي، مدى الإسهام في زيادة الصادرات أو خلق فرص العمل، كما أعطى القانون هامشاً من جواز منح معاملة تفضيلية للمستثمر الوطني إذا ما رأت السلطة الوطنية المصلحة في ذلك. هذه أهم الضمانات المادية التي قدمها قانون تشجيع الإستثمار للمستثمر أو لمن أراد الإستثمار في الأراضي الفلسطينية، وبالنظر إلى تلك الضمانات المادية فإنها من الملاحظ أنها بالنسبة للتقسيم لها حسب رأس مال المستثمر، فإنها بدأت بمئة ألف دولار فما فوق حتى تستطيع الإستفادة من الحوافز والإمميزات الممنوحة من خلال هذا القانون، وهذا بدوره أخرج الكثير من المشاريع القائمة من قائمة الإستفادة من قانون تشجيع الاستثمار، حيث أن غالبية المشاريع الصناعية الموجودة في أراضي الضفة الغربية يكون رأس مالها أقل من مئة ألف دولار، بالتالي أصبحت تلك المشاريع خارج نطاق الإستفادة من القانون،

وكذلك فإن القانون لم يتطرق بربط الحوافز المقدمة في هذا المجال بالناحية التشغيلية، حيث أنه لم يرق بربط مقدار الحوافز المقدمة والتسهيلات بعدد العمال الواجب تشغيلهم، أي أنه كلما زاد عدد العمال كلما زادت التسهيلات والحوافز من قبل السلطة الفلسطينية لتلك المشاريع، وكذلك بالنسبة لمدة الإعفاءات فإنه من الملاحظ بأنها طويلة الأمد، فقد تصل كما تبين في المادة 23 من القانون إلى أكثر من عشرين عاماً، وإقتصادياً من المعروف أنها أي القيمة للإعفاءات تقترب من الصفر بعد مضي عشرين عاماً من عمر المشروع الإقتصادي، بالتالي فإن تلك الإعفاءات لن تؤثر على ربحية المشروع، وبالتالي لن تؤثر على القرار الإستثماري، وبالنسبة لطبيعة المشاريع الخاصة التي يقرها ويصادق عليها مجلس الوزراء من حيث الكم والنوع، فهي واضحة وبالتالي بالإستطاعة التلاعب بها وبتلك الفقرة وتأويلها حسب المصلحة الضيقة (قانون رقم 1 لسنة 1998، تشجيع الاستثمار).

3-11-3 التعديلات الأخيرة (لقانون تشجيع الاستثمار في فلسطين لعام 2014)

يشكل الاستثمار عامل أساسي في التأثير على عجلة التنمية في غالبية الاقتصاديات في العالم، ويتعمق تأثير الاستثمار بشقيه العام والخاص في فلسطين نظراً للظروف الإستثنائية والمحددات الخارجية التي تؤثر على مسيرة التنمية في فلسطين، وتتحكم في مستوى أداء الإقتصاد الفلسطيني وتحديد مؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، ورافق إطلاق عملية التسوية السياسية وإنشاء السلطة الفلسطينية توقعات متفائلة بإستقرار الأوضاع السياسية والأمنية، وتطور أداء الإقتصاد الفلسطيني، وكان من الضروري في حينه أن تقوم السلطة بخلق وتحسين البيئة القانونية والمؤسسية الملائمة لجذب الإستثمارات الخاصة، ولقد صدر اول قانون لتشجيع الإستثمار الفلسطيني للعام 1995 من قبل رئيس السلطة، تبعه قانون لعام 1998 كأول قانون للإستثمار يصدر عن المجلس التشريعي، وإشتمل القانون لعام 1998 على العديد من المزايا والإعفاءات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب لتوجيه إستثماراتهم للمناطق الفلسطينية، ولكن يبدو أن تأثير العوامل والمحددات السياسية والأمنية المعاكسة لبيئة التنمية والإستثمار التي سادت الواقع الفلسطيني بعد العام 2000 كان كبيراً، وفق التأثيرات المصاحبة لرزمة الإعفاءات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في القانون الفلسطيني، مما ساهمت هذه العوامل في خلق بيئة طاردة للإستثمارات مما أدى إلى تراجع مستوى الإستثمارات الخاصة، حيث شهدت الفترة التالية للعام 2000 تراجعاً كبيراً بنسبة الإستثمارات الخاصة، وبلغ معدل التراجع في الإستثمارات أكثر من 38% عن مستواها عام 1994م، كما تراوحت نسبة الإستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الفلسطيني بين 13 الى 15% في السنوات الثلاث عشرة الأخيرة مقارنة بحوالي 22% في عام 1990م (مركز تطوير القطاع الخاص، 2013).

وفي إطار تحسين الواقع القانوني، والتعامل بواقعية مع متطلبات جذب الاستثمار، وتحفيز المستثمرين والإلتفات للإحتياجات التنموية الشاملة والقطاعية والجغرافية، أدخلت السلطة تعديلات مهمة على البيئة القانونية، وذلك بإصدار القانون المعدل لعام 2011، وتمحورت التعديلات على زيادة الحد الأدنى لرأس المال من 100 الف دولار إلى 250 الف دولار، وأعدت تعديل تقسيم شرائح الإستثمارات الحاصلة على الإعفاءات، حيث رفع سنوات الإعفاء الكلي مقابل إلغاء سنوات الإعفاء الجزئي، وإضاف التعديل معيار تشغيل الأيدي العاملة بجانب رأس المال للحصول على الإعفاءات الواردة في القانون، حيث أشارت المادة (15) من تعديلات لعام 2011 إلى جواز إنهاء العمل بمبدأ منح الحوافز بعد سنتين من تاريخ العمل بالقانون، بحيث أن

القانون صدر بداية عام 2011 فإن مدة السنتين إنتهت مع مطلع العام 2013، وأصبح صانع القرار الفلسطيني أمام خيار إستخدام صلاحيته في تجميد الحوافز والإعفاءات أو تأجيل هذا الموضوع، وإختار مجلس الوزراء إصدار قرار بتمديد العمل بالقانون حتى نهاية عام 2013، ورافقه قرار داخلي من هيئة تشجيع الإستثمار بعدم قبول طلبات جديدة وذلك من بداية شهر 11 من عام 2013، مع إنتهاء فترة التمديد تم العمل على إعداد قانون جديد لتشجيع الإستثمار، وصدر قانون بموجب قرار رئاسي حمل الرقم (7) لسنة 2014 بشأن تعديل قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني (قرار مجلس الوزراء لعام، 2013) .

تمحورت التعديلات حول قانون تشجيع الإستثمار رقم(1) لسنة 1998، وكذلك حول عقد حزمة الحوافز والتي تمنح بموجبه الهيئة للمستثمر حوافز سواء ضريبية أو غير ضريبية، بما في ذلك الرسوم على المعاملات، خدمات الدعم المساندة، التدريب، الخدمات اللوجستية وكذلك مدى إستفادة الأنشطة الإقتصادية المقرة ضمن نظام عقد حزمة الحوافز من كافة الحوافز المنصوص عليها بالقانون.

3-12 الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين

من أهم الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين ما يلي: (وفا، 2011)

- أ- إن قانون الإستثمار الفلسطيني لا يستثني أي مستثمر، فلسطينياً كان أم عربياً أم أجنبياً من التمتع بمزاياه، كما أن القانون يمكّن المستثمرين من الإستثمار في أي مشروع من كافة القطاعات الاقتصادية بفلسطين.
- ب- الإعفاء من ضريبة الدخل، والرسوم الجمركية، وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية ولمدة خمس سنوات مقطوعة، وتخفيض في نسبة الضرائب على صافي الأرباح حسب حجم رأس مال المشروع لمدة تصل 20 عاماً إضافية.
- ت- منح إعفاءات إستثنائية إضافية للمشاريع التي يكون 25% من إنتاجها أو أكثر مخصص للتصدير، بشرط أن لا تتفقت القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن 30% من التكلفة الإجمالية، وأقرّ القانون حوافز إضافية للمشاريع الزراعية المعدة للتصدير.
- ث- كفل القانون عدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر مهما كانت جنسيته، حيث حظر تأميم أو مصادرة أي إستثمار مهما كانت جنسيته، أو أي إجراء يحرم المستثمر من السيطرة على مشروعه دون موافقته.

ج- يمنح المستثمر غير الفلسطيني حق الإقامة الدائمة وفقاً للقوانين السارية، ويمنح هذا الحق للفنيين والخبراء العاملين في المشروع، أما الفلسطيني المغترب والذي يقوم بتقديم مشروع في أحد المجالات يحصل على بطاقة هوية.

4.2 المبحث الرابع: الإعفاء الإستثماري

4-1 ماهية الإعفاءات الإستثمارية

تعد الإعفاءات الإستثمارية موضوعاً مهماً يشغل بال كل من المستثمر و الدولة المشجعة للإستثمار فيها، وخصوصاً بالنسبة للدول النامية التي تفتقر الى رؤوس الأموال المعدة للإستثمار، فتحاول جذب رؤوس الأموال هذه بكل الطرق و الوسائل كي تقوم بعمليات التنمية، هذا بالطبع مع ضمان حسن التطبيق وتطوير البنى التحتية و المرتكزات الأساسية للدولة، والتي تلجأ إليها الدول النامية بهدف توفير إستثمارات تعمل على تنمية الدولة، والرفع من مستواها الإقتصادي بينما تستخدمها الدول المتقدمة لتشجيع الإستثمارات الجديدة، وسياسة الإعفاءات الضريبية يعتمد نجاحها على عدالة الضريبة وعلى إستقلالها، وتنقسم الإعفاءات إلى دائمة ومؤقتة، ولذلك فإن كثيراً من الدول تهتم بالإعفاء الإستثماري لجذب المستثمرين مثل كولومبيا، المملكة المتحدة والجزائر، حيث يتأثر الإعفاء الإستثماري على مستوى العالم في قطاع الصناعة بإختلاف العينات ونوعيتها للشركات العامة وللشركات ذات المسؤولية المحدودة، فعلى سبيل المثال الإعفاء الضريبي له تاريخ طويل في كولومبيا؛ فهو يعتبر حافزاً مهماً لنمو وإزدهار القطاع الصناعي بشكل خاص، وأما في المملكة المتحدة فيخضع الإستثمار لضريبة المملكة المتحدة إذا تم شراء أصولها وبيعها من قبل المستثمر الرئيسي في المملكة المتحدة، وكذلك في حال كان الإستثمار قصير الأمد مثل البيع والشراء، وليس دائماً كالإستثمار في البورصة، فيتم إجراء المعاملات داخل البلد وتخضع هنا إلى أرباح ضريبة المملكة المتحدة (John, 2009).

في الجزائر يتم اعفاء المشروع الإستثماري لمدة 10 سنوات، وذلك بعد مزاولته نشاطه الفعلي من الضرائب المتوقعة، وضريبة الدخل التي تخضع لها الأرباح الموزعة والضرائب على المدفوعات الإجمالية والضريبة المهنية. ويتم إعفاء الممتلكات غير المنقولة التي تدخل في إنجاز المشروع الإستثماري من ضريبة العقارات لمدة 10 سنوات من بدء تاريخ إمتلاكها، بالإضافة إلى منح مزايا أخرى على نحو يزيد من الإستثمارات مثل: ترحيل العجز ومدد فترات الإستهلاك (زين، 2004).

4-2 الحوافز التشجيعية للإستثمار وعلاقتها بالإعفاء الإستثماري

تلجأ الدول إلى تقديم الحوافز التشجيعية للإستثمار كأسلوب فعال لتنمية القطاع الإقتصادي، من خلال زيادة رؤوس الأموال التي تستخدم لتنمية مشاريع إقتصادية مختلفة في داخل الدولة، فهي أداة توجيه وتشجيع الإستثمارات بما يتفق وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، حيث أن فرض ضرائب عالية على الدخل يؤدي إلى إبعاد المستثمرين عن توظيف أموالهم، وهناك مجموعة من الأهداف للحوافز التشجيعية أهمها: (زين، 2004)

أ- تخفيض مخاطر إستثمارات معينة.

ب- تحسين ربحية الإستثمارات.

ت- زيادة الأنشطة المنتجة في المجتمع.

4-3 الحوافز المتعلقة في قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني

يُسمح بإعفاء المشاريع الإستثمارية لفترات ترتبط بقيمة المشاريع الإستثمارية، وعليه جاءت المادة(8) في التعديل الجديد لتدخل تعديلات جوهرية على الإعفاءات المقدمة للمشاريع الإستثمارية، وكانت أبرز التعديلات تمثل بمنح إعفاء لضريبة الدخل للمشاريع الزراعية، ويتعارض هذا التعديل مع ما جاء في قانون ضريبة الدخل من تعديلات العام 2011 على قانون ضريبة الدخل، والتي لم تدرج دخل الشخص الطبيعي من المزارعين ضمن الدخول المعفاة من ضريبة الدخل، وفي ظل المحددات الكثيرة والمؤثرة على البيئة الإستثمارية في فلسطين، فالمسؤولية الأكبر تقع على عاتق المشرّع وصانع القرار، من أجل إيجاد قانون عصري لتشجيع الإستثمار في فلسطين وتخفيض كلفته وتعويض مساوئ المخاطر المرتفعة الذي يواجهه المستثمرون الراغبون في الإستثمار في فلسطين، ورغم سعي السلطة منذ إنشائها إلى إيجاد وتحسين البيئة القانونية المحفزة على الإستثمار، إلا أن عملية التحسين والتعديل تظل عملية ديناميكية متجاوبة للتغيرات والمعطيات الجديدة على العناصر المكونة للبيئة الإستثمارية، وجاء قرار التعديل 2014 على قانون تشجيع الإستثمار في إطار عملية التحسين المستمر للواقع القانوني، ومحاولات توفير بيئة قانونية مناسبة، وعرف التعديل الجديد عقد حزمة الحوافز بأنه عقد تمنح بموجبه الهيئة للمستثمر حوافز سواء ضريبية أو غير ضريبية، بما في ذلك (الرسوم على المعاملات، خدمات الدعم والمساندة، التدريب والخدمات اللوجستية)، بناءً على قرار صادر عن مجلس إدارة الهيئة مقابل إلزام المستثمر لتنفيذ مشروعه وفقاً للشروط الواردة في هذا العقد. ورد تعريف عقد حزمة الحوافز لأول مرة في تعديلات العام 2011، وفي تعديلات 2014 أنها

أشارت إلى صلاحية الهيئة في منح الحوافز الواردة في القانون، في حين أن الذي كان سائداً هو منح حوافز إضافية (ماس، 2014).

4-4 قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2015م بنظام تشجيع الإستثمار

أصدر مجلس الوزراء نظام قانوني له علاقة بالإستثمار، وجاء ذلك إستناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته ولأحكام قانون تشجيع الإستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998، وبناءً على تتسيب مجلس إدارة هيئة تشجيع الإستثمار الفلسطينية، النظام جاء كالآتي: (ماس، 2014)

4-4-1 مادة رقم (1)

قانون بشأن تشجيع الإستثمار رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته، ويشار إليه فيما بعد بـ (القانون المعدل وتعديلاته)، الموظف العامل في المشروع: كل شخص طبيعي يعمل بدوام كامل ومثبت على قسائم ضريبة دخل الموظفين، الموظف المؤهل العامل في المشروع كل شخص طبيعي يحمل مؤهلاً أكاديمياً أو مهنياً وفق المعايير والضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة ويعمل بدوام كامل ومثبت على قسائم ضريبة دخل الموظفين.

4-4-2 مادة رقم (2)

لغايات الاستفادة من القانون تكون عملية تطوير المشروع القائم خلال مدة زمنية أقصاها عامين من تاريخ بدء عملية التطوير الفعلي، على النحو الذي يعتمده مجلس إدارة الهيئة عند مصادقته على خطة التطوير. ويتم إحتساب نسبة التطوير بناءً على ما يضيف المشروع القائم من رأس مال ومعدات وآليات وأيدي عاملة.

4-4-3 مادة رقم (3)

تستفيد من الحوافز المقررة في القانون المشاريع الجديدة التي توظف خمسة وعشرين موظفاً عاملاً على الأقل، أو المشاريع القائمة التي تضيف خمسة وعشرين موظفاً عاملاً جديداً إضافة إلى عدد العمال الموجودين، إعتباراً من تاريخ سريان القانون المعدل رقم (7) لسنة 2014م، ويجب على الشركة أو المشروع الإحتفاظ بالحد الأدنى لعدد الموظفين الذي تم منح الإعفاء بناءً عليه، وذلك طيلة فترة سريان الإعفاء.

4-5 علاقة الإعفاء الإستثماري بالإيرادات الضريبية

إن مفهوم الإستثمار يتغير حسب النظرة المحاسبية أو الإقتصادية أو المالية، ويعتبر تمويل الإستثمار الوظيفة الأساسية والمحرك الرئيسي لعملية الإستثمار، ومن أجل تحقق النشاط الإقتصادي للمستثمرين فإن الإعفاء الإستثماري هو من الأساسيات في دعم الإقتصاد الفلسطيني، وإن السبيل الوحيد لتنمية الإقتصاد هو إقامة مشاريع إستثمارية وإستغلال ثرواتها على أكمل وجه، حيث يتم تقييم أثر الإعفاء الإستثماري في تشجيع الإستثمار، بحيث من الممكن أن يزيد من الأرباح المالية، وعليه سوف يتم إتخاذ القرارات المثلثى للمشاريع الإستثمارية بشأن الإعفاءات الإستثمارية، وهذا لا يتم إلا بتوفير القرارات اللازمة والموارد المالية وتجسيدها على أرض الواقع، مع الأخذ بعين الإعتبار مجالات ومحددات الإستثمار التي تم تناولها وذكرها سابقاً، ويجب كذلك الإلتفات إلى أهم الضمانات في قوانين الإستثمار الفلسطيني، وكذلك الحوافز في قانون الإستثمار الفلسطيني وكان لا بد من الإهتمام في هذا الإطار لعدم ضياع حقوق الخزينة.

إن إستخدام الإعفاءات الضريبية يترتب عليه عجز في عوائد الدولة الضريبية، لذا يجب أن يكون إستخدامها مدروساً، بحيث يقابل هذا العجز منفعة فعلية تعود على الدولة في زيادة المشاريع الإستثمارية وزيادة تشغيل الأيدي العاملة، وغير ذلك من عوائد وإلا إتخذت هذه الحوافز مجرد أداة لهدر موارد الدولة ليس إلا، ففاعلية هذه الإعفاءات تتحدد من خلال نقطتين مهمتين، وهما على النحو التالي :

أ- قد تكون الإعفاءات عقيمة: بمعنى أنها غير ذات جدوى، فالإستثمار بوجودها وعدمه قائم كالإستثمار في المشروعات المربحة والجدابة لأي مستثمر، إذ يسعى إليها حتى في غياب الإعفاءات، كذلك في حال وجود الإعفاء الضريبي إلى جانب حافز ضريبي آخر قد يحمل أثراً تنافسياً بينهما، بحيث يصبح الإعفاء وقتها غير ذي جدوى.

ب- من ناحية المستفيد من الإعفاءات الضريبية: تفيد الإستثمارات الجديدة دوناً عن الإستثمارات القائمة أو التوسعات، كما تعدّ المنشآت الصغيرة أكثر تأثراً بالإعفاءات من المشاريع الكبيرة وتفيد الإستثمارات قصيرة الأجل، أما طويلة الأجل فلا تستفيد منها بالدرجة نفسها إلا إذا كانت الإعفاءات طويلة وقابلة للتجديد، فالإعفاءات لا تعدّ فعالة بخصوص المشروعات كثيفة رأس المال التي لا تستطيع تكوين أرباح في السنوات الأولى، فهي ستفيد الشركات الرباحة لأنها ستزيد من عوائد إستثمارها، ولن تفيد الشركات الخاسرة التي لن تدفع ضرائب بكل الأحوال، أي أن الإعفاء يفيد

الإستثمارات محددة المخاطر، لذلك نرى أن معظم المشروعات التي إتجهت نحو الدول النامية في مجملها مشروعات تجارية وصناعات إستهلاكية.

إن الإعفاء الضريبي يعدّ أكثر الأدوات الضريبية حساسية للتخطيط الضريبي؛ لأن العوائد من هذا الحافز مضمونة للمستثمر، وكذلك فإن الإعفاء الضريبي قد يصبح وسيلة لتجنب دفع الضريبة، فقد تنشأ منشآت تحت تسميات جديدة للإستفادة من مدة إعفاء جديدة؛ مما يؤدي إلى خسارة في موارد الدولة، أو قد تغير الشركة شكلها القانوني للإستفادة من إعفاء يرتبط بشكلها الجديد، أو تغير موقع المشروع، أو التوسع على مراحل أو الإندماج والتصفية للإستفادة من إجازة جديدة، أو قد تجزأ الشركة الكبيرة إلى وحدات صغيرة للإفادة من تخفيضات ضريبية مخصصة لمصلحة المنشآت الصغيرة، بالإضافة الى أن الإجازة الضريبية تجعل المستثمرين بمنأى عن إطلاع موظفي الضرائب على أعمالهم أثناء فترة السماح الضريبي، حيث ثار جدل كثير حول فاعلية الإعفاء الضريبي بوصفه أحد أنواع الحوافز الضريبية وحافزاً للإستثمار، ومع ذلك فإن الإعفاء الضريبي حافز ضريبي مهم لتحفيز بعض الإستثمارات، ويقع على عاتق المشرع ربط هذا الحافز بالأهداف التنموية للدولة، وإطلاق الإعفاءات حيث مكانها المناسب بعيداً عن الهدر، ولا سيما المشروعات الصغيرة، كما لا بد من إعتداد سياسة التدرج في مدة الإعفاء بحسب أهمية الهدف المبتغى من تطبيق هذه السياسة (ماس، 2014).

5.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة

1.5.2 الدراسات العربية

أ- دراسة (سرية، 2016) بعنوان: "الإمتيازات الجبائية لتحفيز الإستثمار الخاص في الجزائر" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة السياسة الجبائية والإمتيازات المقدمة من خلالها بالتطرق إلى مختلف التفاصيل الخاصة بالتعديلات التي مست القانون الجبائي، ودراسة مدى فعاليتها في تطوير وتشجيع وجلب الإستثمار، ومن ثم النهوض بالإقتصاد الوطن، وأستخدم الباحث المناهج المتعددة في الدراسات الإقتصادية، وعليه فقد إعتد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، كما إتخذ الباحث من التحليل منهجاً في تحليل مختلف الإمتيازات والتحفيزات الممنوحة للإستثمار، وكان من أهم النتائج التي توصل لها الباحث من خلال دراسته هو مساهمة الإصلاحات الجبائية والإقتصادية في زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية لمختلف الضرائب رغم أنه مازالت لم تحقق الطموحات المرجوة، والتي تمكّن من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بالإضافة الى أن النظام الجبائي الجزائري يتسم بعدم الإستقرار، إذ لا

نجد تقريباً أي قانون مالية يخلو من التعديلات والإجراءات الضريبية، وهذا ما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات الجزائرية، وذلك لبحثها الدائم عن الموارد المالية.

ب- دراسة (معالي، 2015) بعنوان: "معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب"

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تحصيل الدين الضريبي لدى الإدارة الضريبية في فلسطين، وذلك من خلال التعرف على دين الضريبة من حيث مفهومه وخصائصه والتعرف على أهم إجراءات تحصيل الدين الضريبي الإدارية والقضائية، والمعوقات التي تواجه التحصيل في الإدارة الضريبية من أجل المساعدة في إيجاد حلول هذه المشاكل ومعالجتها، كما وهدفت هذه الدراسة أيضاً إلى التعرف على التهرب الضريبي وأنواعه وأهم مسبباته وآثاره، وطرق مكافحته والجزائيات الضريبية التي تكفل إستيفاء الدين الضريبي، وإعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي عدم الإلتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين، طول فترة إجراءات تحويل الشيكات المرتجعة إلى القضاء، وفترة تنفيذ الحكم القضائي المتعلق بتحصيل الشيكات، بالإضافة إلى عدم وجود ضبط لتزوير فواتير المقاصة، وعدم تطبيق عقوبات رادعة على التهرب من دفع الضريبة وإنعدام فعالية الجهاز التنفيذي في تحصيل الأموال الأميرية، ويوصي الباحث في هذه الدراسة إلى ضرورة المتابعة الدورية والمستمرة من قبل الإدارة الضريبية للإقرارات الضريبية، كما يجب تفعيل قانون تحصيل الأموال الأميرية وتطبيق أحكامه، والعمل على تفعيل دور المحاكم الضريبية في فلسطين و محاربة ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين بشتى الوسائل والطرق .

ت- دراسة (بن سنوسي، 2014) بعنوان: "الضرائب وآثارها على التنمية الإقتصادية في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار الضرائب على التنمية الإقتصادية، وتبين من خلال الدراسة أنه يمكن أن تلعب الضرائب دوراً كبيراً في مجال إنعاش الإقتصاد الوطني و تحقيق متطلبات التنمية، وإعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والإستقرائي الإستنباطي، وتوصل الباحث من خلال دراسته لمجموعة من النتائج كان من بينها إعتبار الضرائب من أهم دعائم النظام المالي، إذ تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الإقتصادية، و تلعب الضرائب دوراً كبيراً في مجال إنعاش الإقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات التنمية، ومن أهم توصيات الباحث وضع الإمكانات الحديثة والمتطورة تحت تصرف المصالح الجبائية من أجل تسهيل القيام بمهامها في أحسن الظروف ومراجعة بعض الفراغات القانونية التي يمكن أن تمكن الأشخاص

غير النزهاء من التهرب الضريبي بشكل قانوني، وتسليط عقوبات صارمة على مخالفة القوانين الخاصة فيما يخص الغش والتهرب الضريبي.

ث- دراسة (الحديثي وحسين، 2013) بعنوان: "الإعفاء الضريبي كعامل جذب للإستثمار الأجنبي في العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآراء المؤيدة والمعارضة للإعفاء الضريبي، كوسيلة لجذب المستثمرين الأجانب إلى العراق، وإعتمد الباحث الإسلوب الإستنباطي، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة إعتبار الضرائب من العناصر المهمة في إستقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية، كما أن الإعفاءات الممنوحة في قانون ضريبة الدخل كثيرة جداً وجيدة وتحتاج إلى إعادة دراستها، كما أن الدول تتنافس فيما بينها في منح الحوافز والإجراءات الضريبية التي توفر الأرضية الملائمة للإستثمار الأجنبي في بلدانها، وفي ظل العولمة اليوم يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً بارزاً في دعم إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وأن أغلب البرامج والسياسات للإقتصاد الدولي ومؤسساته الفاعلة تركز على خلق البيئة الاستثمارية الملائمة، وأن الإزدواج الضريبي يعد من أهم عوائق الإستثمار.

ج- دراسة (العزاوي، 2013) بعنوان: "الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق"

هدفت الدراسة إلى بيان دور الحوافز الضريبية في النمو الصناعي الخاص في العراق، وبينت الدراسة أن الإقتصاد العراقي قد ورث في ظل المرحلة الحالية واقعاً صناعياً يتسم بالتخلف وبالعديد من المشكلات والمعوقات، التي تحد نشاطه وقدرته على العمل في ظل سياسته الإقتصادية الجديدة، التي تتسم بحرية التجارة وإعتماد آليات السوق والمعايير الإقتصادية في تخصيص الموارد، بدلاً من الإجراءات الإدارية التي كانت تعتمد في السابق في ظل تزايد الضغوط الإقليمية والدولية المحيطة بالعراق، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج من خلال دراسته، من أهمها هو أن الحوافز الضريبية تحث حيزاً لا بأس به، بالنسبة لبقية العوامل المؤثرة في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، فهي جزء من كل، على الرغم من أن المشرع العراقي كان سخياً في منح الحوافز لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع، كما يعتبر القطاع الصناعي الخاص من القطاعات المهمة التي يتشكل منها الإقتصاد الوطني، ومرتكز ضروري في تطوير بقية القطاعات، فهو يسد حاجة البلد من العديد من المفردات السلعية، وميدان إستثمار مضمون وقطاع حيوي لإستيعاب الأيدي العاملة، وتبين من خلال الدراسة أن دور الضرائب من خلال تشجيع التنمية والإستثمار يكمن من خلال الحوافز التي تمنحها، وبناءً على

ذلك فقد أوصى الباحث بتخفيف الضرائب أو إيقافها لمدة معينة فإن ذلك قد يساهم في تنشيط الإقتصاد وتنمية المشاريع الإقتصادية في العراق، والذي يعتمد بشكل أساسي في وارداته على الضرائب.

ح- دراسة (السكافي، 2013) بعنوان: "أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الإقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإعفاءات الضريبية التي يمنحها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني كقانون تشجيع الإستثمار لمحددات المساهمة العامة، والتعرف على بنود القوائم المالية التي تتأثر بالإعفاءات الضريبية الممنوحة، تم الإعتماد على المنهج التحليلي الكمي لتحديد إتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال إستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتوصل الباحث في دراسته إلى وجود أثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على القوائم المالية للوحدات الإقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، وأوصى الباحث مع نهاية بحثه إلى ضرورة الإفصاح عن الإعفاءات الضريبية في القوانين المالية بشكل يُظهر حجم هذه الإعفاءات ومدتها، وضرورة ألا يقتصر تأثير الضرائب في التنمية الإقتصادية على توجيه رؤوس الأموال نحو بعض الأنشطة، بالإضافة إلى العمل على تطوير الإعفاءات الضريبية والعمل على خلق توضيحي للإعفاءات الضريبية، وضرورة أن تسعى الجهات القانونية إلى تسهيل الحصول على الإعفاءات الضريبية، كما وأوصى بتحسين المناخ الإستثماري، وتوجيه الإعفاءات الضريبية وقطاعات معينة ذات مزايا تنافسية، والعمل على نشر تقرير سنوي من وزارة المالية يوضح حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة مادياً، وأسماء الوحدات المستفيدة من هذه الإعفاءات.

خ- دراسة (بن ساسي، 2013) بعنوان: "السياسة الجبائية ودورها في دعم الإستثمار"

هدفت الدراسة إلى محاولة فهم فعالية و كيفية إنتقال السياسة الجبائية من مجرد أداة للتمويل إلى أداة ضبط إقتصادي وإجتماعي، ومدى مواكبة الإصلاح الجبائي الإصلاح الاقتصادي و تقييم مساهمة الجبائية في تفعيل الإقتصاد الجزائري، والمساهمة في التخفيف من حدة الإختلالات الإقتصادية، وإعتمد الباحث المنهج الوصفي في التطرق لكل من السياسة الجبائية والإستثمار، والمنهج التاريخي بتتبع مسار وواقع الجبائية في الجزائر، والمنهج التحليلي الإستنباطي في توضيح آثار السياسة الجبائية على الإستثمار، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث هو أن السياسة الجبائية تشكل إحدى أدوات السياسة الإقتصادية، ويرتكز تحديدها على كيفية ونوعية الإقتطاعات، ضمن محيط جبائي يساير الوضع الإقتصادي والسياسي للدولة، كما أن منح الحوافز الجبائية من خلال السياسة الجبائية لتشجيع الإستثمار و جذبه كثيراً ما

تكون موضع شك، حيث تكون هذه الحوافز الجبائية معرضة للإستغلال من جانب بعض الشركات القائمة، والتي تختفي تحت ستار شركات جديدة بإجراء عملية إعادة تنظيم صورية، فلا فائدة ترجى من تشجيع الدولة للإستثمارات الوافدة عن طريق الحوافز الضريبية، إذا لم تتوفر فيها البيئة المناسبة لنجاح الإستثمارات بصفة عامة، فهنا نرى ضرورة التركيز على أهمية الوضع الأمني و الإستقرار الداخلي في إقليم الدولة المضيفة للإستثمار، وإوصى الباحث في نهاية بحثه بضرورة تحقيق الإنسجام الداخلي بين القطاع العام والخاص، وتحديث وتطوير آليات الحصول على المعلومات الدقيقة والواضحة، كما ينبغي أن ينبثق الإصلاح الجبائي عن قوانين جبائية مستقرة قدر الإمكان.

د - دراسة (ياسين ومفاتيح، 2013) بعنوان : "التحفيز الجبائي وأثره على فرص الإستثمار للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية"

هدفت الدراسة إلى إبراز دور النظام الجبائي وتحفيزاته في تطوير الإقتصاد، والتحفيز الجبائي ودوره في إتخاذ قرارات الإستثمار على مستوى المؤسسات، والتعرف على كيفية الإستفادة من التحفيز الجبائي ودوره في تنشيط الإستثمار ونمو المؤسسات، و قدرة المؤسسات على إستغلال مشاريع إستثمارية والنمو والدفع الضريبي، دون أن يعود عليها بالضرر والوفاء بالالتزامات، وإتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الإستثمار هو المحرك الأساسي لتحقيق أي تنمية، لذلك نجد أن معظم الدول تسعى للنهوض به وتطويره للوصول إلى الرقي والتطور الاقتصادي، وأن معظم الدول تعتمد على السياسة الجبائية عامةً و على الضرائب خاصةً، بتمويل صفتاتها وإحتياجات سياستها الإقتصادية، دون أن ننسى أن هذه الضرائب المفروضة ما هي سوى أعباء مالية، وأوصى الباحث بأهمية الإصلاح الإداري الذي يشكل عقبة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي وإصلاح النظام المالي، بالإضافة إلى ضرورة تحديد بصفة دقيقة إستراتيجية هادفة إلى إعادة تحديد قائمة الأنشطة التي تمكنها من الإمتيازات الجبائية.

ذ - دراسة (الشعلان، 2012) بعنوان: "الحماية النظامية للإستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى بيان واقع الحماية النظامية للإستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، والفرق الجوهرية بينها وبين الحماية في النظام المصري، إعتد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الإستقرائي، وتوصل الباحث خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج ومنها أن المملكة العربية السعودية تقدم مجموعة كبيرة من المزايا والحوافز الإستثمارية التي يتمتع بها

المستثمر الأجنبي، كما أن لها دور واضح في تشجيع الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، بالإضافة إلى إمتلاك المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية مجموعة من المقومات لتهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي، ويتشابه نظام الإستثمار الأجنبي السعودي وقانون ضمانات وحوافز الإستثمار المصري في عدم منح الترخيص بممارسة النشاط الإستثماري إذا كان ذلك يخالف الإتفاقيات الدولية أو الإقليمية، أو كان يترتب عليه إلحاق الضرر بأصحاب عقود الامتياز، أو أصحاب الوكالات التجارية، وأوصى الباحث بأهمية تفعيل دور محكمة الإستثمار ومراكز التحكيم العربية، وأهمية وضوح القوانين والأنظمة المنظمة للإستثمار وثباتها، مما يساعد على بناء ثقة المستثمر في مناخ الإستثمار، وتوفير البيئة القانونية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع والقضاء على المعوقات البيروقراطية، وتوحيد القوانين المنظمة للإستثمار في قانون موحد، والجهات التي يتعامل معها المستثمرون في جهة إدارية واحدة، وضرورة إعادة النظر في التشريعات الضريبية، ومنح المشاريع الإستثمارية المزيد من الإعفاءات وتميزها عن الإستثمارات الأجنبية.

ر - دراسة (القرجي، 2011) بعنوان: "أثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال على

الإيرادات الضريبية"

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم وأهمية الإعفاءات المقررة في الضرائب ومدى ملاءمتها للعدالة الضريبية، ومفهوم الإيرادات الضريبية وأنواعها، وبيان أثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال على الإيرادات الضريبية ومعرفة دواعي منح الإعفاءات، ودورها في تشجيع الإستثمارات ومدى تحقيقها للأهداف التي أدت إلى تشريعها، وإنتهج الباحث المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج ومنها أن الطرق التي بموجبها يتم منح الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال لا تتم بصورة صحيحة حتى تحقق إيرادات أكبر للدولة، عدم وجود معايير تحكم الإعفاءات الضريبية يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الضريبية وبالتالي يتنافى مع عمومية الضريبة مما يؤثر على هيكلية النظام الضريبي، أما وجود تلك المعايير يحد من الإعفاءات التي لا تخدم مصلحة الضرائب وغرضها من الإعفاء، وإظهار الخسائر في منظمات الأعمال بعد إنتهاء فترة الإعفاء الضريبي يشكل تحايل وتهرب على الإدارة الضريبية، وفي ظل الإعفاءات يمكن الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للخارج وتشجيعها على الإستثمارات التي تخدم الإقتصاد الوطني، وأوصى الباحث في بحثه بإدخال فترة التوقف بسبب الظروف القهرية ضمن فترة الإعفاء المقررة، وتحديد تعريف للمشروع الإستراتيجي والمشروعات الإستثمارية وفقاً لترتيب دقيق لأولويات الإستثمار جغرافياً، وإعادة النظر في

قائمة المشروعات الإستراتيجية وأولويات الإستثمار من وقت لآخر لتعديلها وفقاً للتطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، كما يمكن للإدارة الضريبية في السودان أن تقوم بوضع آليات مراقبة عبرها، تتأكد من أن الإعفاءات الممنوحة قد تم تنفيذها وتوظيفها بالصورة السلمية حتى لا يُساء إستغلالها .

ز - دراسة (عايش، 2010) بعنوان: "دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الإستثمار الأجنبي في العراق"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإعفاءات الضريبية الممنوحة بموجب القانون العراقي رقم (13) لسنة 2006، وهل هي كافية لجذب الإستثمار بالعراق مقارنة مع بعض قوانين الإستثمار في الدول العربية، وتقييم مناخ الإستثمار في العراق من خلال المؤشرات الإقتصادية، وتقييم هذه المؤشرات بمقارنتها بمؤشرات الدول الأخرى، وقد إتبع الباحث في منهجية بحثه الأسلوب الإستقرائي والتحليلي والوصف، وإستنتج الباحث أن الإعفاءات الضريبية تحتل مكانة ثانوية بالمقارنة بمدى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي وتوفير فرص جيدة للإستثمار، وتعتبر المؤشرات الإقتصادية عن العراق التي تتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية، وتؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين على الإستثمار في العراق، وأوصى الباحث في نهاية بحثه بالقيام بحملات إعلامية بهدف تعريف المستثمرين بالفرص المتوفرة للإستثمار المريح، والأخذ بنظر الإعتبار المؤشرات النوعية التي تعدها المؤسسات الإعلامية عن العراق والمنشورة على مواقع الإنترنت، عدى عن أنه لتوفير الأمن أهمية لتوسع النشاط الإستثماري لإعادة تأهيل المشاريع المتضررة أو القيام بمشاريع جديدة، لما لها من دور في إمتصاصه للأيدي العاطلة عن العمل.

س- دراسة (علي واحمد، 2010) بعنوان: "الإعفاءات الضريبية ودورها في تشجيع الإستثمار"

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الآثار الإقتصادية للضريبة ودورها وأهميتها في الإقتصاد العراقي، من خلال دراسة بيان أثرها على الإستثمار والتعرف على النظام الضريبي الفعال، وتحليل إعفاءات قانون الضريبة وقانون الإستثمار، والعلاقة التي تربط الضريبة وأثرها على الإستثمار ودراسة العوامل غير الضريبية التي تشجع الإستثمار، وإعتمد أسلوب الدراسة على المنهج الإستنباطي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإعفاءات الممنوحة في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 كثيرة جداً، وتحتاج إلى إعادة دراستها، وأن الإعفاءات الممنوحة في قانون الإستثمار جيدة، وأوصى الباحث بدراسة الإعفاء قبل منحه لأن

الإعفاء الضريبي وإن كان كاملاً ومشجعاً لجذب الإستثمارات، إلا أنه ليس العامل الوحيد، ويفضل منح الإعفاءات للمشاريع الإستثمارية تبعاً لطبيعة الإستثمارات.

ش- دراسة (مهاني، 2010) بعنوان: "أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الحوافز التشجيعية الضريبية بأنواعها المختلفة، ومدى تأثيرها على زيادة الإيرادات الضريبية، وترتكز منهجية هذه الدراسة على إتباع المنهج الوصفي، وتوصل الباحث إلى أن تطبيق حوافز تشجيعية ضريبية تؤدي إلى زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية، وأن توعية المكلفين بالتنزيلات والخصومات الواردة في قانون ضريبة الدخل تعمل على تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي، وأن تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة بين المكلفين يحقق العدالة والمساواة بينهم، وأوصى الباحث بضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتطوير الشرائح الضريبية المنصوص عليها بما يتلاءم مع المقدرة التكاليفية للأفراد، وإعادة النظر فيها من فترة إلى أخرى حسب الظروف الإقتصادية، حتى يشعر المكلف بالعدالة الضريبية، مع العمل على تخفيض النسب الضريبية للحد من التهرب الضريبي، وتنمية الوعي لدى كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة على حدٍ سواء، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الحاجز النفسي بين المكلف والدائرة الضريبية، ويقلل من ظاهرة عدم الرضا من الضرائب، ويؤدي بالتالي إلى تخفيض ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية.

ص- دراسة (طالبي، 2010) بعنوان: "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوافز الضريبية لتشجيع الإستثمار السياحي في الجزائر، وقد إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في بحثه، أما متغيرات البحث فكانت الحوافز التشجيعية، الإستثمارات المؤقتة، الإيرادات والقوائم المالية، وتوصل الباحث إلى تعزيز الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة تقديم الحوافز الضريبية إنسجاماً مع ما يقتضيه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأن الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دولة تونس، وأوصى الباحث بضرورة تقديم مزيد من الحوافز الضريبية، لأن ما هو مقدم حالياً مازال مرتفعاً مع ما هو سائد على المستوى العالمي، وضرورة توحيد الإتفاقيات الضريبية بين الجزائر وبقية شركائها خاصة الواقعة على ضفة البحر المتوسط لمنع الإزدواج الضريبي من جهة، وحتى يتمكن إقتصادها من الإندماج بسهولة في الإقتصاد العالمي من جهة أخرى، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمارات العربية المباشرة لأنها الأقرب إلى التفاعل معه، خاصة التي لها نفس

المؤشرات الإقتصادية مع الجزائر، وتوجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

ض- دراسة (ملحم، 2006) بعنوان: "أثر ضريبة الدخل على القرار الإستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ضريبة الدخل على القرار الإستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005، وإستخدام الباحث في دراسته أسلوب الدراسة الكلاسيكي التقليدي في الإطار النظري للدراسة، ومن جانب آخر إستخدام الباحث المنهج الوصفي الميداني، وكانت النتيجة الرئيسية للدراسة هي أن هناك أثراً لضريبة الدخل على إتخاذ القرار الإستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية، أما عن أهم التوصيات التي إرتأها الباحث فهي تقليل رأس المال المسموح به من أجل الإستفادة من قانون تشجيع الإستثمار، نظراً لطبيعة رأس مال نسبة كبيرة من الشركات الموجودة في الإقتصاد الفلسطيني، وكذلك من الواجب حسب نظر الباحث أن يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بتقسيم الحوافز الضريبية في قانون تشجيع الإستثمار حسب المناطق الجغرافية، وتعزيز الحوافز في المناطق الأقل إستثماراً من أجل تشجيع رأس المال من الدخول إليها.

2.5.2 الدراسات الاجنبية

أ- دراسة (Peters, Kiab, 2015) بعنوان :

"Tax Incentives and Foreign Direct Investment in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير الحوافز الضريبية في قرار المستثمر بتحديد موقع الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وإعتمد الباحث في أسلوب تحليل البيانات على وصف منهجية الإقتصاد القياسي المعتمدة لتحليل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، وإجراء تقييم تجريبي لآثار الحوافز الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وأظهرت النتائج أن إستجابة الإستثمار الأجنبي المباشر للحوافز الضريبية ذات تأثير سلبي، أي أن زيادة الحوافز الضريبية لا تؤدي إلى زيادة مقابلة في الإستثمار الأجنبي المباشر، وظهر أن الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط سلباً بمعدل الضريبة الفعال ومعدلات التضخم، ويرتبط إرتباطاً إيجابياً بالنتائج المحلي الإجمالي، السكان والإنتاح على التجارة، وتبين مصفوفة الإرتباط أن الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا يرتبط إرتباطاً سلبياً بالحوافز الضريبية، وأن الحوافز الضريبية التي يوفرها بلد مضيف نامي يخفض معدله الضريبي الفعال تكون في معظم الحالات فعالة في إجتذاب

الإستثمار الأجنبي المباشر اللازم، وبإستخدام تحليل الإنحدار الخطي، تشير نتيجة الدراسة إلى أن إستجابة الإستثمار الأجنبي المباشر للحوافز الضريبية ذات أهمية سلبية، وإستناداً إلى النتائج أوصى الباحث بضرورة تقليص الإعتماد على الحوافز الضريبية، وإيلاء مزيد من الإهتمام إلى إستراتيجيات الحوافز الأخرى مثل الإصلاحات الإقتصادية المستقرة والمناخ السياسي المستقر.

ب- دراسة (Mathieu, 2015) بعنوان:

"Tax policy، investment decisions and economic growth"

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير النظام الضريبي على تكاليف عامل الإنتاج والإستثمار والنشاط الإقتصادي في إيطاليا، وأظهرت نتائج الدراسة أن التغييرات التي طرأت على النظام الضريبي لها تأثير هام على تكاليف عوامل الإنتاج والإستثمار والنشاط الإقتصادي العام، وأظهرت النتائج أيضاً أنه وعلى مر السنين، أسهمت الحوافز الضريبية المؤقتة إسهاماً هاماً في تعزيز الإستثمار والنشاط الإقتصادي خلال فترات الإنكماش، وكان للتخفيضات في المعدلات الضريبية أثر أقل، ولكنه دائم، يفرض عبئاً ضئيلاً على النشاط الإقتصادي، وأوصى الباحث في نهاية بحثه إلى أن سياسة الضرائب على الشركات، ولا سيما الحوافز الضريبية المؤقتة، هي أدوات أكثر فعالية للتغلب على الإنتكاسات الدورية من الأدوات البديلة، مثل السياسة النقدية، التي لا يبدو أنها تولد تباينات دورية عكسية إقتصادية في المعدلات الحقيقية للتمويل للشركات الإيطالية، وتولد الحوافز الضريبية المؤقتة آثاراً إقتصادية إيجابية هامة، تترتب عليها آثار طويلة الأمد على الديناميكيات الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية.

دراسة (Gale, 2014) بعنوان:

"Effects of income tax changes on economic growth"

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تأثير التغييرات في ضريبة الدخل الفردي على النمو الإقتصادي على المدى الطويل في الولايات المتحدة، وجاء في نتائج الدراسة أن جميع التغييرات الضريبية لن يكون لها نفس التأثير على النمو، فالإصلاحات التي تحسن الحوافز وتقلل من الإعانات المالية المشوهة وتتجنب المكاسب غير المتوقعة وتتجنب تمويل العجز، ستكون لها آثاراً أكثر تبشيراً على حجم الإقتصاد على المدى الطويل، ولكنها قد تخلق أيضاً مقايضات بين الإنصاف والكفاءة، ويؤثر تمويل الإعفاءات الضريبية تأثيراً كبيراً على تأثيره على المشاريع طويلة الامد، أوصى الباحث بزيادة الإدخار الوطني، والإصلاحات التي تحسن الحوافز، والتقليل من الإعانات القائمة، وتجنب الغياب والمكاسب، وتجنب تمويل العجز، فهذه كلها سيكون لها

آثار أكثر على المدى الطويل، ولكن في بعض الحالات قد تخلق أيضاً مقايضات بين الإنصاف والكفاءة.

ت- دراسة (Pary, 2012) بعنوان :

"The effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries"

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الضرائب على الشركات والإستثمار في البلدان النامية، مع إعطاء الإهتمام بشكل خاص للحوافز الضريبية، وكان من نتائج هذه الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر أقل حساسية لمعدل الضريبة الفعلية الهامشي للشركات في البلدان ذات المناخ الإستثماري غير الجذاب نسبياً، وأن إنخفاض معدلات ضريبة الدخل والتسجيل والإعفاءات الضريبية الأطول فعالية في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولكن ليس في أفريقيا، كما أن إنخفاض تعقيد النظام الضريبي والمزيد من الضمانات القانونية يساعد على جذب الإستثمار في منطقة الفرنك الأفريقي، وأوصى الباحث بأن المستثمرين يكرهون ضرائب الشركات المرتفعة في البلدان التي يساهم فيها تحسن مناخ الإستثمار-الممول من الإيرادات الضريبية الإضافية- في زيادة إنتاجية رأس المال، ونتيجة لذلك فمن الممكن في البلدان ذات أسوأ مناخ إستثماري أن يخفف العبء الضريبي من أثره.

ث- دراسة (kayaga, 2007) بعنوان:

"Tax policy challenges facing developing countries"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التحديات الخاصة التي تواجهها السياسة الضريبية في أوغندا، وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة أن النظام الضريبي في أوغندا بحاجة إلى الإصلاح، ومع ذلك فإن إصلاح النظام الضريبي القائم يجب أن يأخذ بعين الإعتبار الظروف الإجتماعية السائدة مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والحرب الأهلية في شمال أوغندا، والإقتصاد غير الرسمي الكبير، والحوافز التي تحول دون الإدارة الضريبية غير الفعالة عند النظر فيها، وأوصى الباحث بأنه يجب معرفة كيفية زيادة الإيرادات الكافية للنمو الإقتصادي وشبكة الأمان الإجتماعي للعديد من الفقراء في أوغندا، وكيفية إستخدام هذه الأحكام الضريبية في تحقيق ذلك بطريقة تدريجية ومتكافئة حقاً.

4-5 مناقشة الدراسات السابقة

تمحورت الدراسات السابقة حول عدد من المحاور على النحو التالي:

المحور الاول: الإعفاء الإستثماري

تناولت مجموعة من الدراسات الإعفاء الإستثماري وأهميته لجذب الإستثمار، ففي دراسة (الحديثي وحسين، 2013) تحدثت الدراسة عن الإعفاءات الممنوحة في قانون ضريبة الدخل، وعن الإعفاءات الاستثمارية كوسيلة لجذب الاستثمار، (السكافي، 2013) وهذه الدراسة تحدثت عن أثر الإعفاءات التي يمنحها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقانون تشجيع الإستثمار، دراسة (القرجي، 2011) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال على الإيرادات الضريبية وبيان أثر الإعفاءات على الإيرادات، وأظهرت دراسة (معين، 2010) أن الإعفاءات الضريبية تحتل مكانة ثانوية بالمقارنة بمدى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي وتوفير فرص جديدة للإستثمار، سلبية أغلب المؤشرات النوعية في العراق تؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين إلى الأستثمار في العراق، دراسة (علي واحمد، 2010) بين الباحث فيها أن الإقتصاد العراقي يمر بخطفى بطيئة نحو الإنخراط في الإقتصاد الدولي أو العالمي، وذلك بسبب تأثره بالوضع السياسي للبلد وأن النظام الضريبي يشكل جزء من المناخ الإستثماري، ولكن الإعفاء الضريبي وإن كان عاملاً مشجعاً لجذب الإستثمارات، إلا أنه ليس العامل الوحيد، وأظهرت دراسة (Mathieu, 2015) أن الحوافز الضريبية المؤقتة أسهمت في تعزيز الإستثمار والنشاط الإقتصادي خلال فترات الإنكماش.

المحور الثاني: الجباية

إهتمت مجموعة من الدراسات بالجبائية الضريبية ودورها في التحفيز على الإستثمار، ففي دراسة (سرية، 2016) أظهرت أن الإمتيازات الجبائية والتي تؤدي دور مهم في التحفيز على الإستثمار مدى مساهمة السياسة الجبائية والإمتيازات المقدمة في الجزائر، وأن هذه التحفيزات والإمتيازات لم تحقق الطموحات المرجوة، ودراسة (بن ساسي، 2013) وضحت إنتقال السياسة الجبائية من مجرد أداة للتمويل إلى أداة ضبط إقتصادي في الجزائر، وكذلك دراسة (ياسين ومفاتيح، 2013) وضحت دور النظام الجبائي وتحفيزاته و التحفيز الجبائي ودوره في إتخاذ قرارات الإستثمار.

المحور الثالث: الحوافز

كما تناولت كل من دراسة (العزاوي، 2013) دور الحوافز الضريبية في النمو الصناعي في العراق و تشجيع التنمية والإستثمار من خلال الحوافز التي تمنحها، ودراسة (مهاني، 2011) تحدّث الباحث من خلالها إلى أن تطبيق الحوافز التشجيعية الضريبية تؤدي إلى زيادة حصة الإيرادات الضريبية، وتطبيق الإعفاءات بصورة عادلة بين المكلفين يحقق العدالة والمساواة بينهم، وبيّنت دراسة (طالبي، 2010) أنه يجب تعزيز الإيجابيات التي يمكن أن تحقق إنسجاماً مع ما يقتضيه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دولة تونس، وأظهرت دراسة (Peters،Kiab، 2015) تأثير الحوافز الضريبية في قرار المستثمر بتحديد موقع الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وإستخدام الحوافز الضريبية كإستراتيجية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وبيّنت النتائج أن إستجابة الإستثمار الجنبى المباشر للحوافز الضريبية ذات تأثير سلبي، وبيّنت دراسة (Pary، 2012) أثر الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار وكذلك أثرها على حجم الجباية، دراسة (Peters،Kiab،2015) بيّنت أثر الحوافز في قرار المستثمر في نيجيريا كان لتأثير الحوافز في قرار المستثمر بتحديد موقع الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وبيّنت دراسة (gale،2014) أن جميع التغيرات الضريبية لن يكون لها نفس التأثير على النمو أن الإصلاحات لن تحسن الحوافز وليس لكل التغيرات الضريبية لها ما يعادلها، دراسة (الشعلان،2012) توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن السعودية تقدم مجموعة كبيرة من المزايا والحوافز الإستثمارية ، ويتشابه نظام الإستثمار الأجنبي السعودي وقانون ضمانات وحوافز الإستثمار المصري في عدم منح الترخيص بممارسة النشاط الإستثماري.

المحور الرابع: الإيرادات

كما تناولت كل من دراسة (معالي، 2015) عدم الإلتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين، طول فترة إجراءات تحويل الشيكات المرتجعة إلى القضاء وفترة تنفيذ الحكم القضائي المتعلق بتحصيل الشيكات، عدم وجود ضبط لتزوير فواتير المقاصة وعدم تطبيق عقوبات رادعة على التهرب من دفع الضريبة وعدم فعالية الجهاز التنفيذي في تحصيل الأموال الأميرية، كذلك دراسة (مهاني،2011) تحدّثت عن التحصيل من حيث التشريع، دراسة(ياسين ومفاتيح،2013) تحدّثت أيضاً عن موضوع التحصيلات.

5-5 ما يميز هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة بأنها تتناول موضوع الإعفاء الاستثماري بعد إنتهاء الفترة القانونية وآثارها المتوقعة على ضريبة الدخل من حيث:

- أ- تتميز هذه الدراسة بأنها ستتناول اثر الإعفاء الإستثماري على ضريبة الدخل حيث تدرس مدى تأثير الإعفاءات على إستمرارية الجباية والالتزام بتقديم الإقرار الضريبي.
- ب- التوقع من هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في تحديد أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل بعد إنتهاء الفترة القانونية للإستثمار.
- ت- تطرقت هذه الدراسة إلى بحث موضوع يتسم بالأهمية وذلك كونه يمثل جزء من إيرادات الحكومة والتي تمثل أحد دعائم بناء التنمية وخصوصاً في ظل إنخفاض موارد السلطة الوطنية الفلسطينية.
- ث- تميزت هذه الدراسة بأنها من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الإعفاء الإستثماري وما له من أثر على جباية الضرائب وكذلك على النمو الإقتصادي في فلسطين.
- ج- نتوقع من هذه الدراسة إفادة المعنيين والمؤسسات ذات العلاقة بمعرفة أهمية الإعفاء الإستثماري وما يمكن أن تقدمه من مقترحات وحلول تسهم في مدى أهمية الإعفاء الإستثماري وتفيد المعنيين بمعرفة نقاط القوة والضعف لمعالجة هذه النقاط وتصحيحها.

منهج وإجراءات الدراسة

تستعرض الدراسة في هذا الفصل منهجية الدراسة وأسلوب جمع البيانات، بالإضافة إلى التعريف أيضاً بمجتمع الدراسة وحجمه وحجم العينة التي تم اعتمادها، حسب الطرق العلمية والإحصائية وأسلوب وأدوات جمع البيانات، وصدق الأداة المستخدمة في جمع البيانات بالإضافة إلى ثبات الأداة، ومجتمع الدراسة والمعالجة الإحصائية، وذلك لفحص تأثير الإعفاء الاستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين، لما لدور الإعفاء الاستثماري من أثر لزيادة أو انخفاض الإيرادات، ولما لهذا الإعفاء من أثر حتمي على التنمية الاقتصادية.

1.3 منهج الدراسة

يستخدم الباحث المنهج الوصفي وهو طريقة في البحث عن الحاضر، وتهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة- سلفاً- بدقة تتعلق بالظواهر الحالية والأحداث الراهنة، التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة، والهدف من استخدام المنهج الوصفي هنا، معرفة أثر الإعفاء الاستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين. وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

أ- مصادر ثانوية: تتمثل بالقوانين والتشريعات الضريبية المطبقة في فلسطين، والمراجع والكتب العلمية، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية المحلية والخارجية، كما تم الاعتماد على المقالات والدراسات المنشورة على المواقع الإلكترونية العلمية المتخصصة، وذلك من أجل وضع الدراسة في إطارها ومساعدة القارئ على فهمه.

ب- مصادر أولية: يتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الأصلي، بالرجوع إلى الأدبيات السابقة، وفحص العلاقة بين الإعفاء الاستثماري وأثره على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين، ويقوم الباحث بتطوير استبانة تتكون من أربعة أقسام رئيسية (موضحة في الحديث عن أداة الدراسة).

2.3 مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من فئتين : جميع موظفي هيئة تشجيع الإستثمار بمحافظة الضفة الغربية للعام 2018، والبالغ عددهم (32) موظفاً وموظفة، وتكوّن أيضاً من جميع الموظفين العاملين في ضريبة الدخل في الضفة الغربية، والبالغ عددهم (205) موظفاً وموظفة، وعلى ذلك يكون إجمالي المجتمع (237).

3.3 عينة الدراسة:

ولتحقيق غرض الدراسة تم أخذ عينة عشوائية من فئتي مجتمع الدراسة كما يلي:
(30) من موظفي هيئة تشجيع الاستثمار، و(134) من موظفي ضريبة الدخل حسب معادلة روبرت ماسون.

معادلة روبرت ماسون (Mason, 1999):

$$n = \left[\frac{M}{(S^2 \times (M-1)) \div pq} + 1 \right]$$

إذ يصبح حجم العينة بناء على هذه العينة بمعدل ثقة (0.05)، (134) من موظفي ضريبة الدخل و(30) من موظفي هيئة تشجيع الإستثمار، وقد تم إسترجاع (118) إستبانة من أصل (134)، وبالنسبة لموظفي هيئة تشجيع الإستثمار تم إسترجاع (25) إستبانة، والجدول (1-3) يوضح المجتمع والعينة:

جدول (1-3)

فئات المجتمع والعينة في الإستبانة

| فئات المجتمع | المجتمع | العينة | المستبعدة | المرجعة |
|----------------------|---------|--------|-----------|---------|
| موظفي ضريبة الدخل | 205 | 134 | 7 | 118 |
| هيئة تشجيع الإستثمار | 32 | 30 | 3 | 25 |

أ- عينة موظفي ضريبة الدخل

تكوّنت عينة موظفي ضريبة الدخل من (134) موظفاً وموظفة، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث تم إسترجاع (118) إستبانة، وبعد تدقيق الإستبانات المعادة تم إستبعاد (7) إستبانات لعدم إستيفائها للإجابات المطلوبة، وتبقى (111) إستبانة صالحة للتحليل، والجدول التالي يوضح خصائص عينة موظفي ضريبة الدخل:

جدول (2-3)

خصائص عينة موظفي ضريبة الدخل الديموغرافية

| المتغير | مستويات المتغير | العدد | النسبة % |
|-------------------|------------------|------------|--------------|
| الجنس | ذكر | 74 | 66.7 |
| | أنثى | 37 | 33.3 |
| | المجموع | 111 | 100.0 |
| الحالة الإجتماعية | أعزب | 25 | 22.5 |
| | متزوج | 86 | 77.5 |
| | المجموع | 111 | 100.0 |
| العمر بالسنوات | 25 سنة فما دون | 18 | 16.2 |
| | من 26 إلى 30 سنة | 14 | 12.6 |
| | من 31 إلى 35 سنة | 18 | 16.2 |
| | من 36 إلى 40 سنة | 9 | 8.2 |
| | 41 سنة فأكثر | 52 | 46.8 |
| | المجموع | 111 | 100.0 |
| المؤهل العلمي | دبلوم | 15 | 13.5 |
| | بكالوريوس | 81 | 73.0 |
| | ماجستير | 15 | 13.5 |
| | المجموع | 111 | 100.0 |
| سنوات الخبرة | 5 سنوات فما دون | 20 | 18.0 |
| | 6-10 سنوات | 25 | 22.5 |
| | من 11 - 15 سنة | 7 | 6.3 |
| | من 16 - 20 سنة | 16 | 14.5 |
| | 21 سنة فأكثر | 43 | 38.7 |
| | المجموع | 111 | 100.0 |
| المسمى الوظيفي | مدير عام | 1 | 0.90 |
| | مدير | 13 | 11.7 |
| | نائب مدير | 12 | 10.8 |
| | رئيس قسم | 9 | 8.1 |
| | مأمور تقدير | 76 | 68.5 |
| | المجموع | 111 | 100.0 |

يُلاحظ من الجدول السابق أنه فيما يتعلق بمتغير الجنس، فقد شكّلت نسبة (الذكور) 66.7% من إجمالي حجم العينة بينما شكّلت نسبة (الإناث) 33.3%.

فيما يتعلق بمتغير الحالة الإجتماعية، فقد شكّلت فئة (أعزب) 22.5% من إجمالي حجم العينة، بينما شكّلت فئة (متزوج) 77.5%.

فيما يتعلق بمتغير العمر، فقد شكّلت فئة (25 سنة فما دون) ما نسبته 16.2% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (26-30 سنة) ما نسبته 12.6% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (31-35 سنة) ما نسبته 16.2% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (36-40 سنة) ما نسبته 8.2% من إجمالي حجم العينة وكما شكّلت فئة (41 سنة فأكثر) ما نسبته 46.8% من إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي، فقد شكّلت فئة (الدبلوم) ما نسبته 13.5% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (البكالوريوس) ما نسبته 73% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (الماجستير) ما نسبته 13.5% من إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة، فقد شكّلت فئة (5 سنوات فما دون) ما نسبته 18% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (6-10 سنوات) ما نسبته 22.5% من إجمالي حجم العينة ، كما شكّلت فئة (11-15 سنة) ما نسبته 6.3% من إجمالي حجم العينة ، وشكّلت فئة (16-20 سنة) ما نسبته 14.5% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (21 سنة فأكثر) ما نسبته 38.7% من إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي، فقد شكّلت فئة (مدير عام) ما نسبته 0.90% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (مدير) ما نسبته 11.7% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (نائب مدير) ما نسبته 10.8% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (رئيس قسم) ما نسبته 8.1% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (مأمور تقدير) ما نسبته 68.5% من إجمالي حجم العينة.

ب- عينة موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

تكوّنت العينة من (30) موظفاً وموظفة من موظفي هيئة تشجيع الإستثمار، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد بلغ عدد الإستبانات المسترجعة (25) إستبانة، وبعد تدقيقها تم إستبعاد (3) إستبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وتبقّى (22) إستبانة صالحة للتحليل، والجدول التالي يوضح خصائص عينة موظفي هيئة تشجيع الإستثمار:

جدول (3-3)

خصائص عينة موظفي هيئة تشجيع الإستثمار الديموغرافية

| المتغير | مستويات المتغير | العدد | النسبة % |
|------------------------------------------|------------------------|-----------|--------------|
| الجنس | ذكر | 12 | 54.5 |
| | أنثى | 10 | 45.5 |
| | المجموع | 22 | 100.0 |
| الحالة الإجتماعية | أعزب | 7 | 31.8 |
| | متزوج | 15 | 68.2 |
| | المجموع | 22 | 100.0 |
| العمر بالسنوات | 25 سنة فما دون | 1 | 4.5 |
| | من 26 إلى 30 سنة | 8 | 36.4 |
| | من 31 إلى 35 سنة | 4 | 18.2 |
| | من 36 إلى 40 سنة | 6 | 27.3 |
| | 41 سنة فأكثر | 3 | 13.6 |
| | المجموع | 22 | 100.0 |
| عدد سنوات الخبرة في هيئة تشجيع الاستثمار | 4 سنوات فما دون | 5 | 22.7 |
| | من 5 - أقل من 10 سنوات | 7 | 31.8 |
| | من 10 - أقل من 15 سنة | 7 | 31.8 |
| | من 15 سنة فأكثر | 3 | 13.7 |
| | المجموع | 22 | 100.0 |
| المؤهل العلمي | بكالوريوس | 0 | 0 |
| | ماجستير | 18 | 81.8 |
| | دكتوراه | 4 | 18.2 |
| | المجموع | 22 | 100.0 |
| التخصص العلمي | محاسبة | 5 | 22.7 |
| | إدارة أعمال | 12 | 54.6 |
| | إقتصاد | 5 | 22.7 |
| | المجموع | 22 | 100.0 |

يلاحظ من الجدول السابق أنه فيما يتعلق بمتغير الجنس، فقد شكّلت نسبة (الذكور) 54.5% من إجمالي حجم العينة، بينما شكّلت نسبة (الإناث) 45.5%.

فيما يتعلق بمتغير الحالة الإجتماعية، فقد شكّلت فئة (أعزب) 31.8% من إجمالي حجم العينة، بينما شكّلت فئة متزوج 68.2%.

فيما يتعلق بمتغير العمر، فقد شكّلت فئة (25 سنة فما دون) ما نسبته 4.5% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (26-30 سنة) ما نسبته 36.4% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (31-35 سنة) ما نسبته 18.2% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (36-40 سنة) ما نسبته 27.3% من إجمالي حجم العينة، وكما شكّلت فئة (41 سنة فأكثر) ما نسبته 13.6% من إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة، فقد شكّلت فئة (4 سنوات فما دون) ما نسبته 22.7% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (5-10 سنوات) ما نسبته 31.8% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (10-15 سنة) ما نسبته 31.8% من إجمالي حجم العينة، كما شكّلت فئة (15 سنة فأكثر) ما نسبته 13.7% من إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي، فقد شكّلت فئة (البكالوريوس) ما نسبته 0% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (الماجستير) ما نسبته 81.8% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (الدكتوراه) ما نسبته 18.2% من إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير التخصص العلمي، فقد شكّلت فئة (محاسبة) ما نسبته 22.7% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة (إدارة أعمال) ما نسبته 54.6% من إجمالي حجم العينة، وشكّلت فئة إقتصاد ما نسبته 22.7% من إجمالي حجم العينة.

4.3 أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتطوير الإستبانة اعتماداً على مراجعة الدراسات السابقة، وقد تكوّنت الإستبانة من قسمين رئيسيين هما:
القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (الدرجة الوظيفية، الجنس، العمر، الخبرة، المؤهل العلمي، الدائرة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة، وتتكوّن الإستبانة من (34) فقرة موزعة على (6) محاور هي:

المحور الأول: ملائمة الشرائح والنسب الضريبية.

المحور الثاني: الإعفاءات الإستثمارية والجباية.

- المحور الثالث: الإعفاءات الإستثمارية والتقدير الذاتي.
- المحور الرابع: الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي.
- المحور الخامس: الإعفاءات الإستثمارية وإستمرارية دفع ضريبة الدخل.
- المحور السادس: إستفادة الشركة من قانون تشجيع الإستثمار.

5.3 صدق الإستبانة

يُقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وُضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين هما:

أ- صدق المحكمين:

قام الباحث بتصميم الإستبانة الأولية وعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والإختصاص، وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات والآراء حول مدى صلاحية المقياس في تحديد دور الإعفاء الإستثماري في التأثير على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين (أنظر الملحق رقم(2))، وقد أشاروا إلى صلاحية فقراته وملاءمته لهذا الغرض، وتم الخروج بالصورة النهائية للإستبانة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة (أنظر الملحق رقم(1)).

الجدول رقم(3-4)

يبين عدد فقرات الإستبانة حسب كل محور من محاورها

| عدد الفقرات | المحور |
|-------------|-----------------------------------------------------------------------|
| 6 | مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 |
| 6 | الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل |
| 6 | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل |
| 5 | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل |
| 4 | الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل |
| 7 | إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار |
| 34 | مجموع فقرات الإستبانة ككل |

ب- صدق المقياس:

(1) الإتساق الداخلي

يُقصد بصدق الإتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الإتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الإستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه. وتم التحقق من صدق الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات كل محور مع الدرجة الكلية للمحور، وذلك كما هو واضح في الجدول (3-5).

جدول رقم (3-5)

معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية

| المحور الأول: مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 | | | |
|-------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|----------------------|
| الرقم | الفقرات | معامل إرتباط بيرسون (ر) | مستوى الدلالة (Sig.) |
| 1. | تتلاءم النسب الضريبية مع جميع المكلفين من حيث النسب الخاصة بكل شريحة (5% للشريحة الأولى، 10% للشريحة الثانية، 15% للشريحة الثالثة). | 0.637** | 0.000 |
| 2. | تعتبر معدلات الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية. | 0.763** | 0.000 |
| 3. | الشرائح والنسب الضريبية تحقق العدالة بين المكلفين. | 0.760** | 0.000 |
| 4. | المغالاة في النسب الضريبية تزيد من التهرب من دفع الضريبة. | 0.463** | 0.000 |
| 5. | يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفض. | 0.418** | 0.000 |
| 6. | تخفيض الضريبة على الشركات المساهمة من 20% إلى 15% يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي. | 0.573** | 0.000 |
| | الدرجة الكلية لمدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 | 0.706** | 0.000 |

** دالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.01)$ ، * دالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.05)$

جدول (3-6) معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاءات الإستثمارية

والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل

| المحور الثاني: الإعفاءات الإستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | | | |
|------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|----------------------|
| الرقم | الفقرات | معامل إرتباط بيرسون (ر) | مستوى الدلالة (Sig.) |
| 1. | تعتبر التعديلات على الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة شاملة وعادلة. | 0.631** | 0.000 |
| 2. | الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل تشجع المكلفين على سداد ضريبة الدخل. | 0.822** | 0.000 |
| 3. | الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة تساعد على إلزام الشركات بدفع السلفيات بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري. | 0.844** | 0.000 |
| 4. | الإعفاءات الإستثمارية المؤقتة التي تمنح للشركة في بداية حياة المشروع تشجع على الإستثمار في المشاريع داخل البلاد. | 0.808** | 0.000 |
| 5. | الإعفاءات الإستثمارية المتعلقة بتشجيع الإستثمار تعتبر عامل مساعد لدفع ضريبة الدخل المستحقة. | 0.799** | 0.000 |
| 6. | الإعفاء الإستثماري يزيد نسبة الجباية من ضريبة الدخل بعد انتهاء الفترة القانونية للإعفاء. | 0.709** | 0.000 |
| 0.000 | 0.828** | الدرجة الكلية للإعفاءات الإستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | |

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (3-7) معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاء الإستثماري

والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل

| المحور الثالث: الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل. | | | |
|----------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------|----------------------|
| الرقم | الفقرات | معامل إرتباط بيرسون (ر) | مستوى الدلالة (Sig.) |
| 1. | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم التقدير الذاتي بالتاريخ المحدد. | 0.712** | 0.000 |
| 2. | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم البيانات المالية الدقيقة أثناء التقدير الذاتي. | 0.792** | 0.000 |
| 3. | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على التصريح بالأرباح الصافية في التقدير الذاتي بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري. | 0.783** | 0.000 |
| 4. | الإعفاء الإستثماري يشجع الشركات على عمل تقدير ذاتي في نهاية السنة المالية بانتظام. | 0.783** | 0.000 |
| 5. | التقدير الذاتي المقدم من قبل الشركة خلال فترة الإعفاء يكون بنفس الوضوح بعد فترة إنتهاء الإعفاء الإستثماري. | 0.762** | 0.000 |
| 6. | الإلتزام بتقديم التقدير الذاتي ينعكس إيجاباً على إيرادات ضريبة الدخل بعد إنتهاء مدة الإعفاء الإستثماري. | 0.735** | 0.000 |
| 0.000 | 0.781** | الدرجة الكلية للإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | |

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (8-3)

معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل

| المحور الرابع: الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل. | | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|----------------------|
| الرقم | الفقرة | معامل إرتباط بيرسون (ر) | مستوى الدلالة (Sig.) |
| 1. | الإعفاء الإستثماري يمنح الثقة للشركات لتقديم البيانات المالية الحقيقية. | 0.806** | 0.000 |
| 2. | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم الإقرار الضريبي بالتاريخ المحدد. | 0.756** | 0.000 |
| 3. | تقديم الإقرار الضريبي من الشركات بموضوعية و قائمة على البيانات المالية الصحيحة مما يؤثر على إيرادات ضريبة الدخل. | 0.752** | 0.000 |
| 4. | ضعف القناة عند موظف ضريبة الدخل في الكشوفات المالية المقدمة. | 0.808** | 0.000 |
| 5. | تعامل موظف ضريبة الدخل بثقة مع الإقرار الضريبي للالتزامات الحاصلة مع الإعفاء الإستثماري. | 0.621** | 0.000 |
| | الدرجة الكلية للإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 0.802** | 0.000 |

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (9-3)

معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة إرتباط الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل

| المحور الخامس: الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل. | | | |
|---------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|----------------------|
| الرقم | الفقرة | معامل إرتباط بيرسون (ر) | مستوى الدلالة (Sig.) |
| 1. | الإجراءات المتبعة في تحصيل ضريبة الدخل تشجع الشركة بالإستمرار بدفع الضريبة المستحقة. | 0.776** | 0.000 |
| 2. | البيئة الإستثمارية في فلسطين تشجع على إلتزام المستثمرين والإستمرار في دفع ضريبة الدخل. | 0.864** | 0.000 |
| 3. | الإعفاءات الإستثمارية للشركات تؤدي الى إستمرارية أكثر في عملها بعد إنتهاء فترة الإعفاء. | 0.824** | 0.000 |
| 4. | الإعفاءات الإستثمارية المتعلقة بتشجيع الإستثمار تعتبر عامل مساعد على إستمرار عمل الشركات. | 0.800** | 0.000 |
| | الدرجة الكلية للإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل | 0.841** | 0.000 |

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (10-3)

معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط إستفادة الشركة أو المؤسسة من

قانون تشجيع الإستثمار

| المحور السادس: إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار | | | |
|-------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|----------------------|
| الرقم | الفقرة | معامل ارتباط بيرسون (r) | مستوى الدلالة (Sig.) |
| 1. | إن نسبة الضريبة 15% من دخل المستثمرين في فلسطين ملائمة مع الدول المجاورة. | 0.630** | 0.000 |
| 2. | ساهمت مدة الإعفاء المؤقت من الضريبة في تقليل تكاليف الإنتاج في بداية المشروع مما يشجع على الإستمرار في الإستثمار. | 0.617** | 0.000 |
| 3. | بدء سريان الإعفاءات من ضريبة الدخل من بداية تحقيق المشروع للأرباح أفضل من بداية عمل المشروع. | 0.663** | 0.000 |
| 4. | الإعفاءات الضريبية على الأرباح المعاد إستثمارها تشجع على عملية الإستثمار من جديد في نفس المشروع أو مشاريع أخرى. | 0.640** | 0.000 |
| 5. | هناك تعاون جيد من قبل مراقبين الهيئة العامة للإستثمار والمخولين بالتحقق من بدء عملية التشغيل الفعلي للمشروع. | 0.737** | 0.000 |
| 6. | إن السماح بموجب القانون لموظفي الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار الوصول لموقع المشروع في أي وقت للتأكد من دقة المعلومات له أثر على إستمرارية الشركة. | 0.720** | 0.000 |
| 7. | يتم تسهيل إجراءات منح الإعفاء الإستثماري للشركات. | 0.643** | 0.000 |
| | الدرجة الكلية لاستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الاستثمار | 0.757** | 0.000 |

** دالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.01)$ ، * دالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.05)$

تُشير المعطيات الواردة في الجداول السابقة إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات كل محور مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الإتساق الداخلي لفقرات كل محور من محاور أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات الأداة في قياس ما صيغت من أجل قياسه.

(2) صدق البناء أداة الدراسة

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة، وللتحقق من ذلك قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية للأداة والجدول رقم (3-11) يوضح ذلك.

جدول رقم (3-11)

معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية للأداة.

| الرقم | المحور | معامل ارتباط بيرسون (ر) | القيمة الإحتمالية (Sig.) |
|-------|-----------------------------------------------------------------------|-------------------------|--------------------------|
| 1. | مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 | 0.706** | 0.000 |
| 2. | الإعفاءات الإستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 0.828** | 0.000 |
| 3. | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل | 0.781** | 0.000 |
| 4. | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 0.802** | 0.000 |
| 5. | الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل | 0.841** | 0.000 |
| 6. | إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار | 0.757** | 0.000 |

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط درجة كل محور من محاور أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائية، مما يشير إلى قوة الإتساق الداخلي لفقرات الأداة، وأنها تشترك معاً في قياس أثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين، على ضوء المقياس الذي تم إعتماده.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم تقدير ثبات الإستبانة على أفراد العينة الإستطلاعية، وذلك باستخدام طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

أ- الثبات بطريقة كرونباخ ألفا

يُقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الإستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقام الباحث بحساب الثبات بطريقة الإتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (3-12).

جدول رقم (3-12)

معامل كرو نباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

| قيمة ألفا | عدد الفقرات | المحور |
|--------------|-------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| 0.825 | 6 | مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 |
| 0.791 | 6 | الإعفاءات الإستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل |
| 0.885 | 6 | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل |
| 0.876 | 5 | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل |
| 0.853 | 4 | الإعفاء الإستثماري وإستثمارية دفع ضريبة الدخل |
| 0.810 | 7 | إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار |
| 0.931 | 34 | الدرجة الكلية لأثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة وكذلك للدرجة الكلية مرتفعة، مما يشير إلى أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وقابلة لإعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

ب- الثبات بطريقة التجزئة النصفية

حيث تعمل هذه الطريقة على حساب معامل الارتباط بين درجات نصفي المقياس، ويتم تجزئة المقياس إلى نصفين متكافئين، ثم يتم إيجاد مجموع درجات المبحوثين لكل نصف من المقياس، ثم حساب معامل الارتباط بينهما، وتم إستخدام معادلة سبيرمان براون للتصحيح ومعادلة جتمان، وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

جدول (3-13)

طريقة التجزئة النصفية

| معامل الارتباط المصحح لجتمان | معامل الارتباط المصحح لسبيرمان براون | معامل الارتباط | عدد الفقرات | المحور |
|------------------------------|--------------------------------------|----------------|-------------|-----------------------------------------------------------------------|
| 0.750 | 0.754** | 0.571 | 6 | مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 |
| 0.721 | 0.722** | 0.790 | 6 | الإعفاءات الإستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل |
| 0.820 | 0.820** | 0.520 | 6 | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل |
| 0.853* | 0.854 | 0.518 | 5 | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل |
| 0.824 | 0.825** | 0.668 | 4 | الإعفاء الإستثماري وإستثمارية دفع ضريبة الدخل |
| 0.809* | 0.810 | 0.719 | 7 | إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار |
| 0.866 | 0.866** | 0.764 | 34 | الدرجة الكلية لأثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل |

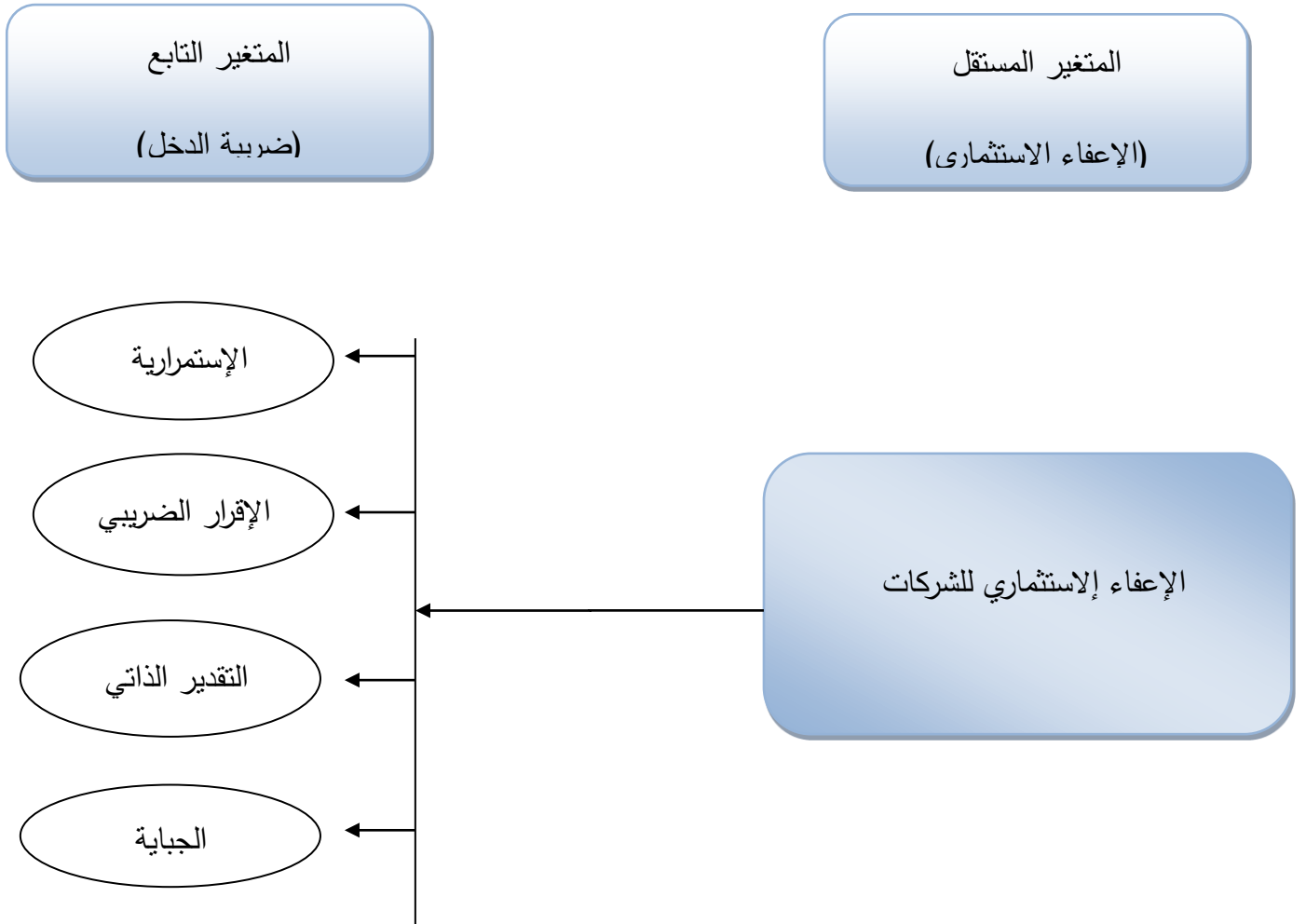
| معامل الإرتباط المصحح لاجتमान | معامل الإرتباط المصحح لسبيرمان براون | معامل الإرتباط | عدد الفقرات | المحور |
|-------------------------------|--------------------------------------|----------------|-------------|-----------|
| | | | | في فلسطين |

(*) يتم إعتداد معامل جتمان في حال عدم تساوي نصفي المقياس// (***) يتم إعتداد معامل سبيرمان براون في حال تساوي نصفي المقياس
يتضح من الجدول أن معاملات الإرتباط وكذلك معاملات الثبات لكل محاور الدراسة وكذلك لجميع فقرات الأداة عالية، مما يشير إلى أن المقياس على درجة عالية من الثبات، وهو يعطى درجة من الثقة عند إستخدام المقياس كأداة للقياس في البحث الحالي، وهو يعد مؤشراً على أن المقياس يمكن أن يعطي النتائج نفسها، إذا ما أعيد تطبيقه على العينة نفسها وفي ظروف التطبيق نفسها.

7.3 فرضيات الدراسة:

- ولتحقيق أهداف الدراسة وغاياتها تم وضع الفرضية الرئيسية التالية :
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار .
- و للإجابة على الفرضية الرئيسية حيث نشق منها الفرضيات الفرعية التالية :
1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإعفاء الإستثماري على الجباية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار.
 2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإعفاء الإستثماري على تقديم كشف التقدير الذاتي من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار .
 3. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإعفاء الإستثماري على الإقرار الضريبي المقدم من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار.
 4. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل للشركات الحاصلة على الإعفاء الإستثماري من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار.

8.3 نموذج الدراسة:



الشكل رقم (3)

9.3 متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل (الإعفاء الإستثماري): وهي ميزة تمنحها السلطة العامة بنص قانون

للشخص الطبيعي أو المعنوي لتحقيق أهداف الدولة، والمتمثلة بالأهداف السياسية،
الإقتصادية والإجتماعية .

2- المتغير التابع (ضريبة الدخل) ويتمثل في:

أ- الإقرار الضريبي: هو عبارة عن كشف يتضمن تفاصيل عن الدخل
الإجمالي، الدخل الصافي، النفقات والمصاريف، الإعفاءات، الدخل الخاضع
والضريبة المستحقة عن أي فترة ضريبية معينة (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني
2008).

ب- إستمرارية الشركة: هي عملية إستمرار الشركات بالعمل بعد إنتهاء فترة
الإعفاء الإستثماري الممنوحة لها.

ت- الجباية: هي التحصيل الضريبي ويعني إستيفاء الخزنة العامة للضريبة حين
إستحقاقها، حيث أن الإيرادات الضريبية تشكل الركيزة الأساسية في الإيرادات
التي تصب في الخزنة العامة للدولة (معالي، 2015).

ث- التقدير الذاتي: قيام المكلف بتقدير الضريبة المستحقة عليه بصورة ذاتية،
وذلك من خلال تقديم إقرار من الشخص الطبيعي أو المعنوي مرفقاً بحسابات
ختامية (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، 2008).

10.3 فئات مقياس أداة الدراسة

تم حساب فئات مقاييس أداة الدراسة لتحديد مستوى الحكم على متغيرات الدراسة، هل هي مرتفعة
أم منخفضة، أم متوسطة؟

إستخدمت الدراسة مقياس متدرج من خمسة حقول، وبالتالي يتم حساب فئات المقياس الخماسي
كما يلي:

$$\text{مدى المقياس} = \text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى للمقياس} = (5-1) = 4$$

$$\text{قسمة المدى على الحد الأعلى} = 4 \div 5 = 0.80$$

11.3 مقياس ليكرت الخماسي:

إذا كانت الإستجابات هي خمسة إختيارات مثل (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، نادراً جداً) فإنه عادة ما تدخل القيم (الأوزان) كما في الجدول رقم (3-14):

جدول (3-14)

مقياس ليكرت الخماسي

| التوافر | دائماً | غالباً | أحياناً | نادراً | نادراً جداً |
|---------|--------|--------|---------|--------|-------------|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

يكون الوزن النسبي لكل درجة (20%)، بمعنى أن (نادراً جداً) يكون وزنها النسبي (20%)، بينما (دائماً) (100%)، ليصار بعد ذلك إلى حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، وحيث أن طول الفترة يساوي (0.80) فإنه يتم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما في الجدول (3-15).

جدول (3-15)

مقياس اداة الدراسة

| المستوى | المتوسط المرجح |
|-------------|----------------|
| نادراً جداً | 1.79 – 1.00 |
| نادراً | 2.59 – 1.80 |
| أحياناً | 3.39 – 2.60 |
| غالباً | 4.19 – 3.40 |
| دائماً | 5.00 – 4.20 |

12.3 فحص التوزيع الطبيعي للبيانات

أ- التوزيع الطبيعي لبيانات موظفي ضريبة الدخل

للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات قام الباحث بإستخدام إختبار كولموجروف - سميرنوف (K-S) لفحص توزيع البيانات، والجدول الآتي يوضح ذلك: -

جدول (3-16)

يبين نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لكولموجروف - سميرنوف (K-S) لبيانات الشركات

$$(n = 111 < 30)$$

| المتغير | الدلالة الإحصائية |
|-----------------------------------------------------------------------|-------------------|
| مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 | 0.497 |
| الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 0.815 |
| الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل | 0.085 |
| الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 0.303 |
| الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل | 0.430 |
| إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار | 0.613 |

يتضح من خلال الجدول (3-16) أن قيمة الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتخذ شكل التوزيع الطبيعي، وهذا يتيح للباحث استخدام الإختبارات البارامترية (المعلمية) للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات.

ب- التوزيع الطبيعي لبيانات موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات قام الباحث باستخدام إختبار شابيرو ويلك (Shapiro Wilk) لفحص توزيع البيانات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3-17)

نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لشابيرو ويلك (Shapiro Wilk)

لبيانات هيئة تشجيع الإستثمار (ن ≥ 30)

| المتغير | الدلالة الإحصائية |
|-----------------------------------------------------------------------|-------------------|
| مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 | 0.080 |
| الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 0.093 |
| الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل | 0.646 |
| الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 0.209 |
| الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل | 0.591 |
| إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار | 0.113 |

يتضح من خلال الجدول (3-17) أن قيمة الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتخذ شكل التوزيع الطبيعي، وهذا يتيح للباحث استخدام الإختبارات البارامترية (المعلمية) للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات.

13.3 المعالجة الإحصائية

بعد أن تم تجميع بيانات الدراسة ومراجعتها، تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقام معينة، أي تحويل الاجابات اللفظية إلى رقمية، حيث تم إعطاء الإجابة دائماً (5) درجات، والإجابة غالباً (4) درجات، والإجابة احياناً (3) درجات، والإجابة نادراً (درجتان)، أما الإجابة نادراً جداً تم إعطاؤها درجة واحدة على مقياس ليكرت الخماسي، بحيث كلما زادت الدرجة إزدادت درجة إستجابات أفراد العينة نحو إعتبار محددات الجباية ذات تأثير على التهرب الضريبي في فلسطين. وتمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات بإستخراج الأعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات، وقد تم فحص فرضيات الدراسة عن طريق تحليل الإنحدار البسيط لمعاملات الإنحدار، إختبار تحليل التباين للإنحدار البسيط، إختبار تي (t-test) ، معامل إرتباط بيرسون ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS (Statistical Package For Social Sciences).

14.3 مفاتيح التصحيح

تصنيف المتوسطات الحسابية:

جدول (3-18)

مفاتيح التصحيح

| التقييم | المتوسط الحسابي |
|---------|-----------------|
| ضعيف | 2.33-1.00 |
| متوسط | 3.67-2.34 |
| كبير | 5.00-3.68 |

مدى المقياس = 5-1 = 4

طول الفئة = (مدى المقياس ÷ عدد الفئات) = 4 ÷ 3 = 1.33

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة والمعالجة الإحصائية

1.4 تحليل فقرات الاستبانة

أولاً: مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011

أ- من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

للتعرف على مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية كما يلي:

جدول (4-19) مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة

نظر موظفي ضريبة الدخل

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | درجة الموافقة |
|------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|---------------|
| 1 | تتلاءم النسب الضريبية مع جميع المكلفين من حيث النسب الخاصة بكل شريحة (5% للشريحة الأولى، 10% للشريحة الثانية، 15% للشريحة الثالثة). | 3.81 | 0.83 | 76.22 | 2 | كبيرة |
| 2 | تعتبر معدلات الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية. | 3.55 | 0.91 | 70.99 | 4 | متوسطة |
| 3 | الشرائح والنسب الضريبية تحقق العدالة بين المكلفين. | 3.32 | 0.98 | 66.31 | 5 | متوسطة |
| 4 | المغالاة في النسب الضريبية تزيد من التهرب من دفع الضريبة. | 3.74 | 0.94 | 74.77 | 3 | كبيرة |
| 5 | يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفض. | 3.99 | 0.80 | 79.82 | 1 | كبيرة |
| 6 | تخفيض الضريبة على الشركات المساهمة من 20% إلى 15% يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي. | 2.94 | 1.19 | 58.74 | 6 | متوسطة |
| | الدرجة الكلية لمدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 | 3.56 | 0.94 | 71.14 | | متوسطة |

يتضح من الجدول السابق أن مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، كان بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ

(3.56) وبنسبة مئوية بلغت (71.14%)، فقد كانت أكثر الفقرات أهمية الفقرة (5) التي نصها "يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفض" بمتوسط حسابي (3.99) وبنسبة مئوية بلغت (79.82%)، في حين أن أقل الفقرات أهمية بالنسبة لمدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، كانت الفقرة (6) التي نصها "تخفيض الضريبة على الشركات المساهمة من 20% إلى 15% يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي" بمتوسط حسابي (2.99) وبنسبة مئوية بلغت (58.74%)، وهذا يعني أن القانون وبنوده غير ملائمة بشكل مناسب من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، وزيادة التعديلات للتأثير إيجاباً على إيرادات ضريبة الدخل.

ب- من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار:

للتعرف على مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية كما يلي:

جدول (4-20)

مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | درجة الموافقة |
|------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|---------------|
| 1 | تتلاءم النسب الضريبية مع جميع المكلفين من حيث النسب الخاصة بكل شريحة (5% للشريحة الأولى، 10% للشريحة الثانية، 15% للشريحة الثالثة). | 3.91 | 0.75 | 78.18 | 3 | كبيرة |
| 2 | تعتبر معدلات الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية. | 3.73 | 0.77 | 74.55 | 4 | كبيرة |
| 3 | الشرائح والنسب الضريبية تحقق العدالة بين المكلفين. | 3.45 | 0.67 | 69.09 | 6 | متوسطة |
| 4 | المغالاة في النسب الضريبية تزيد من التهرب من دفع الضريبة. | 4.45 | 1.01 | 89.09 | 1 | كبيرة |
| 5 | يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفض. | 4.09 | 1.27 | 81.82 | 2 | كبيرة |
| 6 | تخفيض الضريبة على الشركات المساهمة من 20% إلى 15% يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي. | 3.59 | 1.50 | 71.82 | 5 | متوسطة |
| الدرجة الكلية لمدى ملائمة الشرائح والنسب | | 3.87 | 0.99 | 77.42 | كبيرة | |

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | درجة الموافقة |
|---------------|---------------------------------------|--------------------|----------------------|-------------------|---------|------------------|
| | الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 | | | | | |

يتضح من الجدول السابق أن مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار، كان بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وبنسبة مئوية بلغت (77.42%)، فقد كانت أكثر الفقرات أهمية الفقرة (4) التي نصها "المغالاة في النسب الضريبية تزيد من التهرب من دفع الضريبة" بمتوسط حسابي (4.45) وبنسبة مئوية بلغت (89.09%)، في حين أن أقل الفقرات أهمية بالنسبة لمدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الاستثمار، كانت الفقرة (3) التي نصها "الشرائح والنسب الضريبة تحقق العدالة بين المكلفين" بمتوسط حسابي (3.45) وبنسبة مئوية بلغت (69.09%).

وعلى ذلك فإن ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون العام من وجهة نظر هيئة تشجيع الإستثمار كانت بدرجة متوسطة وكبيرة على التوالي، ويعني ذلك توافق الآراء هو معقولة الشرائح والنسب الضريبية في فلسطين، ويفسر ذلك مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية في قانون ضريبة الدخل لعام 2011 بزيادة الإيرادات العامة في الموازنة الحكومية، ومما يؤكد أن التعديلات المتلاحقة في القوانين الضريبية كانت تغيرات شكلية لم يلمس من جوهر المشاكل الضريبية في فلسطين، وهذا ما يؤكد عدم الإختلاف في نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الإيرادات العامة.

ثانياً: الإعفاءات الإستثمارية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل وإستمرارية دفعها

أ- من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

للتعرف على أثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل وإستمرارية دفعها من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، تم إستخدام المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول (4-21) يوضح ذلك:

جدول (4-21)

الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

| رقم الفقرة | العبرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|----------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| 1 | تعتبر التعديلات على الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة شاملة وعادلة. | 3.14 | 0.94 | 62.70 | 6 | متوسط |
| 2 | الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل تشجع المكلفين على سداد ضريبة الدخل. | 3.19 | 0.95 | 63.78 | 5 | متوسط |
| 3 | الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة تساعد على التزام الشركات بدفع السلفيات بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري. | 3.40 | 0.96 | 67.93 | 3 | متوسط |
| 4 | الإعفاءات الإستثمارية المؤقتة التي تمنح للشركة في بداية حياة المشروع تشجع على الإستثمار في المشاريع داخل البلاد. | 3.68 | 0.96 | 73.51 | 1 | كبير |
| 5 | الإعفاءات الإستثمارية المتعلقة بتشجيع الإستثمار تعتبر عامل مساعد لدفع ضريبة الدخل المستحقة. | 3.41 | 0.93 | 68.29 | 2 | متوسط |
| 6 | الإعفاء الإستثماري يزيد نسبة الجبائية من ضريبة الدخل بعد إنتهاء الفترة القانونية للإعفاء. | 3.32 | 1.07 | 66.49 | 4 | متوسط |
| الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | | 3.36 | 0.97 | 67.12 | متوسط | |

يتضح من الجدول أعلاه أن أثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل (3.36)، وبنسبة مئوية بلغت (67.12%)، وأن الفقرة (4) التي نصت على "الإعفاءات الإستثمارية المؤقتة التي تمنح للشركة في بداية حياة المشروع تشجع على الإستثمار في المشاريع داخل البلاد" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.68) وبنسبة مئوية بلغت (73.51%)، في حين أن الفقرة (1) والتي نصت على "تعتبر التعديلات على الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة شاملة وعادلة" قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل، بمتوسط حسابي بلغ (3.14) وبنسبة مئوية بلغت (62.70%)، مما يعني أن الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة وأساليب الجبائية لم يكن لها تأثير جيد على إيرادات ضريبة الدخل، مما يفسر عدم ملائمة الإعفاءات الإستثمارية والجبائية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل.

جدول (4-22)

الإعفاءات الإستثمارية والتقدير الذاتي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر

موظفي ضريبة الدخل

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| 1 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم التقدير الذاتي بالتاريخ المحدد. | 3.78 | 0.87 | 75.68 | 1 | كبير |
| 2 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم البيانات المالية الدقيقة أثناء التقدير الذاتي. | 3.42 | 0.94 | 68.47 | 2 | متوسط |
| 3 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على التصريح بالأرباح الصافية في التقدير الذاتي بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري. | 2.88 | 1.02 | 57.66 | 5 | متوسط |
| 4 | الإعفاء الإستثماري يشجع الشركات على عمل تقدير ذاتي في نهاية السنة المالية بانتظام. | 3.32 | 0.93 | 66.31 | 3 | متوسط |
| 5 | التقدير الذاتي المقدم من قبل الشركة خلال فترة الإعفاء يكون بنفس الوضوح بعد فترة إنتهاء الإعفاء الإستثماري. | 2.85 | 1.12 | 56.94 | 6 | متوسط |
| 6 | الإلتزام بتقديم التقدير الذاتي ينعكس إيجاباً على إيرادات ضريبة الدخل بعد إنتهاء مدة الإعفاء الإستثماري. | 3.31 | 1.01 | 66.13 | 4 | متوسط |
| | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل | 3.26 | 0.98 | 65.20 | | متوسط |

يتضح في الجدول السابق أن أثر الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاء الإستثماري

والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل (3.26) وبنسبة مئوية بلغت (65.20%)، ويتضح أن الفقرة (1) التي نصت على "الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم التقدير الذاتي بالتاريخ المحدد" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وبنسبة مئوية بلغت (75.68%)، في حين أن الفقرة (5) التي نصت على "التقدير الذاتي المقدم من قبل الشركة خلال فترة الإعفاء يكون بنفس الوضوح بعد فترة إنتهاء الإعفاء الإستثماري" قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (2.85) وبنسبة مئوية بلغت (56.94%). من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل يعني ذلك بأن الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي له أثر على إيرادات ضريبة الدخل ولكن ليس بالشكل المتوقع منها.

جدول (4-23)

الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| 1 | الإعفاء الإستثماري يمنح الثقة للشركات تقديم البيانات المالية الحقيقية. | 3.43 | 0.92 | 68.65 | 4 | متوسط |
| 2 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم الإقرار الضريبي بالتاريخ المحدد. | 3.69 | 0.88 | 73.87 | 2 | كبير |
| 3 | تقديم الإقرار الضريبي من الشركات بموضوعية وقائمة على البيانات المالية الصحيحة مما يؤثر على إيرادات ضريبة الدخل. | 3.53 | 0.90 | 70.63 | 3 | متوسط |
| 4 | ضعف القناعة عند موظف ضريبة الدخل في الكشوفات المالية المقدمة. | 3.72 | 0.87 | 74.41 | 1 | كبير |
| 5 | تعامل موظف ضريبة الدخل بثقة مع الإقرار الضريبي للأزمات الحاصلة مع الإعفاء الإستثماري. | 3.32 | 0.76 | 66.31 | 5 | متوسط |
| | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 3.54 | 0.87 | 70.77 | | متوسط |

أما بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات ضريبة الدخل فقد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات ضريبة الدخل (3.54) وبنسبة مئوية بلغت (70.77%)، ويتضح أن الفقرة (4) التي نصت على "ضعف القناعة عند موظف ضريبة الدخل في الكشوفات المالية

المقدمة" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وبنسبة مئوية بلغت (74.41%)، في حين أن الفقرة (5) التي نصت على "تعامل موظف ضريبة الدخل بثقة مع الإقرار الضريبي للأزمات الحاصلة مع الإعفاء الإستثماري" قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.32) وبنسبة مئوية بلغت (66.31%)، حيث أن النتائج تشير إلى التأثير المتوسط للإعفاء الإستثماري والإقرار الضريبي وذلك بعد انتهاء فترة الاعفاء الاستثماري.

جدول (4-24)

الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| 1 | الإجراءات المتبعة في تحصيل ضريبة الدخل تشجع الشركة بالإستمرار بدفع الضريبة المستحقة. | 3.53 | 0.85 | 70.63 | 1 | متوسط |
| 2 | البيئة الإستثمارية في فلسطين تشجع على إلتزام المستثمرين والإستمرار في دفع ضريبة الدخل. | 3.04 | 1.09 | 60.72 | 4 | متوسط |
| 3 | الإعفاءات الإستثمارية للشركات تؤدي الى إستمرارية أكثر في عملها بعد إنتهاء فترة الإعفاء. | 3.31 | 0.81 | 66.13 | 3 | متوسط |
| 4 | الإعفاءات الإستثمارية المتعلقة بتشجيع الإستثمار تعتبر عامل مساعد على إستمرار عمل الشركات. | 3.46 | 0.88 | 69.19 | 2 | متوسط |
| الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل | | 3.33 | 0.91 | 66.67 | متوسط | |
| الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل | | 3.37 | 0.70 | 67.44 | متوسط | |

بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل فقد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل (3.33) وبنسبة مئوية بلغت (66.67%)، ويتضح أن الفقرة (1) التي نصت على "الإجراءات المتبعة في تحصيل ضريبة الدخل تشجع الشركة بالإستمرار بدفع الضريبة المستحقة" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبنسبة مئوية بلغت (70.63%)، في حين أن الفقرة (2) التي نصت على "البيئة الإستثمارية في فلسطين تشجع على إلتزام المستثمرين والإستمرار في دفع ضريبة الدخل) قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع

ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.04) وبنسبة مئوية بلغت (60.72%). بناءً على وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل التي ظهرت بعد عملية التحليل أن التأثير للإعفاء الاستثماري والاستثمارية كان متوسطاً وذلك بعد انتهاء فترة الإعفاء الاستثماري.

جدول (4-25)

ملخص الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

| العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|-----------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 3.36 | 0.97 | 67.12 | 3 | متوسط |
| الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل | 3.26 | 0.98 | 65.20 | 5 | متوسط |
| الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 3.54 | 0.87 | 70.77 | 1 | متوسط |
| الإعفاء الإستثماري وإستثمارية دفع ضريبة الدخل | 3.33 | 0.91 | 66.67 | 4 | متوسط |
| الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل | 3.37 | 0.70 | 67.44 | 2 | متوسط |

وبشكل عام فقد كان أثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الاستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل (3.37) وبنسبة مئوية بلغت (67.44%)، وهذا يعني ان هناك تأثير ولكن بشكل متوسط بناءً على ملخص الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الاستثمارية (الجبائية، التقدير الذاتي، الاقرار الضريبي والاستثمارية).

ب- من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

للتعرف على أثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل واستثمارية دفعها من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول (4-26) يوضح ذلك:

جدول (4-26)

الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي هيئة

تشجيع الإستثمار

| رقم الفقرة | العبرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|--------------|
| 1 | تعتبر التعديلات على الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة شاملة وعادلة. | 3.59 | 1.18 | 71.82 | 3 | متوسط |
| 2 | الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل تشجع المكلفين على سداد ضريبة الدخل. | 3.45 | 0.91 | 69.09 | 4 | متوسط |
| 3 | الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة تساعد على إلتزام الشركات بدفع السلفيات بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري. | 3.41 | 0.85 | 68.18 | 5 | متوسط |
| 4 | الإعفاءات الإستثمارية المؤقتة التي تمنح للشركة في بداية حياة المشروع تشجع على الإستثمار في المشاريع داخل البلاد. | 3.86 | 1.08 | 77.27 | 1 | كبير |
| 5 | الإعفاءات الإستثمارية المتعلقة بتشجيع الإستثمار تعتبر عامل مساعد لدفع ضريبة الدخل المستحقة. | 3.82 | 1.10 | 76.36 | 2 | كبير |
| 6 | الإعفاء الإستثماري يزيد نسبة الجبائية من ضريبة الدخل بعد إنتهاء الفترة القانونية للإعفاء. | 3.45 | 1.06 | 69.09 | 4 | متوسط |
| | الإعفاءات الإستثمارية والجبائية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 3.60 | 1.03 | 71.97 | | متوسط |

يتضح من الجدول أعلاه أن أثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل (3.60) وبنسبة مئوية بلغت (71.97%)، وأن الفقرة (4) التي نصت على "الإعفاءات الإستثمارية المؤقتة التي تمنح للشركة في بداية حياة المشروع تشجع على الإستثمار في المشاريع داخل البلاد" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وبنسبة مئوية بلغت (77.27%)، في حين أن الفقرة (3) والتي نصت على "الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة تساعد على إلتزام الشركات بدفع السلفيات بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري" قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والجبائية على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.41) وبنسبة مئوية بلغت (68.18%). ان الاعفاءات الاستثمارية الممنوحة واساليب الجبائية لم تكن بالشكل المتوقع من التأثير على إيرادات ضريبة الدخل وذلك من وجهة نظر هيئة تشجيع الاستثمار.

جدول (4-27)

الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|--------------|
| 1 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم التقدير الذاتي بالتاريخ المحدد. | 4.00 | 0.76 | 80.00 | 1 | كبير |
| 2 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم البيانات المالية الدقيقة أثناء التقدير الذاتي. | 3.77 | 0.92 | 75.45 | 2 | كبير |
| 3 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على التصريح بالأرباح الصافية في التقدير الذاتي بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري. | 3.68 | 0.99 | 73.64 | 3 | كبير |
| 4 | الإعفاء الإستثماري يشجع الشركات على عمل تقدير ذاتي في نهاية السنة المالية بإنتظام. | 3.41 | 1.01 | 68.18 | 4 | متوسط |
| 5 | التقدير الذاتي المقدم من قبل الشركة خلال فترة الإعفاء يكون بنفس الوضوح بعد فترة إنتهاء الإعفاء الإستثماري. | 3.27 | 0.98 | 65.45 | 6 | متوسط |
| 6 | الإلتزام بتقديم التقدير الذاتي ينعكس إيجابا على إيرادات ضريبة الدخل بعد إنتهاء مدة الإعفاء الإستثماري. | 3.32 | 1.09 | 66.36 | 5 | متوسط |
| | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل | 3.58 | 0.96 | 71.52 | | متوسط |

يُظهر الجدول السابق أن أثر الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل (3.58) وبنسبة مئوية بلغت (71.52%)، ويتضح أن الفقرة (1) التي نصت على "الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم التقدير الذاتي بالتاريخ المحدد" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وبنسبة مئوية بلغت (80.00%)، في حين أن الفقرة (5) التي نصت على "التقدير الذاتي المقدم من قبل الشركة خلال فترة الإعفاء يكون بنفس الوضوح بعد فترة إنتهاء الإعفاء الإستثماري" قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.27)

وبنسبة مئوية بلغت (65.45%). نلاحظ بأن تأثير الاعفاء الاستثماري والتقدير الذاتي كان متوسطا من وجهة نظر هيئة تشجيع الاستثمار.

جدول (4-28)

الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

| رقم الفقرة | العبرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| 1 | الإعفاء الإستثماري يمنح الثقة للشركات لتقديم البيانات المالية الحقيقية. | 3.86 | 0.94 | 77.27 | 2 | كبير |
| 2 | الإعفاءات الإستثمارية تشجع الشركات على تقديم الإقرار الضريبي بالتاريخ المحدد. | 3.82 | 0.85 | 76.36 | 3 | كبير |
| 3 | تقديم الإقرار الضريبي من الشركات بموضوعية وقائمة على البيانات المالية الصحيحة مما يؤثر على إيرادات ضريبة الدخل. | 3.91 | 0.87 | 78.18 | 1 | كبير |
| 4 | ضعف القناعة عند موظف ضريبة الدخل في الكشوفات المالية المقدمة. | 3.86 | 0.77 | 77.27 | 2 | كبير |
| 5 | تعامل موظف ضريبة الدخل بثقة مع الإقرار الضريبي للأزمات الحاصلة مع الإعفاء الإستثماري. | 3.77 | 0.92 | 75.45 | 4 | كبير |
| | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 3.85 | 0.87 | 76.91 | | كبير |

بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات ضريبة الدخل فقد جاء بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الاعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات ضريبة الدخل (3.85) وبنسبة مئوية بلغت (76.91%)، ويتضح أن الفقرة (3) التي نصت على "تقديم الإقرار الضريبي من الشركات بموضوعية وقائمة على البيانات المالية الصحيحة مما يؤثر على إيرادات ضريبة الدخل" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.91) وبنسبة مئوية بلغت (78.18%). في حين أن الفقرة (5) التي نصت على "تعامل موظف ضريبة الدخل بثقة مع الإقرار الضريبي للأزمات الحاصلة مع الإعفاء الإستثماري" قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي على إيرادات

ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.77) وبنسبة مئوية بلغت (75.45%)، من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الاستثمار كان لها تأثير كبير على إيرادات ضريبة الدخل.

جدول (4-29)

الإعفاء الاستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| 1 | الإجراءات المتبعة في تحصيل ضريبة الدخل تشجع الشركة بالإستمرار بدفع الضريبة المستحقة. | 3.59 | 0.96 | 71.82 | 2 | متوسط |
| 2 | البيئة الإستثمارية في فلسطين تشجع على إلتزام المستثمرين والإستمرار في دفع ضريبة الدخل. | 3.36 | 0.73 | 67.27 | 4 | متوسط |
| 3 | الإعفاءات الإستثمارية للشركات تؤدي إلى إستمرارية أكثر في عملها بعد إنتهاء فترة الإعفاء. | 3.55 | 0.74 | 70.91 | 3 | متوسط |
| 4 | الإعفاءات الإستثمارية المتعلقة بتشجيع الإستثمار تعتبر عامل مساعد على إستمرار عمل الشركات. | 4.00 | 0.76 | 80.00 | 1 | كبير |
| الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل | | 3.63 | 0.80 | 72.50 | متوسط | |
| الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل | | 3.66 | 0.67 | 73.22 | متوسط | |

وبالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل فقد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل (3.63) وبنسبة مئوية بلغت (72.50%)، ويتضح أن الفقرة (4) التي نصت على "الإعفاءات الإستثمارية المتعلقة بتشجيع الإستثمار تعتبر عامل مساعد على إستمرار عمل الشركات" قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وبنسبة مئوية بلغت (80.00%)، في حين أن الفقرة (2) التي نصت على "البيئة الإستثمارية في فلسطين تشجع على إلتزام المستثمرين والإستمرار في دفع ضريبة الدخل" قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لأثر الإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل بمتوسط حسابي بلغ (3.36) وبنسبة مئوية بلغت (67.27%).

وبشكل عام فقد كان أثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل (3.66) وبنسبة مئوية بلغت (73.22%)، يعني من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع

الاستثمار عدم قدرة الاعفاء الاستثمارية واستمرارية دفع الضريبة في التأثير على إيرادات ضريبة الدخل وبحاجة الى اعادة تعديل.

جدول (4-30)

ملخص الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر هيئة تشجيع الإستثمار

| العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | تقييم الأثر |
|-----------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|-------------|
| الإعفاءات الإستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 3.60 | 1.03 | 71.97 | 4 | متوسط |
| الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل | 3.58 | 0.96 | 71.52 | 5 | متوسط |
| الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل | 3.85 | 0.87 | 76.91 | 1 | كبير |
| الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل | 3.63 | 0.80 | 72.50 | 3 | متوسط |
| الدرجة الكلية لأثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل | 3.66 | 0.67 | 73.22 | 2 | متوسط |

ويتضح من التحليل السابق، بأن أثر الإعفاءات الإستثمارية على إيرادات ضريبة الدخل جاء متوسطاً، سواء من وجهة نظر هيئة تشجيع الإستثمار، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن الإعفاء الإستثماري يؤدي إلى حالات من التهرب الضريبي، سواء على صعيد المشاريع المحلية أو على صعيد الشركات متعددة الجنسيات التي لديها مجال للتهرب، وكذلك يفسر الباحث هذه النتائج إلى إفتقار نموذج كشف التقدير الذاتي للبساطة والوضوح وعدم كفاية الإرشادات المرفقة معه، مما يخلق صعوبة لدى المستثمرين في التعامل مع الكشف، والإعفاء الإستثماري يعفي المكلفين من الإقرار الضريبي، وبالتالي يؤثر الإعفاء الإستثماري على الإقرار الضريبي المقدم.

ثالثاً: مدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار

أ- من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

للتعرف على مدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل تم إستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية كما يلي:

جدول (4-31)

مدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

| رقم الفقرة | العبرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | درجة الإستفادة |
|-----------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|----------------|
| 1 | إن نسبة الضريبة 15% من دخل المستثمرين في فلسطين ملائمة مع الدول المجاورة. | 3.55 | 0.98 | 70.99 | 5 | متوسطة |
| 2 | ساهمت مدة الإعفاء المؤقت من الضريبة في تقليل تكاليف الإنتاج في بداية المشروع مما يشجع على الإستمرار في الإستثمار. | 3.64 | 0.81 | 72.79 | 2 | متوسطة |
| 3 | بدء سريان الإعفاءات من ضريبة الدخل من بداية تحقيق المشروع للأرباح إفضل من بداية عمل المشروع. | 3.60 | 1.03 | 72.07 | 3 | متوسطة |
| 4 | الإعفاءات الضريبية على الأرباح المعاد إستثمارها تشجع على عملية الإستثمار من جديد في نفس المشروع أو مشاريع أخرى. | 3.57 | 0.76 | 71.35 | 4 | متوسطة |
| 5 | هناك تعاون جيد من قبل مراقبين الهيئة العامة للإستثمار والمخولين بالتحقق من بدء عملية التشغيل الفعلي للمشروع. | 3.35 | 1.00 | 67.03 | 7 | متوسطة |
| 6 | إن السماح بموجب القانون لموظفي الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار الوصول لموقع المشروع في أي وقت للتأكد من دقة المعلومات له أثر على إستمرارية الشركة. | 3.66 | 0.89 | 73.15 | 1 | متوسطة |
| 7 | يتم تسهيل إجراءات منح الإعفاء الإستثماري للشركات. | 3.54 | 0.88 | 70.81 | 6 | متوسطة |
| الدرجة الكلية لمدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار | | 3.56 | 0.91 | 71.17 | متوسطة | |

يتضح من الجدول السابق أن مدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الأستثمار من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل كان بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.56) وبنسبة مئوية بلغت (71.17%)، فقد كانت أكثر الفقرات أهمية الفقرة (6) التي نصها "السماح بموجب القانون لموظفي الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار الوصول لموقع المشروع في أي وقت للتأكد من دقة المعلومات له أثر على إستمرارية الشركة" بمتوسط حسابي (3.66) وبنسبة مئوية بلغت (73.15%)، في حين أن أقل الفقرات أهمية بالنسبة لمدى استفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل كانت الفقرة (5) التي نصها "هناك تعاون جيد من قبل مراقبين الهيئة العامة للإستثمار والمخولين بالتحقق من بدء عملية التشغيل الفعلي للمشروع" بمتوسط حسابي (3.35) وبنسبة مئوية بلغت (67.03%).

ب- من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

للتعرف على مدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار، تم إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والأوزان النسبية كما يلي:

جدول (4-32)

مدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

| رقم الفقرة | العبرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الوزن النسبي % | الترتيب | درجة الإستفادة |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|----------------|
| 1 | إن نسبة الضريبة 15% من دخل المستثمرين في فلسطين ملائمة مع الدول المجاورة. | 3.91 | 0.87 | 78.18 | 5 | كبيرة |
| 2 | ساهمت مدة الإعفاء المؤقت من الضريبة في تقليل تكاليف الإنتاج في بداية المشروع مما يشجع على الإستمرار في الإستثمار. | 3.55 | 1.01 | 70.91 | 7 | متوسطة |
| 3 | بدء سريان الإعفاءات من ضريبة الدخل من بداية تحقيق المشروع للأرباح افضل من بداية عمل المشروع. | 4.00 | 1.15 | 80.00 | 4 | كبيرة |
| 4 | الإعفاءات الضريبية على الأرباح المعاد إستثمارها تشجع على عملية الإستثمار من جديد في نفس المشروع أو مشاريع أخرى. | 3.73 | 0.94 | 74.55 | 6 | كبيرة |
| 5 | هناك تعاون جيد من قبل مراقبين الهيئة العامة للإستثمار والمخولين بالتحقق من بدء عملية التشغيل الفعلي للمشروع. | 4.32 | 0.89 | 86.36 | 2 | كبيرة |
| 6 | إن السماح بموجب القانون لموظفي الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار الوصول لموقع المشروع في أي وقت للتأكد من دقة المعلومات له أثر على أستمرارية الشركة. | 4.18 | 0.91 | 83.64 | 3 | كبيرة |
| 7 | يتم تسهيل إجراءات منح الإعفاء الإستثماري للشركات. | 4.45 | 0.74 | 89.09 | 1 | كبيرة |
| | الدرجة الكلية لمدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار | 4.02 | 0.93 | 80.39 | | كبيرة |

يتضح من الجدول السابق أن مدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار كان بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبنسبة مئوية بلغت (80.39%)، فقد كانت أكثر الفقرات أهمية الفقرة (7) التي نصها "يتم تسهيل إجراءات منح الإعفاء الإستثماري للشركات) بمتوسط حسابي (4.45) وبنسبة مئوية بلغت (89.09%)، في حين أن أقل الفقرات أهمية بالنسبة لمدى إستفادة الشركة أو المؤسسة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار كانت الفقرة (2) التي

نصها "ساهمت مدة الإعفاء المؤقت من الضريبة في تقليل تكاليف الإنتاج في بداية المشروع مما يشجع على الإستمرار في الإستثمار" بمتوسط حسابي (3.55) وبنسبة مئوية بلغت (70.91%)، وعلى ذلك فإن هناك إختلاف من الإستفادة من قانون تشجيع الإستثمار من وجهة نظر الهيئة التي بلغت درجة كبيرة، وموظفي ضريبة الدخل التي بلغت درجة متوسطة، ويعزو الباحث هذه النتيجة الى إستغلال التسهيلات في منح الإعفاء الإستثماري والتهرب الضريبي لهذه الشركات وإستغلالها لجميع الإجراءات الممنوحة لها.

2.4 التحليل ومناقشة النتائج

لإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام إختبار تحليل التباين للانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ودرجة تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة. ولأجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم فحص الفرضية الرئيسية التالية:
 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \leq a)$ للإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين".

وللإجابة عن الفرضة السابقة تم إستخدام تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح فيما يلي:

أ- من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

جدول (4-33)

نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد للتأكد من صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الصفرية (H_0)

لأثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

| الدالة الإحصائية | قيمة ف | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع المربعات | مصدر التباين |
|------------------|--------|----------------|--------------|----------------|----------------------|
| 0.000* | 21.698 | 4.509 | 4 | 18.036 | الانحدار |
| | | .2080 | 106 | 22.027 | مجموع مربعات البواقي |
| | | | 110 | 40.063 | المجموع |

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-33) يتبين ثبات صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الصفرية حيث بلغت (F) المحسوبة (21.698) وبقية إحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (ألفا = 0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤية مرتفعة.

جدول (4-34)

تحليل الانحدار البسيط لمعاملات الانحدار لأثر الإعفاء الإستثماري على الجباية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل

| القيمة الاحتمالية Sig. | قيمة اختبار T | معاملات الانحدار | المتغيرات المستقلة |
|---------------------------------|---------------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------|
| 0.000 | 4.659 | 1.315 | المقدار الثابت |
| 0.004 | 2.722 | 0.097 | الإعفاءات الإستثمارية والجباية وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل (X1) |
| 0.007 | -2.729- | -0.149 | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي وأثره على إيرادات ضريبة الدخل (X2) |
| 0.006 | 2.793 | 0.308 | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي وأثرها على إيرادات ضريبة الدخل (X3) |
| 0.000 | 4.578 | 0.394 | الإعفاء الإستثماري وإستمرارية دفع ضريبة الدخل (X4) |
| معامل التحديد المُعدَّل = 0.429 | | معامل التحديد = 0.450 | معامل الارتباط = 0.671 |

تبين من الجدول (4-34) أن الإعفاء الإستثماري للشركات يؤثر على المتغير التابع (إيرادات ضريبة الدخل)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.671)، ومعامل التحديد المُعدَّل (0.450) وهذا يعني أن (45.0%) من التغير في (إيرادات ضريبة الدخل) (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية:

$$Y = 1.315 + (0.097)X1 - (0.149)X2 + (0.308)X3 + (0.394)X4$$

ومن خلال النتائج السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل" من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل" من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل".

ب- من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الاستثمار

جدول (4-35)

نتائج تحليل التباين للإنحدار المتعدد للتأكد من صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الصفرية (H_0) لأثر الإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

| الدالة الإحصائية | قيمة ف | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع المربعات | مصدر التباين |
|------------------|--------|----------------|--------------|----------------|----------------------|
| 0.000* | 42.657 | 1.358 | 4 | 5.433 | الانحدار |
| | | .0320 | 17 | .5410 | مجموع مربعات البواقي |
| | | | 21 | 5.975 | المجموع |

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-35) يتبين ثبات صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الصفرية، حيث بلغت (F) المحسوبة (42.657) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (ألفا = 0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤية مرتفعة.

جدول (4-36)

تحليل الإنحدار البسيط لمعاملات الإنحدار لأثر الإعفاء الإستثماري على الجباية من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار

| القيمة الاحتمالية Sig. | قيمة اختبار T | معاملات الإنحدار | المتغيرات المستقلة |
|---------------------------------|---------------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------|
| 0.000 | 3.443 | 0.459 | المقدار الثابت |
| 0.000 | 4.713 | 0.261 | الإعفاءات الإستثمارية والجباية واثرها على إيرادات ضريبة الدخل (X1) |
| 0.000 | 3.345 | 0.271 | الإعفاء الإستثماري والتقدير الذاتي واثره على إيرادات ضريبة الدخل (X2) |
| 0.003 | 2.337 | 0.238 | الإعفاءات الإستثمارية والإقرار الضريبي واثرها على إيرادات ضريبة الدخل (X3) |
| 0.000 | 4.421 | 0.134 | الإعفاء الإستثماري واستمرارية دفع ضريبة الدخل (X4) |
| معامل التحديد المُعدَّل = 0.888 | | معامل التحديد = 0.909 | معامل الارتباط = 0.954 |

تبين من الجدول (4-36) أن الإعفاء الإستثماري للشركات يؤثر على المتغير التابع (إيرادات ضريبة الدخل)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.954)، ومعامل التحديد المُعدَّل (0.909) وهذا يعني أن (90.9%) من التغير في (إيرادات ضريبة الدخل) (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية:

$$Y = 0.459 + (0.261)X_1 - (0.271)X_2 + (0.238)X_3 + (0.134)X_4$$

ومن خلال النتائج السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاء الاستثماري على إيرادات ضريبة الدخل" من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الاستثمار" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاء الاستثماري على إيرادات ضريبة الدخل" من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الاستثمار".

أثبتت النتائج وذلك بناءً على وجهة نظر كل من موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الاستثمار، بأنه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للإعفاء الاستثماري على المتغيرات الأربعة (الجباية، التقدير الذاتي، الإقرار الضريبي والاستمرارية)، بغض النظر إن كانت هذا التأثير كبيراً، متوسطاً أو ضعيفاً، ويتم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للإعفاء الاستثماري على الجباية والتقدير الذاتي والقرار الضريبي والاستمرارية". وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين كل من الإعفاء الاستثماري والمتغيرات الأربعة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العلاقة الخطية، ويظهر أن زيادة الإعفاء الاستثماري تؤدي إلى زيادة في كل من الجباية والإقرار الضريبي والتقدير الذاتي والاستمرارية، مما يؤدي إلى انعكاس الزيادة على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين.

4.3 ملخص النتائج ومناقشتها مع الدراسات السابقة

(1) أظهرت الدراسة بأن الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011 من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل ومن وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الاستثمار، كانت ملائمة بدرجة متوسطة وكبيرة على التوالي، ويفسر الباحث هذه النتائج بمدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية في قانون ضريبة الدخل لعام 2011 بزيادة الإيرادات العامة في الموازنة الحكومية، مما يثبت بأن التعديلات المتتالية في القوانين الضريبية كانت عبارة عن تغييرات شكلية لم تمس جوهر المشاكل الضريبية في فلسطين، وذلك يتفق مع دراسة (علي واحمد، 2010) وذلك بأهمية الإعفاءات الضريبية في ظل قانون ضريبي يفرض نسب منخفضة ووجود عوامل أخرى غير ضريبية، ويفترض فيها أهمية الإعفاءات الضريبية في ظل قانون

ضريبي يفرض نسب منخفضة ومشجعة على الإستثمار، كما تتفق مع دراسة (مهاني، 2010) وذلك بتطوير الشرائح الضريبية المنصوص عليها لما يتلائم مع المقدرة التكليفية، وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الإقتصادية.

(2) تبين من خلال النتائج بأنه يوجد تأثير للإعفاء الإستثماري على الجباية من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار وموظفي ضريبة الدخل، ويفسر الباحث هذه النتائج بأن هناك تأثير للإعفاء الإستثماري على زيادة الجباية، ويترتب عليه زيادة الإعفاءات الإستثمارية لزيادة الجباية وزيادة إيرادات ضريبة الدخل، على أن تكون التعديلات على الإعفاءات الإستثمارية الممنوحة شاملة وعادلة.

(3) تبين من خلال النتائج بأنه يوجد تأثير للإعفاء الإستثماري على تقديم كشف التقدير الذاتي من وجهة نظر موظفي هيئة تشجيع الإستثمار وموظفي ضريبة الدخل، ويفسر الباحث هذه النتائج إلى إفتقار نموذج كشف التقدير الذاتي للبساطة والوضوح وعدم كفاية الإرشادات المرفقة به، قد خلق صعوبة لدى المستثمرين في التعامل مع الكشف، حيث يحتاج نموذج كشف التقدير الذاتي إلى متخصص لفهم مفرداته وسهولة التعامل معه، كذلك سوء الأوضاع الإقتصادية الناتجة عن إغلاق المعابر والحصار وتدني الدخل، يعتبر عاملاً مؤثراً أدى إلى تخلف المكلفين عن تقديم كشف التقدير الذاتي، ومن هذا المنطلق فإن غياب الدور الفعال الذي تمارسه الإدارة العامة لضريبة الدخل من خلال المتابعة الدورية والمستمرة، يعتبر عاملاً وراء تخلف المكلفين عن الإلتزام بتعبئة كشف التقدير الذاتي في الموعد المحدد. وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (معالي، 2015) التي توصلت إلى عدم الإلتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين.

(4) أظهرت الدراسة بأنه يوجد تأثير للإعفاء الإستثماري على الإقرار الضريبي المقدم من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، ويفسر الباحث هذه النتيجة على أن الإعفاء الإستثماري يعفي المكلف من تقديم الإقرار الضريبي، بالتالي فإن الإعفاء الإستثماري يؤثر على الإقرار الضريبي المقدم، من هنا فإن تقديم الإقرار الضريبي بشكل سليم يتم عن طريق منح حوافز تشجيعية للمكلف على مسك حسابات منتظمة، والإفصاح بمكوناتها، وذلك تعريضاً للفكرة الأساسية في القانون المبنية على الثقة في المكلف، وفي نفس الإطار إلغاء بند الفوائد والغرامات المستحقة على المكلف في حالة الإلتزام وانتظامه بدفع الضرائب المستحقة عليه، الأمر الذي يشجع على تسديد الضريبة في مواعيدها المقررة.

وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (معالي، 2015) التي توصلت إلى عدم الإلتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين، ودراسة (ياسين ومفاتيح، 2013) التي بينت أن التحفيز الجبائي ليس هو المحدد الأساسي لقرار الإستثمار، ويتم تقديم التحفيز والإمتيازات الجبائية في إطار أجهزة معنية بالإستثمار.

(5) بينت نتائج الدراسة وجود تأثير للإعفاء الإستثماري على إستمرارية دفع ضريبة الدخل للشركات الحاصلة على الإعفاء الإستثماري من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه من خلال الحوافز التي تم إضافتها في قانون ضريبة الدخل الجديد والحوافز التي تم التعديل عليها، أن المشرع الفلسطيني كان موقفاً وناجحاً في إضافة مثل تلك الحوافز، ولكنها لم تصل بعد إلى تحقيق أهدافها المطلوبة، حيث أنها تعمل على تحفيز وتشجيع المكلفين على دفع الضريبة المستحقة عليهم، كما وأن زيادة الحوافز التشجيعية تعمل أيضاً على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الثقة بين المكلفين وموظفي الضريبة، لذا لا بد من زيادة هذه الحوافز وإجراء التعديلات المناسبة بما يتناسب والظروف الإقتصادية الصعبة، وغلاء المعيشة الذي أدى إلى إحداث أضرار كثيرة في العديد من فئات المجتمع، وذلك تخفيفاً وتسهيلاً للمكلفين.

وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (معالي، 2015) التي توصلت إلى عدم تطبيق عقوبات رادعة على التهرب من دفع الضريبة، وعدم فعالية الجهاز التنفيذي في تحصيل الأموال الأميرية.

الإستنتاجات والتوصيات

1.5 الإستنتاجات

على ضوء نتائج الدراسة فيما يلي أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها:

1. تم الإستنتاج بأن الإعفاءات الإستثمارية لها أثر على إستمرارية إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وهيئة تشجيع الإستثمار.
2. تبين الدراسة أن الإعفاءات الإستثمارية لها أثر على جباية إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وهيئة تشجيع الإستثمار.
3. هناك أثر للإعفاءات الإستثمارية على تقديم الإقرار الذاتي لضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وهيئة تشجيع الإستثمار.
4. أظهرت الدراسة بأن قانون الإستثمار وقانون ضريبة الدخل ملائمان بدرجة متوسطة، وعلى ذلك فهذه القوانين بحاجة إلى متابعة وتطوير دائم تقابل حجم التغيرات الكبيرة والسريعة في المجتمع والإقتصاد الفلسطيني .
5. تبين أن المتابعة المتواصلة والمستمرة من قبل هيئة تشجيع الإستثمار للشركات الحاصلة على الإعفاء الإستثماري ضعيفة وغير فعالة بعد منح الإعفاء وبعد إنتهاء الفترة الممنوحة .
6. أظهرت الدراسة بأن العلاقة ضعيفة ما بين موظفي هيئة تشجيع الإستثمار وموظفي ضريبة الدخل، فلا بد من مراجعة هذه العلاقة وتطويرها وتقويتها لما فيه من أثر على قرار الإعفاء الإستثماري بحيث تعالج كافة أوجه القصور .
7. أظهرت الدراسة بأن الإعفاءات الإستثمارية بحاجة إلى تطوير، بحيث تعالج كافة أوجه القصور التي نوّه إليها المبحوثون، وذلك لتحفيز الحاصلين على الإعفاء الإستثماري على الإلتزام بالإستمرار بدفع الضريبة .
8. تبين أن الإعفاءات الإستثمارية لها أثر على تقديم الإقرار الضريبي لضريبة الدخل من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار .

2.5 التوصيات

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور الإعفاء الإستثماري نحو زيادة الإيرادات:

1. نوصي بأهمية قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتعديل القوانين المتعلقة بتشجيع الإستثمار، لما له من أهمية في زيادة الإستثمار في المشاريع.
2. العمل على تطوير الحوافز والإعفاءات الإستثمارية الممنوحة في قانون تشجيع الإستثمار لتشجيع المستثمرين.
3. يجب أن تتميز القوانين والإجراءات الضريبية المتعلقة بالإعفاء الإستثماري بالوضوح والشفافية، لغرض تقوية الرقابة الخارجية.
4. تسهيل الإجراءات للمستثمرين والتواصل المستمر معهم من خلال هيئة تشجيع الإستثمار للإستمرارية في تقديم الإقرار الضريبي والتقدير الدائي.
5. يتطلب وضع إلتزامات على الشركات الحاصلة على الإعفاء الإستثماري للإستمرار في الإلتزام الضريبي بعد إنتهاء فترة الإعفاء الإستثماري.
6. نوصي بضرورة قيام هيئة تشجيع الإستثمار بمتابعة وبمراقبة الشركات الحاصلة على الإعفاءات الإستثمارية، بعد الحصول على الموافقة على منحهم الإعفاء الإستثماري.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابو زعيتر، احمد خميس (2012)، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، برنامج ماجستير للاقتصاد، جامعة الأزهر/غزة.
- ألدبي، حسين (2011)، الإعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الأجنبي في العراق | مجلة التجارة، العدد الثامن.
- الخطيب، احمد (2006)، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996-2003) | جامعة النجاح الوطنية - نابلس ، برنامج ماجستير ، 2006
- الادلبي، منى (2003)، القانون المالي والاعفاءات الضريبية، المجلد الرابع: الضمان المصرفي، رقم الصفحة ضمن المجلد 476.
- السكافي، أيمن (2013)، اثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين | جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، برنامج ماجستير .
- الشلة، علا (2005)، محددات الإيرادات العامة في فلسطين/ جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية.
- العزاوي، كريم (2013)، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق/ جامعة بابل، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، الاصدار 12، 2013.
- القرجي، معنصم (2011)، أثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال على الإيرادات الضريبية/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، برنامج ماجستير .
- القيسي، احمد (2015)، كتاب المالية العامة ولتشييع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة اولى، الاصدار السادس / الاردن.
- بن سنوسي، ليلي (2014)، الضرائب وأثرها على التنمية الاقتصادية/ المركز الجامعي البويري- الجزائر، برنامج ماجستير .
- خديجة، ثابتي (2011-2012)، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان/الجزائر .

- زين، منصورى (2004)، واقع وآفاق السياسة فى الجزائر، دراسة ماجستير منشورة، جامعة الشلف/الجزائر.
- سرية، شارف (2016)، الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص فى الجزائر/ جامعة أبى بكر بلقايد- تلمسان.
- شريف، محمد (2010)، السياسة الجبائية ودورها فى تحقيق التوازن الاقتصادى، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم الاقتصادية، جامعة أبى بكر بلقايد/الجزائر.
- شهرزاد، بن ساسى (2013)، السياسة الجبائية ودورها فى دعم الاستثمار/ جامعة قاصدي مرياح ورقلى، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- طالبى، محمد (2010)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها فى جذب الاستثمار الأجنبي فى الجزائر | جامعة البليدة - مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد السادس، 2010
- عايش، عروبة (2010)، دور الاعفاء الضريبى فى تشجيع الاستثمار الأجنبي فى العراق/ معهد الادارة التقنى.
- عبد الحميد، عفيف (2014)، فعالية السياسة الضريبية فى تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير فى علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس-سطفى1/الجزائر.
- عطوان، محمود على (2013)، معجم العلوم المالية والمحاسبية والمصرفية، دار اسامة/عمان. عواضة، عبد الرؤوف (2013)، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية/بيروت.
- قدي، عبد المجيد (2011)، كتاب دراسات فى علم الضرائب، دار جديد للنشر والتوزيع، عمان/ الطبعة الاولى.
- معالي، سامح (2015)، معوقات التحصيل لدى الادارة الضريبية فى فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب/ جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير فى المنازعات الضريبية.
- مفاتيح، ياسين (2013)، التحفيز الجبائى وأثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية/ جامعة قاصدي مرياح ورقلة.
- ملحم، سامر (2006)، أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثمارى لدى القطاع الخاص فى الضفة الغربية للفترة بين 1994-2005/ جامعة النجاح الوطنية - فلسطين، برنامج ماجستير.

منصور، ايهاب (2004)، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين/ جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير.

مهاني، محمود (2010)، أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة/ الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Challoner, John (2009), collecting taxes during an economic crisis: **challenges and policy options.**

Catherine Mathieu (2015), "**Tax policy, investment decisions and economic growth**", PUBLISH in cairn.info internationaleducation.

George T. Peters, Bariyima D. Kiab (2015), "**Tax Incentives and Foreign Direct Investment in Nigeria**", publish in IOSR journal **economics and finance.**

Lisa Kayaga (2007), "**Tax policy challenges facing developing countries**", QSPACE (queen schoolship and digital collection).

Stevan van Pary (2012), "**The effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries**", published in cairn.info.

William G. Gale (2014), "**Effects of income tax changes on economic growth**", published economics studies at B Bookings.

ثالثاً: الشبكات العنكبوتية

ابوهليل، نائلة (2016)، مفهوم السياسة المالية، مقالة إلكترونية (www.mawdoo3.com).

الحلايقة، غادة (2017)، ماهية الضرائب، مقالة إلكترونية منشورة (www.mawdoo3.com).

الحياري، إيمان (2016)، مقالة إلكترونية منشورة (www.mawdoo3.com).

القرأ، صالح (2017)، مدونة إلكترونية منشورة للعلوم المالية والإدارية (www.sqarra.wordpress.com).

خضر، مجد (2017)، تعريف الاستثمار، مقالة إلكترونية منشورة (www.mawdoo3.com).

فيضي، محمد (2017)، مقالة الكترونية منشورة بعنوان تعريف الضريبة
(www.mawdoo3.com).

مجموعة العنباوي (2017)، مقالة الكترونية منشورة (www.anaptawigroup.com).
منة (2017)، تعريف الاستثمار واهدافه وادواته-اقتصاد، مقالة الكترونية منشورة
(www.almrsal.com).

هاجر (2016)، الاستثمار واهميته-اقتصاد، مقالة الكترونية منشورة (www.almrsal.com).

investment decisions and، Catherine Mathieu (2015), "Tax policy
economic growth", [https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2015-5-
page-225.htm](https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2015-5-page-225.htm)

George T. Peters, Bariyima D. Kiab (2015), "Tax Incentives and Foreign
Direct Investment in Nigeria",
https://www.researchgate.net/publication/282134401_Tax_Incentives_and_Foreign_Direct_Investment_in_Nigeria

Lisa kayaga (2007), "Tax policy challenges facing developing
country",
<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.548.8089>

Stevan van pary (2012), "The effectiveness of tax incentives in
attracting investment: evidence from developing countries",
[https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-
economique-2012-3-page-129.htm](https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2012-3-page-129.htm)

William G. Gale (2014), "Effects of income tax changes on economic
growth", https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2494468

رابعاً: المراجع والمصادر الاخرى

قانون رقم (1) لسنة (1998) بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين.

قرار مجلس الوزراء رقم (14/45/59/م.و.س.ف) لعام 2013، بشأن استمرار العمل بمنح
الحوافز الضريبية المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998
وتعديلاته. صدر القرار بتاريخ 5 آذار 2013.

مركز المعلومات الفلسطيني - وفا (2011)، قوانين اقتصادية ومالية، قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين، موقع الكتروني (www.wafa.ps).

مركز تطوير القطاع الخاص (2013)، دراسة مسحية لمحددات الاستثمار الخاص في مناطق السلطة الفلسطينية.

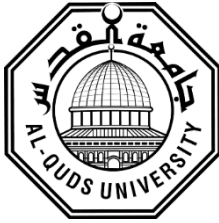
معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة رقم (7)، تقييم التعديلات الاخيرة (2014) لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات والتنمية البشرية

استبيان

يهدف هذا الاستبيان الى انجاز رسالة بعنوان:

اثر الاعفاء الاستثماري على ايرادات ضريبة الدخل في فلسطين

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات وإدارة الموارد البشرية، لذلك نأمل منكم التعاون في انجاز هذه الرسالة من خلال تعبئة هذه الاستبانة والإجابة الدقيقة على جميع الأسئلة المطروحة، لما لذلك من آثار إيجابية في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها وتعميمها على المختصين علماً بأن جميع المعلومات التي تقدمونها سيتم التعامل معها بسرية تامة وسيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: اسحاق ابراهيم الشيش

اشراف: د. كامل ابو كويك

القسم الاول

| |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المعلومات العامة لموظفي ضريبة الدخل |
| الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع إشارة × في المربع المناسب : |
| الجنس: () ذكر () أنثى |
| الحالة الاجتماعية: () أعزب () متزوج |
| العمر بالسنوات: () 25 سنة فما دون () من 26 سنة الى 30 سنة () من 31 سنة الى 35 سنة () من 36 سنة الى 40 سنة () 41 سنة فأكثر |
| المؤهل العلمي: () دبلوم () بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه |
| عدد سنوات الخبرة في مجال الضرائب: () 5 سنوات فما دون () من 6-10 سنوات () من 11-15 سنة () من 16-20 سنة () 21 سنة فأكثر |
| المسمى الوظيفي: () مدير عام () مدير () نائب مدير () رئيس قسم () مأمور تقدير |
| مكان العمل: |

القسم الاول

| |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المعلومات العامة لموظفي هيئة تشجيع الاستثمار |
| الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع إشارة × في المربع المناسب : |
| الجنس: () ذكر () أنثى |
| الحالة الاجتماعية: () أعزب () متزوج |
| العمر بالسنوات: () 25 سنة فما دون () من 26 سنة الى 30 سنة () من 31 سنة الى 35 سنة () من 36 سنة الى 40 سنة () 41 سنة فأكثر |
| عدد سنوات الخبرة في هيئة تشجيع الاستثمار: |
| () 4 سنوات فما دون () من 5 سنوات _ أقل من 10 سنوات () من 10 سنوات _ أقل من 15 سنة () من 15 سنة فأكثر |
| المؤهل العلمي: () ثانوية عامة () دبلوم متوسط () بكالوريوس () ماجستي () دكتوراه |
| التخصص العلمي: () محاسبة () ادارة اعمال () ادارة مالية () اقتصاد |

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة × أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

| المحور الاول: مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية الواردة في القانون لعام 2011. | | | | | | |
|----------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|--------|---------|--------|-------------|
| الرقم | العبرة | دائماً | غالباً | أحياناً | نادراً | نادراً جداً |
| 1. | تتلاءم النسب الضريبية مع جميع المكلفين من حيث النسب الخاصة بكل شريحة (5% للشريحة الأولى، 10% للشريحة الثانية، 15% للشريحة الثالثة). | | | | | |
| 2. | تعتبر معدلات الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية. | | | | | |
| 3. | الشرائح والنسب الضريبية تحقق العدالة بين المكلفين. | | | | | |
| 4. | المغالاة في النسب الضريبية تزيد من التهرب من دفع الضريبة. | | | | | |
| 5. | يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفض. | | | | | |
| 6. | تخفيض الضريبة على الشركات المساهمة من 20% إلى 15% يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي. | | | | | |
| المحور الثاني: الاعفاءات الاستثمارية والجبائية واثرها على إيرادات ضريبة الدخل. | | | | | | |
| الرقم | العبرة | دائماً | غالباً | أحياناً | نادراً | نادراً جداً |
| 1. | تعتبر التعديلات على الاعفاءات الاستثمارية الممنوحة شاملة وعادلة. | | | | | |
| 2. | الاعفاءات الاستثمارية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل تشجع المكلفين على سداد ضريبة الدخل. | | | | | |
| 3. | الاعفاءات الاستثمارية الممنوحة تساعد على التزام الشركات بدفع السلفيات بعد انتهاء فترة الاعفاء الاستثماري. | | | | | |
| 4. | الاعفاءات الاستثمارية المؤقتة التي تمنح للشركة في بداية حياة المشروع تشجع على الاستثمار في المشاريع داخل البلاد. | | | | | |
| 5. | الاعفاءات الاستثمارية المتعلقة بتشجيع الاستثمار تعتبر عامل مساعد لدفع ضريبة الدخل المستحقة. | | | | | |
| 6. | الاعفاء الاستثماري يزيد نسبة الجبائية من ضريبة الدخل بعد انتهاء الفترة القانونية للإعفاء. | | | | | |
| المحور الثالث: الاعفاء الاستثماري والتقدير الذاتي واثره على إيرادات ضريبة الدخل. | | | | | | |
| الرقم | العبرة | دائماً | غالباً | أحياناً | نادراً | نادراً جداً |
| 1. | الاعفاءات الاستثمارية تشجع الشركات على تقديم التقدير | | | | | |

| | | | | | |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|-------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | الذاتي بالتاريخ المحدد. |
| | | | | | 2. الاعفاءات الاستثمارية تشجع الشركات على تقديم البيانات المالية الدقيقة اثناء التقدير الذاتي. |
| | | | | | 3. الاعفاءات الاستثمارية تشجع الشركات على التصريح بالأرباح الصافية في التقدير الذاتي بعد انتهاء فترة الاعفاء الاستثماري. |
| | | | | | 4. الاعفاء الاستثماري يشجع الشركات على عمل تقدير ذاتي في نهاية السنة المالية بانتظام. |
| | | | | | 5. التقدير الذاتي المقدم من قبل الشركة خلال فترة الاعفاء يكون بنفس الوضوح بعد فترة انتهاء الاعفاء الاستثماري. |
| | | | | | 6. الالتزام بتقديم التقدير الذاتي ينعكس ايجاباً على ايرادات ضريبة الدخل بعد انتهاء مدة الاعفاء الاستثماري. |
| المحور الرابع: الاعفاءات الاستثمارية والاقرار الضريبي واثرها على ايرادات ضريبة الدخل. | | | | | |
| | | | | | الرقم |
| | | | | نادراً جداً | نادراً |
| | | | | أحياناً | غالباً |
| | | | | دائماً | العبارة |
| | | | | | 1. الاعفاء الاستثماري يمنح الثقة للشركات تقديم البيانات المالية الحقيقية. |
| | | | | | 2. الاعفاءات الاستثمارية تشجع الشركات على تقديم الاقرار الضريبي بالتاريخ المحدد. |
| | | | | | 3. تقديم الاقرار الضريبي من الشركات بموضوعية و قائمة على البيانات المالية الصحيحة مما يؤثر على ايرادات ضريبة الدخل. |
| | | | | | 4. ضعف القناعة عند موظف ضريبة الدخل في الكشوفات المالية المقدمة. |
| | | | | | 5. تعامل موظف ضريبة الدخل بثقة مع الاقرار الضريبي للزامات الحاصلة مع الاعفاء الاستثماري. |
| المحور الخامس: الاعفاء الاستثماري واستمرارية دفع ضريبة الدخل. | | | | | |
| | | | | | الرقم |
| | | | | نادراً جداً | نادراً |
| | | | | أحياناً | غالباً |
| | | | | دائماً | العبارة |
| | | | | | 1. الاجراءات المتبعة في تحصيل ضريبة الدخل تشجع الشركة بالاستمرار بدفع الضريبة المستحقة. |
| | | | | | 2. البيئة الاستثمارية في فلسطين تشجع على التزام المستثمرين والاستمرار في دفع ضريبة الدخل. |
| | | | | | 3. الاعفاءات الاستثمارية للشركات تؤدي الى استمرارية اكثر في عملها بعد انتهاء فترة الاعفاء. |
| | | | | | 4. الاعفاءات الاستثمارية المتعلقة بتشجيع الاستثمار تعتبر عامل مساعد على استمرار عمل الشركات. |

القسم الثالث: يرجى الاجابة على الاسئلة التالية بوضع اشارة × للاجابة التي تراها مناسبة

| المحور السادس: استفادة الشركة او المؤسسة من قانون تشجيع الاستثمار: | | | | | |
|--------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|--------|---------|-------------|
| الرقم | الفقرة | دائماً | غالباً | احياناً | نادراً جداً |
| 1. | ان نسبة الضريبة 15% من دخل المستثمرين في فلسطين ملائمة مع الدول المجاورة. | | | | |
| 2. | ساهمت مدة الاعفاء المؤقت من الضريبة في تقليل تكاليف الانتاج في بداية المشروع مما يشجع على الاستمرار في الاستثمار. | | | | |
| 3. | بدء سريان الاعفاءات من ضريبة الدخل من بداية تحقيق المشروع للارباح افضل من بداية عمل المشروع. | | | | |
| 4. | الاعفاءات الضريبية على الارباح المعاد استثمارها تشجع على عملية الاستثمار من جديد في نفس المشروع او مشاريع اخرى. | | | | |
| 5. | هناك تعاون جيد من قبل مراقبين الهيئة العامة للاستثمار والمخولين بالتحقق من بدء عملية التشغيل الفعلي للمشروع. | | | | |
| 6. | ان السماح بموجب القانون لموظفي الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الوصول لموقع المشروع في أي وقت للتأكد من دقة المعلومات له اثر على استمرارية الشركة. | | | | |
| 7. | يتم تسهيل اجراءات منح الاعفاء الاستثماري للشركات. | | | | |

انتهى

ملحق رقم (2)
اسماء اعضاء لجنة التحكيم

| المحكمون للاستبانة | الجامعة/الكلية |
|----------------------|---------------------------|
| د. اكرم رحال | جامعة القدس (ابو ديس) |
| د. فراس بركات | جامعة القدس (ابو ديس) |
| د. مروان ابو هلال | جامعة القدس المفتوحة |
| د. ناريمان ابو عطوان | الجامعة العربية الامريكية |
| د. يونس جعفر | جامعة القدس المفتوحة |

ملحق رقم (3)
اسماء المحللين الاحصائيين

| المحللين الاحصائيين | مكان العمل |
|---------------------|----------------------------------------|
| بيهس محارمة | وكالة الغوث الدولية (الأونروا) / اريحا |
| ايهاب بزارية | التربية والتعليم / نابلس |
| هشام ابو بكر | التربية والتعليم / رام الله |

ملحق رقم (4)

جدول الدراسات السابقة

| اسم الباحث وعنوان الدراسة | هدف الدراسة | اسلوب الدراسة | متغيرات/فرضيات الدراسة | اهم النتائج |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| دراسة شارف سرية (2016) بعنوان الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر | توضيح مدى مساهمة السياسة الجبائية والامتيازات المقدمة من خلالها ودراسة مدى فعاليتها في تطوير وتشجيع وجلب الاستثمار، ومن تم النهوض بالاقتصاد الوطن | المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي | - الإصلاحات الجبائية وضعت فرص و حوافز للاستثمار في الجزائر - الامتيازات الجبائية للاستثمار في الجزائر تساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار - متابعة الدولة للاستثمار عن طريق مؤسساتها وقيامها بتربيته وتطويره. | يتسم النظام الجبائي الجزائري بعدم الاستقرار ولقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة بالإضافة الى أن الجزائر سعت إلى تحفيز الاستثمار من خلال منح امتيازات جبائية والإصلاحات الاقتصادية تعتبر بمثابة تمهيد الأرضية للنهوض بالاقتصاد الوطني. |
| دراسة سامح خالد معالي (2015) بعنوان : معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب | التعرف على معوقات تحصيل الدين الضريبي لدى الإدارة الضريبية في فلسطين و اهم إجراءات تحصيل الدين الضريبي الإدارية والقضائية | المنهج الوصفي التحليلي | - المؤهل العلمي - المسمى الوظيفي - سنوات الخبرة - التخصص - الدخل - القيمة المضافة - موظفي ضريبة الدخل | عدم الالتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين، طول فترة إجراءات تحويل الشيكات المرتجعة الى القضاء وفترة تنفيذ الحكم القضائي المتعلق بتحصيل الشيكات، |

| | | | | |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>عدم وجود ضبط لتزوير فواتير المقاصة وعدم تطبيق عقوبات رادعة على التهرب من دفع الضريبة وعدم فعالية الجهاز التنفيذي في تحصيل الاموال الاميرية.</p> | | | <p>، والمعوقات التي تواجه التحصيل في الادارة الضريبية من اجل المساعدة في ايجاد حلول هذه المشاكل ومعالجتها.</p> | |
| <p>اعتبار الضرائب من أهم دعائم النظام المالي ، إذ تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية وأيضاً أداة مهمة للتأثير على النشاط الاقتصادي</p> | <p>- تعتبر الضريبة مورد مالي هام في تمويل خزينة الدولة كما للضريبة أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد و توجيه الأنشطة - توفر مناخ ملائم يساعد في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية ضرورة ملحة بالنسبة للدول المتخلفة يمكن بواسطتها تقليل الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة.</p> | <p>منهج تحليلي وصفي منهج استقرائي واستنباطي</p> | <p>التعرف على آثار الضرائب على التنمية الاقتصادية والدور الهام الذي تلعبه الضريبة في تحقيق النفع العام وتأثيرها على الإيرادات العامة للدولة</p> | <p>دراسة (ليلى بن سنوسي ، 2014) بعنوان : الضرائب وآثارها على التنمية الاقتصادية</p> |
| <p>يعتبر القطاع الصناعي الخاص من القطاعات المهمة التي يتشكل منها الاقتصاد الوطني ومرتكز ضروري في تطوير بقية القطاعات، هناك عوامل غير ضريبية تؤثر على نشاط القطاع الصناعي الخاص فالحوافز الضريبية ليست هي العامل الوحيد للنمو</p> | <p>- تعد الحوافز الضريبية جزء من السياسة المالية التي تلعب دوراً مهماً في تشجيع الصناعة والصناعيين ضمن القطاع الخاص الذي يعاني خلالاً كبيراً اعاقه من التطور فهو بحاجة الى مجموعة من الخطوات تعجل في نموه وتحديثه سيما الحوافز الضريبية التي تعد فاعله اذا ما عملت مع مجموعة العوامل غير الضريبية بشكل</p> | <p>منهج وصفي تحليلي</p> | <p>معرفة ثقل واثار الحوافز الضريبية ودورها واهميتها في تسريع نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق</p> | <p>دراسة (كريم عبيس حسان العزاوي ، 2013) بعنوان : الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق</p> |

| | | | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| دراسة) الحديثي وحسين، 2013) بعنوان : الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق | بيان الآراء المؤيدة والمعارضة للإعفاء الضريبي كوسيلة لجذب المستثمرين الأجانب إلى العراق | المنهج الاستنباطي | متكامل . | والتطوير . |
| دراسة محمد ياسين واحمد مفاتيح (2013) بعنوان : التحفيز الجبائي واثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية | ابرار دور النظام الجبائي وتحفيزاته في تطوير الاقتصاد و في اتخاذ قرارات الاستثمار على مستوى المؤسسات ،التعرف على كيفية الاستفادة من التحفيز الجبائي ودوره في تنشيط الاستثمار ونمو المؤسسات | منهج وصفي تحليلي | - إن النظام الضريبي هو انعكاس للواقع ،ليكون فعالا يجب أن يستنبط من واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية و ان المؤسسات الاقتصادية التي تحقق أرباحا توظف أرباحها في استثمارات جديدة وذلك بمعدلات ضريبية منخفضة - التحفيز الجبائي ليس هو المحدد الأساسي لقرار الاستثمار | ان الاستثمار المحرك الأساسي لتحقيق أي تنمية لذلك نجد أن معظم الدول تسعى للنهوض به و تطويره للوصول إلى الرقى و التطور الاقتصادي و على الضرائب خاصة بتمويل صنفاتها و احتياجات سياستها الاقتصادية دون أن ننسى أن هذه الضرائب المفروضة ما هي سوى أعباء مالية |
| دراسة بن ساسي شهرزاد (2013) | فهم فعالية و كيفية انتقال | المنهج التحليلي | - الاصلاح الجبائي ضرورة لمواكبة التحولات التي عرفها | إن منح الحوافز الجبائية من خلال |

| | | | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>السياسة الجبائية لتشجيع الاستثمار و جذبه كثيرا ما تكون موضع شك و لا فائدة ترجى من تشجيع الدولة الاستثمارات الوافدة عن طريق الحوافز الضريبية، إذا لم تتوفر فيها البيئة المناسبة لنجاح الاستثمارات</p> | <p>الاقتصاد الجزائري - اهمية الجباية كأداة ضبط وتوجيه لمسايرة التحولات العالمية والمحلية.</p> | <p>الاستنباط ي والوصفي والتاريخي</p> | <p>السياسة الجبائية من مجرد أداة للتمويل، إلى أداة ضبط اقتصادي و اجتماعي و فهم آلية عمل السياسة الجبائية في الجزائر</p> | <p>بعنوان : السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار</p> |
| <p>تقدم السعودية مجموعة كبيرة من المزايا والحوافز الاستثمارية ، ويتشابه نظام الاستثمار الأجنبي السعودي وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري في عدم منح الترخيص بممارسة النشاط الاستثماري.</p> | <p>- بيان الحماية القانونية للاستثمار الاجنبي في نظام الاستثمار الاجنبي السعودي مقارناً بنظام الاستثمار في القانون المصري.</p> | <p>المنهج الوصفي الاستقراء ي</p> | <p>بيان واقع الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، والفروق الجوهرية بينها وبين الحماية في النظام المصري</p> | <p>دراسة (عبد اللطيف الشعلان، 2012) بعنوان : الحماية النظامية للاستثمار الاجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.</p> |
| <p>إن الطرق التي بموجبها يتم منح الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال لا تتم بصورة صحيحة حتى تحقق إيرادات اكبر للدولة، عدم وجود معايير تحكم الإعفاءات الضريبية يؤدي إلي عدم تحقيق</p> | <p>- الأساليب المتبعة من قبل ديوان الضرائب لمنح الإعفاءات لمنظمات الأعمال لا تتم بصورة صحيحة حتى تحقق إيرادات كبير للدولة . - تحايل وتهرب منظمات الأعمال وإظهارها للخسائر بعد انتهاء مدة الإعفاء يشكل ضغط علي الإدارة الضريبية من أجل الحصول علي إعفاء</p> | <p>المنهج الاستنباط ي والمنهج الاستقراء ي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي</p> | <p>هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال علي الإيرادات الضريبية.</p> | <p>دراسة (معتصم القرجي، 2011) بعنوان : أثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال على الإيرادات الضريبية</p> |

| | | | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| العدالة الضريبية وإظهار الخسائر في منظمات الأعمال . | جديد. | التحليلي. | | |
| ان الاقتصاد العراقي يمر بخطى بطيئة نحو الانخراط في الاقتصاد الدولي او العالمي وذلك بسبب تأثره بالوضع السياسي للبلد وان النظام الضريبي يشكل جزء من المناخ الاستثماري ، ولكن الاعفاء الضريبي وان كان عاملا مشجعا لجذب الاستثمارات الا انه ليس العامل الوحيد. | - تعد الضريبة اهم ادوات السياسة المالية نظرا للدور الذي تلعبه في تشجيع الاستثمار - النظام الضريبي السليم والفعال هو النظام الذي يوفر للدولة موارد مالية ويؤثر على الاضواح الاقتصادية والاجتماعية للبلد في نفس الوقت | المنهج الاستنباط ي | التعرف على حجم الاثار الاقتصادية للضريبة ودورها واهميتها في الاقتصاد العراقي من خلال دراسة بيان اثرها على الاستثمار و التعرف على النظام الضريبي | دراسة (علي و احمد 2010،) بعنوان : "الاعفاءات الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار " |
| ان تطبيق الحوافز التشجيعية ضريبية نؤدي الى زيادة حصيلة الايادات الضريبية، وتطبيق الاعفاءات بصورة عادلة بين المكلفين يحقق العدالة والمساواة بينهم. | - الايرادات الضريبية - الاعفاءات - الحوافز المؤقتة - الشرائح والنسب الضريبية - القوائم المالية | اسلوب وصفي تحليلي | التعرف على طبيعة الحوافز التشجيعية الضريبية بانواعها المختلفة ومدى تأثيرها على زيادة الايادات الضريبية. | دراسة(مهاني، 2011) بعنوان:"الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفالسطيني على الايادات الضريبية في قطاع غزة" |
| تعزير الايجابيات التي يمكن ان تحقق انسجاما مع ما يقتضيه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والحوافز الضريبية | - الحوافز التشجيعية - الاستثمارات المؤقتة - الايرادات -القوائم المالية | منهج وصفي تحليلي | بيان أثر الحواز الضريبية لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر | دراسة(طالب محمد،2010) بعنوان:"الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب |

| | | | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دولة تونس. | | | | الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر" |
| تحثل الاعفاءات الضريبية مكانة ثانوية بالمقارنة بمدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفير فرص جديدة للاستثمار، سلبية اغلب المؤشرات النوعية في العراق تؤدي الى عدم تشجيع المستثمرين الى الاستثمار في العراق. | - تعد الاعفاءات الضريبية وسيلة لازمة لجذب المستثمرين الى العراق الا أنها تبدو غير كافية | منهج استقرائي وتحليلي وصفي | تسليط الضوء على الاعفاءات الضريبية وهي كافية لجذب الاستثمار بالعراق مقارنة مع بعض قوانين الاستثمار في الدول العربية | دراسة(عروبة معين،2010) بعنوان:"دور الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق" |
| ان هناك اثرا لضريبة الدخل على اتخاذ القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية | - الجنسية - المركز الوظيفي - القطاع الاقتصادي - عدد العمال - رأس المال - موقع الاستثمار | اسلوب وصفي ميداني | بيان اثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية لفترة ما بين 1994-2005 | دراسة(سامر ملحم،2006) بعنوان:"اثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية لفترة ما بين 1994- 2005 |

ملحق رقم (5)
تسهيل مهمة



بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



التاريخ: 4/4/2018

الموضوع: لمن يهمة الامر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية المستدامة -- بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية -- جامعة القدس - بأن الطالب اسحق ابراهيم اشيش ورقمه الجامعي " 21511876 " .

هو أحد طلبة معهد التنمية المستدامة المنتظمين في جامعة القدس يقوم بعمل بحث عن .

"أثر الاعفاء الاستثمار على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين"

وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

عزمي الاطرش
مدير معهد التنمية المستدامة

0592929249

نسخة: الملف

Jerusalem - Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس - أبو ديس
تلفاكس: 009722790345
ص.ب: 51000 أو 20002

ملحق رقم (6)

معادلة روبرت ماسون

$$n = \left\lceil \frac{M}{\left[(S^2 \times (M-1)) \div pq \right] + 1} \right\rceil$$

معادلة روبرت ماسون (Mason, 1999):

حيث إن:

M: حجم المجتمع

S: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) أي قسمة نسبة الخطأ (0.05) على

(1.96)

P: نسبة توافر الخاصية وهي (0.50)

q: النسبة المتبقية من الخاصية وهي (0.50)

تحديد حجم عينة موظفي ضريبة الدخل:

بالتعويض في المعادلة ينتج أن حجم عينة موظفي ضريبة الدخل = (134)

نسبة العينة إلى المجتمع = $100 \times ((205) \div (134)) = 65\%$

تحديد حجم عينة هيئة الاستثمار:

حجم عينة هيئة الاستثمار = (30)

نسبة عينة هيئة الاستثمار = $100 \times ((32) \div (30)) = 94\%$